الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال اختصاص مالية ومصارف بعنوان:

أثر الظل المصرفي على مخاطر البنك من وجهة نظر كفاية رأس المال

((دراسة تطبيقية على الإمارات العربية المتحدة))

The impact of the shadow bank on the bank's risks from the point of view of capital adequacy

((An applied study on the United Arab Emirates))

إعداد الطالب: محمد إياد سرميني

إشراف

الدكتور: راغب الغصين

العام الدراسي: ٢٠٢٠-٢٠٢١

الملخص

إن وجود الظل المصرفي في بعض البلدان أدى إلى وجود مخاطر مرتفعة على المصارف، وانطلاقا من ذلك هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الظل المصرفي والأنشطة الموجودة فيها، وبيان قرارات لجنة بازل ١ و٢ فيما يخص المخاطر والوقاية من الظل المصرفي، بالإضافة إلى اكتشاف حجم الظل المصرفي وإثره في حجم المخاطرة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والإحصاءات الوصفية (مقاييس النزعة المركزية– مقاييس التشتت) في الدراسة الفردية لكل مؤشر على حدة، كما اعتمد على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لتحقيق أهداف الدراسة، وباستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ وطبقت هذه الدراسة على ٩ مصارف في الإمارات العربية المتحدة المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

ومن أهم النتائج: يوجد تأثير جوهري لكل من فجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) ونسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) ومعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصرفية، ولاوجود لتأثير جوهري لكل من نسبة السيولة السريعة (QR) وهامش الفائدة الصافية (NIM) وإجمالي الأصول (Log TA) في المخاطر المصرفية.

ومن أهم التوصيات: العمل على حساب فجوة كفاية راس المال للقطاع المصرفي كافة في دولة الإمارات لتشمل المصارف الخاصة والعامة والإسلامية منها والتقليدية ليتم التوصل إلى حجم الظل المصرفي الحقيقي المتواجد في دولة الإمارات.

الكلمات المفتاحية: الظل المصرفي، الأداء المصرفي، المخاطر المصرفية.

Abstract

The presence of shadow banking in some countries has led to the existence of high risks to banks, and from that the aim of this research is to clarify the concept of shadow banking and the activities in it, and to shed light on the decisions of the Basel Committee 1 and 2 regarding risks, in addition to discovering the size of the banking shadow and its impact. in the amount of risk.

The research depends on the descriptive analytical approach, and descriptive statistics (measures of central tendency - measures of dispersion) were adopted in the individual study for each indicator separately, and it was relied on cross-sectional time-series analysis to achieve the objectives of the study, using annual data during the period from 2014 to 2020 and applied This study is on 9 banks in the United Arab Emirates listed on the Abu Dhabi Securities Exchange and Dubai Financial Market.

Among the most important results: There is a significant effect of the capital adequacy ratio (CARGAP), the cost-to-income ratio (COSTINC) and the employment rate (LOANDEP) on banking risks, while there is no significant effect for each of the quick ratio (QR) and the interest margin Net (NIM) and Total Assets (Log TA) in banking risk.
Among the most important recommendations: Work on calculating the capital adequacy gap for all banking sector in the UAE to include private, public, Islamic and conventional banks, in order to reach the real banking shadow size in the UAE.

Keywords: shadow banking, banking performance, banking risks.

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بكل الشكر والتقدير والامتنان إلى:

الوطن الجمهورية العربية السورية

المعهد العالي لإدارة الأعمال

كما أتقدمُ بالشكر الجزيل وكلِّ الاحترام إلى أحد مشاعل النور والمعرفة الدكتور:

راغب الغصين

الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة فكان خيرَ عونٍ في كلِّ مرحلةٍ من مراحل العمل

الأساتذة والدكاترة أعضاء لجنة الحكم

الأساتذة والدكاترة أعضاء القسم

الإهداء

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي وزوجتي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بلا انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ويرتعش قلبي لذكراه

ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها إلى الأبد

إلى روح والدي (رحمه الله)

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والمرة سرت

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

أصدقائي

العنوان	الصفحة
الفصل الأول **الإطار التمهيدي للدراسة**	١
• مقدمة	١
• الدراسات السابقة	٢
• مشكلة الدراسة	٥
• أهداف الدراسة	٦
• أهمية الدراسة	٦
• فرضيات الدراسة	٦
• منهج الدراسة	٧
• عينة الدراسة وزمنها	٧
• نموذج الدراسة	٧
الفصل الثاني **الظل المصرفي وأنشطته**	٩
تمهيد:	٩
المبحث الأول: مفهوم الظل المصرفي	١٠
٢-١-١ تعريف نظام الظل المصرفي	١١
٢-١-٢ أسباب نمو مصارف الظل	١٢
٢-١-٣ نشوء مشكلة نظام الظل المصرفي	١٤
٢-١-٤ التطورات العالمية في نظام الظل المصرفي	١٦
المبحث الثاني: أنشطة الظل المصرفي ومجالاته	١٨
تمهيد:	١٨
٢-٢-١ أنشطة صيرفة الظل وأعمالها	١٩
٢-٢-٢ مخاطر نظام صيرفة الظل والتحديات الرقابية	٢٨
الخلاصة	٣٠
الفصل الثالث **توجيهات اتفاقيات بازل نحو المخاطر المصرفية**	٣٢
المبحث الأول: توصيف مقررات اتفاقية بازل1	٣٣
تمهيد	٣٣
٣-١-١ مقررات لجنة بازل الأولى	٣٣
٣-١-١-١ أهداف اتفاقية بازل1	٣٤

٣-١-١-٢ الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1	٣٤
٣-١-١-٣ تعديل اتفاقية بازل الأولى	٤٠
المبحث الثاني: توصيف مقررات لجنة بازل الثانية	٤٣
تمهيد:	٤٣
٣-٢-١ ركائز مقررات اتفاقية بازل2	٤٣
٣-٢-٢ أهداف اتفاقية بازل 2 ونطاق تطبيقاتها	٥١
٣-٢- ٣ تقييم اتفاقية بازل2	٥٣
المبحث الثالث: المخاطر المصرفية	٥٦
تمهيد:	٥٦
٣-٣-١ مفهوم المخاطر المصرفية	٥٦
٣-٣-٢ مصادر المخاطر المصرفية	٥٧
٣-٣-٣ أنواع المخاطر المصرفية	٥٨
الخلاصة	٦٢
الفصل الرابع **دراسة أثر مؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية في ظل مؤشرات الأداء المصرفي لمصارف الإمارات**	٦٣
تمهيد:	٦٣
المبحث الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	٦٤
٤-١-١ تأثير الظل المصرفي في مقاييس رأسمال	٦٤
٤-١-١-١ تأثير حقوق مانحي الثقة في الأصول المرجحة بالمخاطر	٦٤
٤-١-١-٢ مؤشر فجوة كفاية رأس المال	٦٧
٤-١-٢ معدل التوظيف (القروض الى الودائع)	٦٩
٤-١-٣ نسبة التكاليف (التكاليف الى إجمالي الدخل)	٧١
٤-١-٤ نسبة هامش الفوائد الصافية	٧٣
٤-١-٥ إجمالي الأصول (لوغاريتم إجمالي الأصول)	٧٥
٤-١-٦ السيولة السريعة	٧٧
المبحث الثاني: نمذجة أثر مؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية	٨٠
٤-٢-١ شروط تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية	٨١
٤-٢-٢ نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها	٨٦
٤-٢-٣ بناء النماذج	٩٦
النتائج	١٠٢

التوصيات	١٠٣
المراجع	١٠٣
الأشكال	**الصفحة**
شكل (١) كيفية حساب متطلبات رأس المال	٤٦
شكل (٢) قيمة المتوسط لفجوة كفاية راس المال لكل مصرف خلال الدراسة	٦٨
شكل (٣) معدل التوظيف لكل مصرف خلال الدراسة	٧٠
شكل (٤) نسبة التكاليف لكل مصرف خلال الدراسة	٧٢
شكل (٥) نسبة هامش الفائدة الصافية لكل مصرف خلال الدراسة	٧٤
شكل (٦) إجمالي الأصول لكل مصرف خلال الدراسة	٧٦
شكل (٧) السيولة السريعة لكل مصرف خلال الدراسة	٧٨

الجداول	**الصفحة**
جدول (١) ملخص الدراسات السابقة	٤
جدول (٢) المخاطر الجوهرية لصيرفة الظل	٢٩
جدول (٣) أوزان المخاطر بحسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية	٣٩
جدول (٤) أوزان المخاطر بحسب الالتزامات الموجودة خارج الميزانية العمومية	٣٩
الجدول (٥): أوزان المخاطر بحسب وكالة Standard et poor's	٤٥
جدول (٦) التصنيفات الخاصة بمؤسسات التقييم الائتمانية العالمية	٤٦
جدول (٧): نسبة بيتا المقابلة لكل نوع من الأعمال المصرفية	٤٨
جدول (٨): مقارنة بين بازل ١ وبازل ٢	٥٥
الجدول (٩) قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر الظل المصرفي	٦٧
جدول (١٠) اختبار Anova One Way لمؤشر الظل المصرفي	٦٨
الجدول (١١) قيم الإحصاء الوصفي لمعدل التوظيف	٦٩
جدول (١٢) اختبار Anova One Way لمعدل التوظيف	٧٠
الجدول (١٣) قيم الإحصاء الوصفي لنسبة التكاليف	٧١
جدول (١٤) اختبار Anova One Way لمؤشر نسبة التكاليف	٧٢
الجدول (١٥) قيم الإحصاء الوصفي لنسبة هامش الفائدة الصافية	٧٣
جدول (١٦) اختبار Anova One Way لمؤشر نسبة هامش الفائدة الصافية	٧٤

الجدول (١٧) قيم الإحصاء الوصفي لإجمالي الأصول	٧٥
جدول (١٨) اختبار Anova One Way لإجمالي الأصول	٧٦
الجدول (١٩) قيم الإحصاء الوصفي للسيولة السريعة	٧٧
جدول (٢٠) اختبار Anova One Way للسيولة السريعة	٧٨
الجدول (٢١): دراسة استقراريه متغيرات نموذج الظل المصرفي	٨٣
الجدول (٢٢): مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج الظل المصرفي	٨٥
الجدول (٢٣): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج الظل المصرفي	٨٧
الجدول (٢٤): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج الظل المصرفي	٩٠
الجدول (٢٥): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج الظل المصرفي	٩٢
الجدول (٢٦): اختبار F لنموذج الظل المصرفي	٩٣
الجدول (٢٧): اختبار Hausman لنموذج الظل المصرفي	٩٤
الجدول (٢٨): اختبار Durbin–Watson stat لنموذج الظل المصرفي	٩٥
الجدول (٢٩): اختبار Q–Stat لنموذج الظل المصرفي	٩٦
لجدول (٣٠): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج الظل المصرفي	٩٦

الفصل الأول
الإطار التمهيدي للدراسة

مقدمة:

ظهر مصطلح «مصارف الظل» للنور، لأول مرة، عن طريق بول مكولي، الاقتصادي الأمريكي الشهير، أحد مديري العموم في قطاع الاستثمار بـــ «بيمكو»، عملاق إدارة الاستثمارات والأصول الشهير، والذي يدير أصولًا مالية تتعدى الـــ ١.٥ تريليون دولار، معرفًا إياه في كلمة ألقاها في عام 2007 في المنتدى المالي السنوي الذي استضافه المصرف الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي في جاكسون هول بولاية وايومينغ. وقال في خطابه: إن نظام الظل المصرفي مؤسسات مالية غير مصرفية تعمل في تحويل آجال الاستحقاق وتعمل المصارف التجارية في تحويل آجال الاستحقاق عندما تستخدم الودائع، التي عادة ما تكون قصيرة الأجل لتمويل قروض طويلة الأجال.

ويقسم الباحثون الأنشطة الائتمانية لنظام الظل المصرفي إلى نوعين:

النوع الأول: المؤسسات المالية غير المصرفية الموجودة خارج النظام المصرفي هذا النظام جلي عادة في الدول الأوربية وأمريكا.

النوع الثاني: يحدث كثيرا داخل النظام المصرفي لتجنب أية قيود قانونية، ويعتقد أن ثلثي التدفقات التجارية في بنوك الظل مرتبطة بداخل المصارف والجزء الباقي متصل بخارج النظام المصرفي. علاوة على ذلك، ونظرا لنسب كفاية رأسمال في اتفاقية بازل وتقييد نسبة الدين إلى الودائع بنسبة ٧٥ %، لم تكن المصارف قادرة على إقراض المستخدمين النهائيين من خلال النظام المصرفي. ولتجنب هذه القيود القانونية تستخدم المصارف الائتمان بين المصارف وغيرها من العناصر لإخفاء القروض التي تقرضها للشركات، ونتيجة لذلك يزيد هذا التطبيق من تأثير الظل المصرفي في تحمل المخاطر.

ستتناول هذه الدراسة الأنشطة الائتمانية لنظام الظل المصرفي التي تقع داخل النظام المصرفي التقليدي للتهرب من أكبر قدر ممكن من القيود التنظيمية التي يفرضها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على السيولة أو على طبيعة الأدوات التي يجب أن تتعامل بها المصارف التقليدية ونسبتها إلى ميزانيتها أو توزيعاتها القطاعية أو الجغرافية إلى أخر هذه القائمة من القيود ، ففي الظل المصرفي هناك عدة منتجات مثل الأوراق المالية المدعومة بالأصول (asset-backed securities)، ومنتجات إدارة الثروات (wealth management products)، التمويل الهيكلي البنائي (structured finance).

الدراسات السابقة:

- دراسة Huang and Shen, (2019): تناولت الدراسة مقارنة الأنشطة بين المصارف لخمسة بلدان متقدمة (ألمانيا، فرنسا، يابان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) حيث لايوجد نظام ظل مصرفي فريد، كما تمت مقارنة المصارف التجارية الصينية بالشركات التابعة للمصارف الأجنبية في الصين حيث يخضع هذان النوعان من المصارف لبيئات وسياسات ولوائح الاقتصاد الكلي نفسها. وأظهرت النتائج أن التصنيفات الائتمانية للمصارف الصينية تم تخفيض تصنيفها عندما تقوم بأنشطة بين المصارف، كم أظهرت أن الوكالات تقوم بترقية التصنيفات أو تحتفظ بها كما هي للمصارف من الدول الخمسة المتقدمة التي تقوم بأنشطة بين المصارف.
- دراسة Fadaee and Naeini (2019): هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير الظل المصرفي في مخاطر المصارف من حيث نسبة كفاية رأسمال في بورصة طهران، تم إجراء هذا البحث خلال 2011 إلى 2016 اختبرت المصارف المقبولة كعينات، إعتمدت الدراسة على متغير التابع (تحمل المخاطر) والمتغير المستقل هو نسبة كفاية رأسمال، المتغير الوسيط هو نظام الحوكمة ومتغيرات التحكم كانت الرافعة المالية، والحجم، والعائد على الأصول. أظهرت النتائج أن هناك صلة كبيرة بين المخاطرة ونسبة كفاية رأسمال البنوك في الظل المصرفي، علاوة على ذلك كانت هناك علاقة كبيرة بين المخاطرة ونظام حوكمة البنوك في الظل المصرفي. ومع ذلك لم يكن لنظام حوكمة البنوك دور وسيط فيما يتعلق بين المخاطرة ونسبة كفاية رأسمال في الظل المصرفي.

- دراسة Shen, C , and W, Meng (2018): أجريت الدراسة على 59 مصرف صيني في الفترة (2010–2016)، وهدفت الدراسة إلى التحقق فيما إذا كان الظل المصرفي يعزز المخاطرة لدى المصارف والتي يشار اليها بفرضية المخاطرة، كما درست إذا كانت الحوكمة الرشيدة تعزز أو تخفف من أثر الظل المصرفي في المخاطرة. أظهرت النتائج أن المصارف التي تنخرط في أعمال الظل المصرفية تميل إلى أن تتحمل مخاطر أكثر من البنوك التي لا تنخرط في هذه الأعمال. كما أظهرت أن الحوكمة الرشيدة يمكن أن تقلل من التأثير الإيجابي للظل المصرفي في مخاطر المصرف.
- دراسة Faleye and Krishnan (2017): تدرس تأثير حوكمة المصرف في المخاطرة في الإقراض التجاري، هدفت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير فعالية مجلس إدارة البنك في مراقبة الإدارة في المخاطرة في قرارات الإقراض، كما أثبتت الدراسة أن المخاطرة تنخفض بحصول المصارف على عدة مدراء مستقلين، وأن البنوك ذات المجالس الأكثر فاعلية أقل عرضة للإقراض للمقترضين ذوي المخاطر وإن هذا الانخفاض في المخاطرة يحدث فقط في أوقات الشدة في الصناعة المصرفية.
- دراسة Allen, F, Gu, X. and Qian, Y, (2017): تساهم الدراسة في الأدبيات ودور الضمانات الضمنية في الظل المصرفي وتوسعها، تغطي العينة جميع منتجات الثقة عن اجمالي 68 شركة ثقة – الفترة (2002–2015)، حيث أظهرت الدراسة أن الارتفاع السريع الملحوظ في صناعة الثقة يتكبده فجوة التمويل في صناعة العقارات والبناء على غرار ما حدث في قطاعات الظل الأخرى.

- جدول (١) ملخص الدراسات السابقة:

عنوان الدراسة	مجتمع الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		الأسلوب	النتيجة
			متغيرات تابعة	متغيرات مستقلة		
Effect of Interbank Activities on Bank Risk (Huang and Shen, ,2019)	مصارف لخمسة بلدان متقدمة (ألمانيا، فرنسا، يابان، بريطانيا، الولايات المتحدة) وأكبر خمسة مصارف مملوكة للدولة في الصين – الفترة (2002-2013)	مقارنة الأنشطة بين البنوك لخمسة بلدان متقدمة وبين البنوك التجارية الصينية والشركات التابعة للبنوك الأجنبية في الصين	credit rating	Interbank، DUETO LOANS، RESALE، FORSALE، INVEST, DEPOSIT، BORROW، REPURCH، **متغيرات التحكم:** CAR, ROA LLPNIR، LiqAsset CostInc، NIIR، LnAsset، SCR، CR4، BARRIER، DEPOSITINS، SUPERVISION، RESTRICT، GOVERN، GDPGROW، INFLATION، UNEMPLOY، CAS.	استخدمت الدراسة نموذجا لوجستيا منظما لتقدير التأثيرات المختلفة للأنشطة بين البنوك.	إن التصنيفات الائتمانية للمصارف الصينية تم تخفيض تصنيفها عندما تقوم بأنشطة بين المصارف، كما أظهرت أن الوكالات اما تقوم بترقية التصنيفات أو تحتفظ بها كما هي للبنوك من الدول الخمسة المتقدمة التي تقوم بأنشطة بين البنوك.
(Fadaee and Naeini, 2019) Investigating the Effect of Shadow Banking on the Banks' Risks in Terms of Capital Adequacy in Tehran Stock Exchange	تم اختيار المصارف المقبولة كعينات	التحقق من تأثير الظل المصرفي على مخاطر البنوك من حيث كفاية رأسمال في بورصة طهران – الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)	risk-taking	Capital Adequacy Ratio **متغير وسيط** governance system **متغيرات تحكم** Size Financial Leverage Return on assets	طريقة الانحدار متعدد المتغيرات	هناك علاقة كبيرة بين المخاطرة ونسبة كفاية رأسمال البنوك في الظل المصرفي، علاوة على ذلك كانت هناك علاقة كبيرة بين المخاطرة ونظام حوكمة البنوك في الظل المصرفي. ومع ذلك لم يؤدي نظام حوكمة البنوك دورا وسيطا فيما يتعلق بين المخاطرة ونسبة كفاية رأسمال في الظل المصرفي.
(Shen, C, and W, Meng ,2018) Effects of shadow banking on bank risks from the view of capital adequacy	59أجريت على مصرف صيني - الفترة (2010-2016)	هدفت الدراسة إلى التحقق إذا كان الظل المصرفي يعزز المخاطرة لدى البنوك والتي يشار اليها بفرضية المخاطرة.	SYSTEMR, IDIOSYNR, σSP, σROA,, InvZS,	CARGAP, **المتغيرات الوسيطة:** IND_DIR, DNO_DUAL, DCRO, BOARDSIZE, **متغيرات التحكم:** SHORTDEP, NIM, COSTINC, LOANDEP, logTA	طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين	أظهرت الدراسة أن المصارف التي تنخرط في أعمال الظل المصرفية تميل إلى أن تتحمل مخاطر أكثر من المصارف التي لا تنخرط في هذه الأعمال.

(Faleye and Krishnan ,2017) Risky Lending: Does Bank Corporate Governance Matter?	أجريت على 340 مصرفا – الفترة (1994-2008)	هدفت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير فعالية مجلس إدارة المصرف في مراقبة الإدارة على المخاطرة في قرارات الإقراض	risk-taking	Board index, Fraction of indep. Directors,Board size, CEO is chair, Staggered board, Fraction of outside CEOs, **متغيرات التحكم** Bank assets,Bank SD Bank MB returns, ratio,Bank equity to assets,Investment grade,Rated,Assets, ROA,Prior elationship,	OLS regressions	أثبتت الدراسة أن المخاطرة تنخفض بحصول المصارف على عدة مدراء مستقلين، وان المصارف ذات المجالس الأكثر فاعلية أقل عرضة للإقراض للمقترضين ذوي المخاطر وان هذا الانخفاض في المخاطرة يحدث فقط في أوقات الشدة في الصناعة المصرفية.
(Allen, F, Gu, X. and Qian, Y 2017) Implicit Guarantee and Shadow Banking: The Case of Trust Products	تغطي العينة جميع منتجات الثقة عن اجمالي شركة ثقة – 68 الفترة (2002-2015)	تساهم الدراسة في الأدبيات حول دور الضمانات الضمنية في الظل المصرفي وتوسعها	Product expected yield spread	Structure, Open, Log_inv_threshold, Collateral, Sale_bank_big5 ،Sale_bank_nonbig5 Log_reg_cap GDP growth, Reg_cap, Firm_age,		أظهرت الدراسة أن الارتفاع السريع الملحوظ في صناعة الثقة يتكبده فجوة التمويل في صناعة العقارات والبناء على غرار ما حدث في قطاعات الظل الأخرى.

التعليق على الدراسات السابقة: تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة من ناحية بيان أهمية دراسة واكتشاف حجم الظل المصرفي في البلدان محل الدراسة ودراسة الأنشطة التي تساهم في رفع معدل وجود الظل المصرفي, أما من ناحية أوجه الاختلاف فان دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في انها تخصصت بدراسة بلد عربي وهو الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى دراسة فترة حرجة اقتصاديا وهي فترة الاضطرابات وفترة وباء كورونا وبذلك تميزت دراستنا بالبعد المكاني والزمني, وتميزت أيضا من بعض الدراسات بالمؤشرات المدروسة فتم الاعتماد في دراستنا على حساب فجوة كفاية رأس المال المعبرة عن مخاطر الظل المصرفي.

مشكلة الدراسة:

لقد تعددت وتنوعت البحوث والدراسات التي عرضت للعوامل التي يمكن أن تؤثر في تحمل المخاطر لكن الباحث لاحظ عدم وجود دراسات في الإمارات العربية المتحدة ربطت بين الظل المصرفي وأثره في تحمل المخاطر و كيفية حساب درجة المبالغة في تقدير نسبة كفاية رأسمال عند حدوث الظل المصرفي، كما أشارت دراسة Taylor, and Evans (٢٠١٥) التي تناقش أنماط النسب المالية و تحمل المخاطر في المصارف، وبالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظ الباحث محدودية الدراسات التي

عرضت لحساب الفجوة الممثلة لمخاطر الظل المصرفي وهذا الفرق بين دراستنا والعديد من الدراسات التي أجريت على المصـــارف في الإمارات العربية المتحدة والتي تركز على التأثير المباشـــر لوجود مؤشـــر الظل في المخاطر. ومن هنا فان مشـــكلة هذه الدراســـة تتمثل في محاولتها الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- هل ثمة علاقة بين المخاطر ومؤشر الظل المصرفي (فجوة كفاية راس المال)؟

٢- هل ثمة أثر لأداء البنوك كمتغيرات ضابطة في درجة المخاطر المصرفية؟

أهداف الدراسة:

ان وجود الظل المصرفي في بعض البلدان أدى إلى وجود مخاطر مرتفعة على المصارف، وانطلاقا من ذلك هدف هذا البحث إلى ما يلي

- توضيح مفهوم الظل المصرفي وأنشطته.
- بيان قرارات لجنة بازل ١ و٢ فيما يخص المخاطر
- اكتشاف حجم الظل المصرفي وأثره في حجم المخاطرة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتجلى أهمية الدراسة في إبراز أحد أخطر المؤشرات المصرفية التي تساهم في الحاق الضـرر الكبير في القطاع المصـرفي ومنه إلى الاقتصـاد الكلي للبلاد فالظل المصـرفي يعتبر من أصـــعب الأخطار التي تواجه المصـــارف وذلك بســـبب الألية التي يعمل بها ومدى حساسية الأنشطة التي يظهر بها.

الأهمية العملية: قياس مؤشـر الظل المصـرفي المتمثل بفجوة كفاية راس المال المتشـكلة ما بين الكفاية لأعمال المصرف كلها والكفاية الناتجة عن الأعمال المصرفية بعد استبعاد أنشطة الظل المصرفي في القطاع المصرفي لدولة الامارات، ثم الانتقال إلى قياس أثره في حجم المخاطر.

فرضيات الدراسة:

يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- لا يوجد أثر جوهري لمؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية في ظل مؤشرات الأداء المصرفي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بدراسة ظاهرة ما وتحليلها أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة ثم تفسيرها، وسيتم اعتماد الإحصاءات الوصفية (مقاييس النزعة المركزية– مقاييس التشتت) في الدراسة الفردية لكل مؤشر على حدة، وتم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لتحقيق أهداف الدراسة.

عينة الدراسة وزمنها:

طبقت هذه الدراسة على ٩ مصارف في الإمارات العربية المتحدة المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وهي: (بنك أبو ظبي التجاري، بنك أبو ظبي الأول، بنك الاستثمار، البنك التجاري الدولي، بنك الشارقة، الفجيرة، بنك الإمارات، المشرق، بنك دبي).

بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار دولة الإمارات لتوافر البيانات اللازمة في السوق المالية وفي الميزانيات الختامية لمصارف العينة لإعداد هذه الدراسة التي تعد الأولى في الإمارات العربية المتحدة، وباستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٠.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** فجوة كفاية رأس المال
- **المتغير التابع**: حجم المخاطر.
- **المتغيرات الضابطة:**

١- معدل التوظيف (القروض إلى الودائع).

٢- نسبة التكاليف (التكاليف إلى إجمالي الدخل).

٣- نسبة هامش الفوائد الصافية.

٤- اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٥- السيولة السريعة.

الفصل الثاني

الظل المصرفي وأنشطته

تمهيد:

أدى النمو السريع للنظام المالي القائم على السوق منذ منتصف التسعينيات إلى تغيير طبيعة الوساطة المالية بشكل كبير ضمن النظام المالي القائم على السوق، كما يعتبر النظام المصرفي الموازي أو "مصارف الظل" مؤسسات ذات أهمية خاصة، حيث يشير مصطلح "بنوك الظل" إلى الوسطاء الماليين المشاركين في تسهيل إنشاء الائتمان عبر النظام المالي العالمي ولكن لا يخضع أعضاؤها للإشراف التنظيمي مثل صناديق الاستثمار، صناديق الاستثمار في أسواق المال، صناديق التحوط، والتوريق.

كما تغير مفهوم التمويل التقليدي القائم على العلاقة بين المودعين والمقترضين، وانتشرت العمليات التي تقوم بها مصارف الظل نتيجة عمليات التحرير. وقد أولى صندوق النقد الدولي اهتماما بالسياسات الرامية إلى تحويل قطاع الظل المصرفي إلى مصدر مستقر للتمويل القائم على السوق، غير أن الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ كشفت عن المخاطر التي تنشأ عن تمويل القطاع المالي الموازي أو ما يسمى بقطاع الظل المصرفي، والتي من شأنها أن تشكل خطورة على هيكل الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول

مفهوم الظل المصرفي

ظهر مصـــطلح «بنوك الظل» للنور، لأول مرة، عن طريق بول مكولي، الاقتصـــادي الأمريكي الشـــهير، معرفاً إياه في كلمة ألقاها في عام 2007 في المنتدى المالي الســـنوي "إن نظام الظل المصـرفي له بؤرة أمريكية بصـفة متمايزة ويشـار إليه بشـكل رئيسـي كمؤسـسـات مالية غير مصـرفية تعمل في تحويل آجال الاســتحقاق، وتعمل المصــارف التجارية في تحويل آجال الاســتحقاق عندما تستخدم الودائع، التي عادة ما تكون قصـيرة الأجل لتمويل قروض تكون أطول أجالا (صـندوق النقد العربي، ٢٠١٤).

وتقوم مصــارف الظل بشــيء مماثل فهي تقوم بتجميع أموال قصــيرة الأجل (أي تقترضــها في أغلب الحالات) في أسواق المال وتستخدم تلك الأموال لشراء أصول ذات آجال استحقاقها أطول ولكن نظراً لأنها لا تخضــع للتنظيم المصــرفي التقليدي فإنها لا تســتطيع كالمصــارف أن تقترض في أي حالة طارئة من البنك المركزي، ولا يوجد لديها مودعون تقليديون بغطاء تأميني على أموالهم فهي تعمل بالظل. كما نص صـندوق النقد على أن الظل المصـرفي يمكن أن يوسـع الوصـول إلى الائتمان الذي يدعم سـيولة السـوق وتحويل الاسـتحقاق وتقاسـم المخاطر , International Monetary Fund) (2014). لفتت مصـــارف الظل العاملة في مجال قروض الرهن العقاري انتباه الكثير من الخبراء إليها للمرة الأولى بســـبب دورها المتنامي في تحويل قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية، وبدأت سـلسـلة التوريق بإنشـاء قرض عقاري، يقوم بعد ذلك كيان مالي أو أكثر بشـرائه وبيعه إلى أن ينهي جزء من حزمة قروض عقارية مسـتخدمة لضـمان ورقة مالية جرى بيعها لمسـتثمرين، وتتصـل قيمة الورقة المالية بقيمة القروض العقارية في الحزمة، ويتم دفع الفائدة على الورقة المالية المضـــمونة بالرهن العقاري من أموال الفائدة والأصل التي يسددها ملاك المساكن على قروضهم العقارية، وكانت كل خطوة تقريباً بدءا بإنشاء القرض العقاري وانتهاء ببيع الورقة المالية خارج الرؤية المباشرة للجهات التنظيمية.

٢-١-١ تعريف نظام الظل المصرفي:

بدأ مجلس الاســتقرار المالي (Financial Stability Board) (وهو منظمة مؤلفة من الســلطات المالية والرقابية من اقتصــادات ومؤسـسـات مالية لدولية كبرى) خلال سـنة ٢٠١١ ممارسـة عالمية سنوية لمراقبة الظل المصرفي ضمت بلداناً تستحوذ على ٨٠ % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و٩٠ % من أصــول النظام المالي العالمي، وذلك اعتباراً من ســنة ٢٠١٤، ووفق تقديرات المجلس فإن حجم قطاع مصــارف الظل على مســتوى العالم بلغ ٦٠ تريليون دولار في أكتوبر ٢٠١١، وتم تحديد الأنشـــطة التي يمكن أن تفرض مخاطر نظامية، حيث نمت هذه الأخيرة منذ الأزمة المالية العالمية، وقد تم وضــع إطار رقابي يتناسـب مع وضــعية القطاعات المالية ودرجة تطورها ومميزاتها وخصـائصـها ومخاطرها العامة من جهة، وانسـجامها مع القوانين المالية والأنظمة والتشـريعات الرقابية المحلية من جهة أخرى (كودريس، ٢٠١٣).

كما وضـعت تعريف أوسـع لبنوك الظل يشـمل جميع الكيانات التي تقع خارج نطاق النظام المصـرفي الخاضـع للتنظيم وتؤدي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها المصـارف، وهي الوساطة الائتمانية (أي أخذ أموال من المدخرين وإقراضــها لمقترضــين)، وتتمثل الجوانب الرئيســية الأربعة للوســاطة فيما يلي (كودريس، ٢٠١٣):

- تحويل آجال الاستحقاق: الحصول على أموال قصيرة الأجل للاستثمار في أصول أطول أجلا.
- تحويل السيولة: مفهوم مشـابه لتحويل آجال الاسـتحقاق يعني ضـمن اسـتخدام خصـوم شـبه نقدية لشراء أصول يكون بيعها أصعب مثل القروض.
- الرفع المالي: استخدام أساليب مثل اقتراض أموال لشراء أصول ثابتة لتعظيم المكاسب أو الخسائر المحتملة لأي استثمار.
- نقل مخاطر الائتمان: تحمل مخاطر عجز أحد المقترضـين على السـداد ونقلها من منشـئ القرض إلى طرف آخر.

بحسب هذا التعريف تتضمن بنوك الظل شركات السمسرة التي تقوم بتمويل أصولها باستخدام اتفاقات إعادة الشـــراء (الريبو)، وطبقا لاتفاق إعادة الشـــراء يقوم الكيان المحتاج إلى أموال ببيع ورقة مالية لجمع تلك الأموال ويعد بشـراء الورقة المالية مرة أخرى، أي يسـدد المال المقترض بسـعر محدد وفي تاريخ محدد، وينظر أيضـاً لصـناديق الاسـتثمار المشـترك في سـوق المال التي تقوم بتجميع أموال المستثمرين لشراء أوراق تجارية (كسندات دين الشركات) أو لأوراق مالية مضمونة برهن عقاري على أنها مصـارف ظل، وتشـمل مصـارف الظل أيضـا الكيانات المالية التي تبيع أوراقاً تجارية وتسـتخدم حصائل بيعها لتقديم ائتمان للأسر المعيشية (تسمى شركات تمويل في عدد كبير من البلدان).

تتكون عملية الوســاطة الائتمانية في إطار الظل المصــرفي من خطوات متميزة، تبعاً لنوع الائتمان وجودته، وقد تنطوي على ثلاث خطوات فقط، وقد تصـــل إلى ســـبع أو أكثر، كما أن نظام الظل المصـــرفي يتقيد بهذه الخطوات بترتيب تســلســلي متتابع، ويتم التعامل مع كل خطوة من قبل أنواع محددة من المؤسسات المالية، وتمولها أنواع محددة من الخصوم (Pozsar & Adrian , 2013).

٢-١-٢ أسباب نمو مصارف الظل:

يوجد أكبر نظام للظل المصـرفي في الاقتصـادات المتقدمة، حيث تشـير مقاييس صـيرفة الظل في تعريفها الضـيق إلى حالة من الركود، بينما تشـير المقاييس الأوسـع نطاقا التي تضـم الصـناديق الاستثمارية إلى استمرار النمو منذ الأزمة المالية العالمية، ومع أن نظام الظل المصرفي يتخذ أشكالا بالغة الاختلاف عبر البلدان وداخلها، فإن نموه يرتكز على بعض العوامل الدافعة الرئيســية التي يشترك فيها الجميع، فغالباً ما يكون تشديد التنظيم المصرفي ووفرة السيولة بالإضافة إلى الطلب من المؤسسات الاستثمارية، حافزا للأنشطة غير المصرفية، وتوضح مؤشرات عديدة في تلك الاقتصادات انتقال بعض الأنشطة مثل الإقراض إلى الشركات من البنوك التقليدية إلى القطاع غير المصـرفي، لكن قبل عام ٢٠٠٧ لم تساهم مصـارف الظل بأية مبالغ مالية تذكر في الاقتصـادات الناشـئة، لكن الانتعاش الراهن في أسواق السندات في تلك الاقتصادات، ساعد مصارف الظل على تدوير ما قيمته نحو ٢٧٠ مليار دولار من الائتمان المالي فيها (محمود، ٢٠١٧).

وخلال الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، انهار قطاع فرعي واحد في شبكة مصارف الظل والخاص بقروض الرهانات العقارية المدمجة، حيث قدرت قيمة هذا القطاع ب ٤٠٠ مليار دولار، فيما عدا ذلك فإن القطاع يشهد تطوراً مستمراً، خاصة بعد تشديد القواعد والإجراءات على البنوك التقليدية، ما أدى إلى نزوح رؤوس الأموال للقطاع المصرفي الموازي، هذا الانخفاض في حجم نظام الظل المصرفي تزامن مع انخفاض حاد في تمويل الجهات الفاعلة الحقيقية في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من صعوبة إعطاء إحصائيات دقيقة عن ذلك، إلا أنه تم تقدير هذا التراجع بنسبة ٤١٪ إلى ٣١٪، وهو ما يمثل من ١٦ إلى ١٢ تريليون دولار منذ الثلث الثالث لسنة ٢٠٠٨ (Johansson, 2011).

وبين سنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ أصدرت شركات في الأسواق الناشئة سندات دولية قدر ٥٥٤ مليار دولار، تم إصدار نصفها أي ما يعادل ٢٥٢ مليارا عبر فروع لها في الخارج، وهو ما يجعل العمليات المالية لمصارف الظل أكثر تعقيداً ومن الصعب مراقبتها، ومن بين الاقتصادات الناشئة تحتل مصارف الظل في الصين أهمية خاصة، ليس من منطلق الحجم فقط مقارنة بمثيلاتها في الاقتصادات الأخرى، ولكن من منطلق إمكانية تأثيرها في الاقتصاد الصيني أيضا ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الرأسمالي العالمي (شريط، ٢٠١٨).

وتعد مصارف الظل ثالث أكبر قطاع اقتصادي في الصين، وذلك وفاقا لهيئة الاستقرار المالي، وتقدر المصادر الصينية القدرات المالية لهذا القطاع بثلاثة تريليونات دولار أمريكي، إلا أن مصادر دولية اخرى قدرتها بنحو ٤.٥ تريليون دولار، كما أن الزيادة في حجم أصوله بلغت نحو ٤٢٪ عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، و ٣٧ % في عام ٢٠١٣، وبلغ نظام الظل المصرفي العالمي الذروة عند مستوى ٦٢ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، وتراجع إلى ٥٩ تريليون دولار أمريكي أثناء الأزمة، وشهد ارتداده إيجابية ليصل إلى ٦٧ تريليون دولار أمريكي نهاية عام ٢٠١١، وكانت حصة نظام الظل المصرفي في مجموع الوساطة المالية في حدود ٢٥٪ في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١١ هبوطا من نسبة ٢٧٪ في عام ٢٠٠٧، أما في سنة ٢٠١٢ فقد بلغ ٧١.٢ تريليون دولار (شريط، ٢٠١٨).

وفي سنة ٢٠١٤ بلغت أصول نظام الظل المصرفي ٧٥.٢ تريليون دولار، ٢٣ تريليون دولار منها في الولايات المتحدة، و٢٢ تريليون دولار في منطقة الأورو، منها فرنسا ب ١.٨ تريليون دولار والمملكة المتحدة ب ٩ تريليون دولار، وهذه الدول الثلاث تمثل ٨٠٪ من أصول نظام الظل المصرفي، وفي سنة ٢٠١٥ ارتفعت قيمة هذه الأصول إلى ٨٠ تريليون دولار، وهو ما يمثل ١٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث تمثل كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة ثلاثة أرباع القيمة الإجمالية للأصول، وارتفعت سنة ٢٠١٦ إلى ٩٢ تريليون دولار وهو ما مثل نسبة ١٥٠٪(Financial Stability Board, 2015) .

٢-١-٣ نشوء مشكلة نظام الظل المصرفي:

ما دامت هذه الأنشطة التي يقوم بها نظام الظل المصرفي لا تمثل مخاطر غير مبررة للنظام المالي، فليس هناك شيء متأصل في الحصول على أموال من مختلف المستثمرين الذين قد يريدون استعادة أموالهم في فترة قصيرة واستثمار تلك الأموال في أصول ذات آجال استحقاق أطول. إلا أن المشكلات نشأت أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حين أصبح المستثمرون قلقين بشأن القيمة الحقيقية لتلك الأصول الأطول أجلاً وقرر عدد كبير منهم سحب أموالهم فوراً، وحتى يتسنى لمصارف الظل سداد أموال المستثمرين، اضطرت إلى بيع أصول، وأدى ذلك البيع البخس عامة إلى خفض قيمة تلك الأصول، فأرغم عدداً آخر من كيانات نظام الظل المصرفي (وبعض البنوك) التي لديها أصول مشابهة على خفض قيمة تلك الأصول على دفاترها لتبين السعر السوقي الأدنى، فخلق حالة أكبر من عدم اليقين بشأن سلامتها، وفي ذروة الأزمة، كان عدد المستثمرين الذين قاموا بسحب أموالهم أو رفض تمديدها (إعادة استثمارها) كبيراً إلى الحد الذي أوقع عدداً كبيراً من المؤسسات المالية (مصارف ومؤسسات غير مصرفية) في مشكلات خطيرة.

ولو كان ذلك قد حدث خارج النظام المصرفي فربما أمكن عزله وإغلاق تلك الكيانات بطريقة منظمة، إلا أن المصارف الحقيقية طالتها الظلال هي أيضا، فقد كانت بعض مصارف الظل تحت سيطرة مصارف تجارية، ولأسباب تتعلق بالسمعة جرى إنقاذها من قبل المصرف الأم الأقوى، وفي حالات

أخرى كانت الصـــلات محكومة بآلية الســـوق الحرة، ولكن نظراً لأنه كان يتعين على بنوك الظل الانســحاب من الأســواق الأخرى بما في ذلك الأســواق التي كانت البنوك تبيع فيها الأوراق التجارية والديون الأخرى قصيرة الأجل، تعرضت مصادر تمويل البنوك هذه أيضاً للضعف.

ونظراً لانعدام شفافية هذه المصارف بصورة شبه كلية، لم يكن من الواضح في حالات كثيرة من يدين بماذا أو سيدين فيما بعد لمن، وبإيجاز كانت كيانات نظام الظل المصرفي تتسم بنقص في الإفصاح والمعلومات عن قيمة أصـولها أو أحياناً حتى ماهية الأصـول وانعدام الشـفافية فيما يتعلق بالحوكمة وهياكل الملكية بين البنوك وبنوك الظل وعدم خضـــوعها إلا في حدود ضـــيقة لإشـــراف الجهات التنظيمية أو الرقابية من النوع المرتبط بالمصارف التقليدية، وافتقارها بصورة شبه تامة إلى رأس المال لاستيعاب الخسـائر أو النقد اللازم للتعويض، وانعدام القدرة على الحصـول على دعم رسـمي لتوفير السيولة يساعد على الحيلولة دون بيع الأصول اضطرارياً بثمن بخس.

ويقاس نظام الظل المصـــرفي على نطاق واســـع بمجموع الأصـــول المالية التي يملكها مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصـرفيين (باستثناء المصـرف المركزي وشـركات التأمين وصـناديق التقاعد والمؤســـســـات المالية العامة) الذين يقدمون خدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية والتي تشـــمل: المحافظ الوقائية، محافظ أسواق المال، أدوات الاستثمار الهيكل، محافظ الاستثمار الائتمانية، تبادل الأموال المتداولة، محافظ الائتمان الوقائية، محافظ الأسـهم الخاصـة، مقدمي التأمين على الائتمان، والتوريق أو التسنيد، وضـمن هذا الإطار، وضـع مجلس الاستقرار المالي مقياساً على نطاق أضـيق (narrow measure of shadow banking) يعكس حجم قطاع صـيرفة الظل بدقة أكبر، حيث يركّز على مجموعة فرعية من الوساطة الائتمانية غير المصرفية التي قد تشكل مخاطر نظامية على النظام المالي فتهدد الاستقرار المالي (الألفي، ٢٠١٦).

٢-١-٤ التطورات العالمية في نظام الظل المصرفي

استمرت أصول نظام الظل المصرفي في الارتفاع، مدفوعة بالمستثمرين الذين يسعون إلى عوائد أعلى في عالم منخفض الفائدة، والشركات والحكومات المحلية اليائسة للحصول على قروض. وبحسب مجلس الاستقرار المالي سجلت أصول صيرفة الظل التي تشكل خطراً على النظام المالي (أي المقياس الضيّق لحجم صيرفة الظل) نمواً بنسبة ٧.٦٪ لتصل إلى ٤٥.٢ تريليون دولار بنهاية العام ٢٠١٦، وشكّلت أصول نظام الظل المصرفي نحو ٢٨٪ من الوساطة المالية غير المصرفية التي بلغت ١٦٠ ترليون دولار عام ٢٠١٦، والتي تشمل شركات التأمين وصناديق التقاعد وغيرها من الوسطاء الماليين.

وعلى الصعيد العالمي، شكّلت أصول نظام الظل المصرفي ١٣.٤٪ من مجموع الأصول المالية عام ٢٠١٦ مقابل ١٢.١٪ عام ٢٠١١. كما شكلت حوالي ٧٣٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الـ ٢٩ التي يشملها التقرير مقابل ٦٢٪ عام ٢٠١١، ونجد أكبر أنظمة الظل المصرفي في الدول المتقدّمة، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية حيث بلغ حجم أصول نظام الظل المصرفي ١٤.١ تريليون دولار عام ٢٠١٧ (ما يوازي نحو ٨٤٪ من إجمالي الأصول المصرفية).

كما بلغ حجم أصول صيرفة الظل في الدول الأوروبية الثماني المذكورة في التقرير – بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، والمملكة المتحدة نحو ١٠.١ تريليون دولار، تليها الصين ٧ تريليون دولار، وجزر كايمان ٤.٧ تريليون دولار، واليابان ٢.٨ تريليون دولار، وتمثّل هذه المناطق مجتمعةً نسبة ٨٥٪ من أصول نظام الظل المصرفي العالمي في عام ٢٠١٧، وبشكل خاص برزت في هذه الأسواق المتقدّمة عدّة أنواع من الصناديق التي تقدم ائتماناً طويل الأمد إلى القطاع الخاص، في ظلّ تراجع التسليف من المصارف التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية، وعلى عكس الولايات المتحدة، تعد المصارف التقليدية الصينية محركاً كبيراً لصيرفة الظل وتكون في الأغلب وسيلة لتجنّب الضوابط التنظيمية على الإقراض (مفتاح، ٢٠١٩).

تراجُع نمو صـيرفة الظل في العام ٢٠١٨ هو الأول من نوعه منذ تسـع سـنوات، مسـجلاً في العام ٢٠١٨ حوالي ٥٠.٩٠٠ مليار دولار قبالة ٥٠.٠٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٧ أي ما يعادل ١٣.٦ في المئة من مجمل الأصول المالية في العالم والمقدر حجمها بنحو ٣٧٨.٩٠٠ مليار دولار.

ولمصـارف الظل أو مؤسـسـات التمويل الموازي للتمويل المصـرفي المعروف دور رائد ومتزايد في السنوات الأخيرة داخل منظومة المال عالمياً، وتأثر أداؤها عام ٢٠١٨ وتراجع كثير قياساً للعام الذي سبق نتيجة تباطؤ أهم محرك لهذه المؤسسات ألا وهو صناديق الاستثمار التي تشكّل وحدها نسبة ٧٢ في المئة من صيرفة الظل، حيث سجلت صناديق الاستثمار نمواً شبه معدوم عام ٢٠١٨ ولم يتعدَ نسبة ٠.٤ في المئة في العام نفسه بحسب تقرير (FSB)، وللتذكير كانت صناديق الاستثمار في إطار عمل صيرفة الظل تسجل نسبة نمو وسطية بواقع ١٠ في المئة في السنوات التي سبقت العام ٢٠١٨، والسبب الرئيسي وراء تراجع أداء صناديق الاستثمار هو التقلب الحاد في معدلات سعر الصرف عالمياً، والتي أثرت في حركة توظيف الأموال من أجل الاستثمار.

وفي الأسواق الناشئة (الأرجنتين – البرازيل – الهند – إندونيسيا – المكسيك – روسيا – السعودية – شمال أفريقيا – تركيا) يساهم نظام الظل المصرفي في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان من قبل الفئات التي لا تستفيد من الخدمات المصرفية، والمستهلكين ذوي المخاطر العالية، والمؤسسات المتدنية التصنيف، ذلك لأن المصارف التقليدية غالباً ما تواجه قيوداً تنظيمية، مثل القيود على التسليف أو أسعار الفائدة على الودائع. على حين أن الأسواق الناشئة لا تزال تمثل حصة صغيرة من أصول نظام الظل المصرفي العالمي، فينبغي مراقبة التوسّع السريع للوساطة غير المصرفية في هذه البلدان عن كثب من أجل ضمان استمرارية مساهمة القطاع غير المصرفي في زيادة الإدماج المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان دون زيادة المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي (كودريس، ٢٠١٣).

المبحث الثاني

أنشطة الظل المصرفي ومجالاته

مقدمة

يؤدي قطاع الظل المصـرفي دوراً مهماً مكملا القطاع المصـرفي التقليدي، من خلال توسـيع نطاق الوصول إلى الائتمان فالمساهمة بتمويل الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى ذلك تعزز مصـــارف الظل في الأغلب كفاءة القطاع المالي، فهي تتيح مشـــاركة المخاطر وتحويل آجال الاسـتحقاق، وتسـمح بتوزيع المخاطر والعوائد بشـكل يلائم المسـتثمرين، وبدعم السـيولة في الأسـواق، من جهة أخرى لا تخضـع مصـارف الظل للإشـراف والرقابة التي تخضـع لها المصـارف التقليدية، وهي لا تسـتطيع الاقتراض من المصـرف المركزي في الحالات الطارئة، وليس لها جهات إيداع تقليدية تكون أموالها مغطاة من التأمين، وبسبب غياب شبكة أمان رسمية قد يتحول قطاع الظل المصـرفي إلى مصـدر للمخاطر النظامية التي قد تعرض اسـتقرار النظام المالي بأكمله للخطر، في ظل غياب القوانين والرقابة الكافية.

٢-٢-١ أنشطة صيرفة الظل وأعماله:

بحسب تقرير مجلس الاستقرار المالي تصنف أنشطة أعمال صيرفة الظل كمايلي:

أ. **إدارة المدخرات النقدية للعملاء مع احتمال تعرضها للإفلاس:** يشكّل تجميع أموال المستثمرين ثم إعادة توظيفها في المنتجات المالية (المطروحة للتداول العام أو الخاص)، مخاطر إفلاس جدية وذلك تبعاً لدرجة الاعتماد على تحويل الاستحقاقات أو تحويل السيولة، فقد تتعمّق هذه المخاطر أكثر كلما كان الاعتماد على الاستدانة أو الرافعة المالية أكبر، ويمكن أن تضمّ المؤسسات التي تمارس هذه الأنشطة (بن نعمون و بوعشة، ٢٠١٦):

- صناديق إدارة الأموال أو الصناديق التي لديها أهداف استثمارية متدنية المخاطر: تساهم الأهداف الاستثمارية لبعض صناديق الاستثمار في خلق توقع أو شعور عند المستثمرين بأن توظيفاتهم في الحصص المكونة لهذه الصناديق لن تخسر شيئاً من قيمتها وبأنها ستكون قابلة للاسترداد كاملة عند أول إشعار من العميل أو في فترة قصيرة، ومن هنا فإن مخاطر التعثر قد تنشأ إذا كانت هذه الصناديق تتحمل فعلاً التعرّض للخسارة في قيمتها فتكبّد المستثمرين خسارة في قيم الحصص التي يملكونها في هذه الصناديق، ويمكن لهذا النوع من الصناديق أن يحافظ على قيمة مستقرة نسبياً، وذلك من خلال الدعم المباشر الذي قد تقدمه لها المؤسسات المتخصصة في إدارة الأصول أو الرعاية المباشرة من المصارف في بعض الأحيان، وبذلك قد يسود الاعتقاد الضمني بأن هذه الصناديق تتمتّع بالكفالة أو الحماية اللازمة، ولكن قد يواجه مثل هذه الصناديق مخاطر إفلاس حقيقية إذا ما اعتقد المستثمرون أن استثماراتهم أصبحت غير آمنة نتيجة التدهور في محفظة التوظيفات التي قام بها الصندوق ونتيجة اعتقادهم بعدم قدرة راعي الصندوق أو الداعم له في إيقاف الخسارة في قيمة الحصص أو غير ذلك.

- صـــناديق الاســتثمار التي تعتمد على التمويل قصـــير الأجل: يمكن لصـــناديق الاســتثمار أن تتعرّض للإفلاس بسبب دائنيها إمّا بشكل مباشر (ديون مباشرة) أو بشكل ضمني من خلال المشتقات المالية، خصوصاً عندما يقوم الصندوق بالتوظيف في أدوات مالية طويلة الأجل أو معقدة، حيث سيكون من الصعب تسييل هذه الأدوات أو تسييلها بكلفة عالية بأقل من سعرها الحقيقي، وذلك في الحالات التي يقرّر دائنو الصندوق أو المستثمرون في الحصص تصفية مراكزهم المفتوحة على هذه الحصص، ومن الأمثلة على ذلك صناديق التحوط الائتماني التي تموّل نفسها من خلال التمويل القصير الأجل من المصارف أو بالاعتماد على التمويل المضمون أي التمويل مقابل رهن أوراق مالية كعمليات عقود إعادة الشراء، أو عمليات إقراض الأوراق المالية بشكل مباشر.
- صـــناديق الاســتثمار التي لديها تركز في قطاعات محددة في أســواق الائتمان: إن صـــناديق الاستثمار التي تعطي المستثمرين فيها حق استرداد حصصهم عند أول إشعار من العميل أو خلال فترة قصيرة، يمكن أن تقود إلى خسارة المكتتبين قيمة توظيفاتهم، وذلك بسبب حصول ظروف معاكسة في أسواق الائتمان، خصوصاً عندما تقوم هذه الصناديق بالتوظيف في أصول طويلة الأجل، وفي حالات كثيرة لن تكون لمثل حالات الإفلاس هذه آثار العدوى في الأســواق بما يهدد استقرار أسواق الائتمان بشكل واسع، ويمكن أن يحدث ذلك إذا حصل إفلاس أكثر من صندوق استثماري في وقت واحد، كذلك يمكن للإفلاس أن تكون له تداعيات نظامية واسعة إذا حصل في صناديق الاستثمار التي لديها مجتمعة حصة كبيرة ومركّزة في قطاع محدد في أسواق الائتمان (سعيد، ٢٠١٧).

ب. **تقديم القروض المعتمدة على التمويل القصير الأجل:** إن تقديم القروض خارج القطاع المصرفي للأفراد والشركات على السواء لأي غرض كان (تمويل الحاجات الاستهلاكية، تمويل شراء السيارات، القروض السكنية، القروض العقارية التجارية، تمويل شراء المعدات....) وذلك سواء كانت هذه القروض مضمونة أم غير مضمونة يمكن أن ينتج عنها فجوة في السيولة أو في اختلاف الاستحقاقات لمن يقدم مثل هذه التسهيلات، وتعمل المؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة، على منافسة المصارف في أسواق جزئية محددة وضمن اختصاصات معينة لا تكون المصارف عادة بين اللاعبين الأساسيين فيها، كما يمكن أن تنشأ مخاطر عديدة إذا كانت القطاعات أو الأسواق التي تتوجه إليها هذه الخدمات خاضعة بطبيعتها لتقلبات الدورات الاقتصادية (القطاع العقاري، أعمال البناء والمقاولات، أنشطة الشحن، وسائل النقل، الحاجات الاستهلاكية للأفراد...)، هذه المخاطر قد تكون أكبر كلما كانت المؤسسات أو الهياكل التي تقدمها تعتمد على التمويل القصير الأجل من المصارف و من المؤسسات المالية الأخرى وغيرها أو بالاعتماد على الشركات الأم، ومن الأمثلة على هذه الأنشطة (هندي، ٢٠٠٠):

- المؤسسات المخولة قبول الودائع وغير الخاضعة للأنظمة الاحترازية الخاصة بالمصارف: عادة ما تكون المؤسسات التي تقبل الودائع من الأفراد ومن المؤسسات الأخرى والشركات على حدّ سواء وتتعهد بإعادتها عند أول طلب من المودع عرضة لمخاطر الإفلاس، ويمكن أن تساهم مثل هذه المؤسسات في خلق مساحات خالية من بعض الإجراءات الرقابية الاحترازية التي عادة ما تفرض على المصارف، وقد يدفع هذا الأمر بعض المصارف للاستفادة من هذه المساحات بهدف الالتفاف على بعض الإجراءات الرقابية.
- الشركات المالية التي تعتمد على التمويل من الشركات الأم: يمكن أن تعتمد هذه الشركات على التمويل من الشركات الأم والتي عادة ما تتمتع بتصنيف إئتماني جيد، ما يسمح للشركات التابعة بالحصول على التمويل من الأسواق المالية بكلفة أقل، وبالمقابل فإن هذا الأمر قد يؤدي إلى مخاطر جدية، خصوصاً إذا ما كانت القروض والتسهيلات التي توفرها

الشـركات المالية متداخلة أو تتمتع بدرجة ارتباط وثيقة مع أعمال الشـركات الأم المالكة لها، ومن الأمثلة على ذلك بعض الشـركات المالية التي أنشـئت كأذرع لشـركات السـيارات خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠١٠).

- الشركات المالية التي يعتمد تمويلها بشكل كبير على الأسواق المالية: يمكن أن تؤدي أنشطة هذه الشـــركات إلى الإفلاس إذا ما كانت تعتمد على التمويل من خلال الأســـواق المالية كالتمويل من خلال الأوراق المالية المضمونة بأصول، أو من خلال عمليات إعادة الشراء أو خطوط الائتمان قصيرة الأجل المقدمة من المصارف، وقد تتعمق مخاطر الإفلاس هذه أكثر كلما كانت الشـركات المالية تعتمد على الاسـتدانة أو تطلع بعمليات على أدوات مالية مركبة ومعقدة.
- الشركات المالية التي قد تستعمل من المصارف للالتفاف على متطلبات رقابية معينة: يمكن أن تســتعمل الشــركات المالية من قبل المصــارف كهياكل تســمح لها بالتهرب من بعض المتطلبات الرقابية، حتى تلك التي تفرضـها الأنظمة الداخلية الخاصـة بإدارة المخاطر، ومثال قيام المصــرف بإقراض هذه الشــركات التي تقوم بدورها بإقراض العملاء الذين لا يســتطيع المصـرف إقراضـهم مباشـر بسـبب بعض الضـوابط الداخلية التي تفرضـها الإدارة الداخلية لمخاطر الائتمان (انخفاض التصـنيف الائتماني للعميل، عدم كفاية الضـمانات المقدَمة ...) أو بسبب بعض المتطلبات المفروضة من السلطات الرقابية أو الإشرافية.

ج. **أنشطة الوساطة التي تعتمد التمويل قصير الأجل أو التمويل المضمون بالأصول:** تشمل هذه الأنشطة، تقديم خدمات الوساطة لشراء وبيع ورهن الأوراق المالية بين المشاركين في السوق، كشراء وبيع الأوراق المالية والمشتقات المالية والمشتقات الائتمانية داخل وخارج البورصات، ويمكن أن تتعرض المؤسسات المالية غير المصرفية التي تطلع بهذه الأنشطة، لمخاطر جسيمة في السيولة خصوصاً عندما تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على التمويل باستخدام الأصول العائدة للعملاء عادة من خلال عقود وعمليات إعادة الشراء ومنها (حشاد، ٢٠٠٣):

- الوسطاء الماليون الذين يعتمدون بشكل كبير على التمويل من خلال الأسواق المالية: يمكن أن يتعرض هؤلاء للإفلاس، إذا كانت مصادر التمويل التي يعتمدون عليها من نوع التمويل بالجملة كالتمويل الناتج عن إصدار وبيع الأوراق المالية المدعومة بأصول أو الأوراق المالية بشكل عام، وكذلك على عقود إعادة الشراء أو على خطوط التمويل قصير الأجل المقدمة من المصارف، ويمكن أن تتعمق مخاطر الإفلاس هذه كلما ازداد اعتماد هؤلاء الوسطاء على الاستدانة أو على نسب رافعة مالية عالية، وتعاملوا أكثر بالأدوات المالية المركبة.
- الوسطاء الماليون الذين يعتمدون على التمويل المضمون بالأصول: عادة ما يستعمل الوسطاء الأصول العائدة للعملاء لتمويل استثماراتهم الخاصة، ويمكن أن يأخذ استعمال هذه الأصول مثلا شكل عمليات إعادة الشراء أو إعادة الرهن.

د. **تسهيل خلق الائتمان** ومضاعفته: تساعد التعزيزات/الحمايات الائتمانية كالكفالات والمشتقات الائتمانية مثلاً في تسهيل زيادة حجم الائتمان الممنوح من المصارف ومن غير المصارف ومضاعفته، مع العلم أن أغلب برامج التأمين هذه لا تضمن التغطية الكاملة للمخاطر، فقد يؤدي نشاط مثل هذه المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم هذا النوع من الخدمات، إلى رفع معدلات الاستدانة أو الرافعة عند المتعاملين في الأسواق المالية عامة، يساهم في خلق طفرة في أوقات الرواج الاقتصادي وفي زيادة حدة الانكماش في الفترات التي تشهد ركوداً أو تباطؤا في النشاط الاقتصادي، وهكذا تساهم هذه المؤسسات في مضاعفة حجم الائتمان بشكل

قد لا ينسجم مع قدرة المقترضين على تحمل المخاطر، بالإضافة إلى رفع معدلات الاستدانة والرافعة المالية بصورة عامة، كما تساعد شركات التقييم أو شركات التصنيف الخارجي للائتمان، أيضاً في خلق ومضاعفة الائتمان لكنها خارج نطاق صيرفة الظل لكونها لا تعد شركات مالية، وتشمل الأمثلة على هذه الشركات:

- شركات التأمين على الأدوات والمنتجات المالية المصدرة في الأسواق: من الأمثلة على ذلك قيام بعض المؤسسات بإصدار خطابات ضمان أو بوالص تأمين على الأوراق والسندات المدعومة بالأصول، وذلك على شكل عقود تبادل التعثر الائتماني حيث شهدت الأسواق نشاطاً ملحوظاً لمثل هذه الكفالات قبل الأزمة المالية الأخيرة، وقد قامت شركات التأمين المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً بإصدار حوالي نصف خطابات الضمان لصالح هذا النوع من السندات المالية المركبة، وفي الوقت الذي لم تكن فيه كافة السندات والأوراق المالية المركبة المصدرة قبل الأزمة المالية مكفولة أو مغطاة بمثل هذا النوع من الحمايات أو خطابات الضمان، لكن تقديم مثل هذه الكفالات المالية قد ساعد في خلق ومضاعفة حجم الاستدانة في الأسواق المالية فزاد معدلات الرافعة إلى نسب غير مسبوقة في النظام المالي، وتساعد هذه الأنشطة بطريقة غير مباشرة في تخفيف كلفة الحصول على التمويل من قبل مصدري الأوراق المالية المركبة من جهة، كما تساهم من جهة أخرى في تخفيف رأس المال المطلوب مقابل حمل مراكز على هذه الأدوات من قبل المتعاملين من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية.

ونظراً إلى ما تكبدتها هذه السندات والأوراق المالية المركبة خلال الأزمة المالية الأخيرة من خسائر فادحة، فإن الكثير من المستثمرين قد فشلوا في الحصول على التعويضات التي تعهدت شركات التأمين بتغطيتها كتعويضات مباشرة عند حصول التعثر أو الإفلاس، كما لم ينجح مصدرو خطابات الضمان في الوفاء بالتزاماتهم تجاه عملائهم من المصارف والمؤسسات المالية، حيث خسر بعض

هؤلاء استثماراتهم كاملة في الأوراق المالية المركبة التي انهارت مع انهيار أسواق الأصول المرتبطة بها، وقد كان لفشل مصدري خطابات الضمان وبرامج التأمين الأثر الكبير في تعميق حدة الأزمة.

- شركات التأمين التي تقدم الكفالات و تعتمد على التمويل قصير الأجل: يمكن لشركات التأمين أن تقدم الكفالات المالية على بعض أنواع القروض (بطاقات الائتمان، القروض التجارية للشركات وغيرها) المقدمة من المصارف ومن غير المصارف، وستكون مثل هذه الشركات المصدرة لخطابات الضمان وبرامج الكفالات والتأمينات المالية، عرضة للإفلاس إذا كانت تعتمد أساسيا على التمويل قصير الأجل عبر إصدار الأوراق المالية المدعومة بالأصول وغيرها من الأوراق المالية المبتكرة وكذلك من خلال عقود وعمليات إعادة الشراء، أو من خلال خطوط السيولة قصيرة الأجل التي تقدمها المصارف، وقد تتعمق مخاطر تعثر هذه الشركات، كلما كانت تعتمد على الاستدانة أكثر أي كلما كانت نسب الرافعة المالية لديها عالية و كانت ضالعة في الأدوات المالية المعقدة.

- شركات التأمين العقاري للراغبين في الحصول على القروض العقارية: التأمين العقاري هو التغطية الأولى للخسائر التي قد يتكبدها المستثمرون والممولون للنشاط العقاري لصالح مصدري الأوراق والسندات المدعومة بأصول عقارية تجارية أو سكنية، وقد يزيد توفير هذه التقديمات العقارية، من مضاعفة حجم ومبالغ الائتمان في الأسواق، ما قد يؤدي إلى اختلال وفوضى في حركة العرض والطلب على الائتمان، خصوصاً اذا كانت الأسعار غير منسجمة مع التكاليف الحقيقية التي تعكس الحجم الفعلي للمخاطر المتأصلة في هذه الأنشطة.

هـ. **التوريق وتمويل المؤسسات المالية:** يعتبر تقديم التمويل للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية مع نقل الأصول والمخاطر ودونها جزءاً هاماً من حلقات الوساطة الائتمانية في الأسواق، ويمكن لهذه الأنشطة في بعض الأحيان أن تساعد في خلق ومضاعفة حجم الفجوة بين استحقاقات الأصول واستحقاقات الخصوم، وكذلك الفجوة في السيولة الجاهزة لهذه المصارف والمؤسسات، وتتضمن الأمثلة على هذه الأنشطة ما يلي (Mire, 2009) :

- مؤسسات التوريق المستخدمة لتمويل أصول طويلة الأجل وغير السائلة: يمكن أن تقوم مؤسسات التوريق بشراء التعزيزات الائتمانية أو تقديمها لمجموعة من القروض الممنوحة من المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية حيث ستقوم هذه المؤسسات لأجل ذلك بإصدار أوراق مالية مدعومة بهذه القروض، وعادة ما تقوم المصارف بتقديم تسهيلات لزيادة سيولة مؤسسات التوريق يسمح لها من تخفيض تكاليف التمويل، ومن شأن هذا الأمر أن يرفع معدلات الاستدانة/الرافعة المالية في الأسواق، وكذلك يزيد من التداخل والترابط بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي.

لقد استُعملت مؤسسات التوريق من قبل المصارف، في مرحلة تطبيق بازل١ لتخفيف المتطلبات الرأسمالية حيث يقوم المصرف بنقل الأصول (المرجحة بنسبة ١٠٠٪ مثلاً) إلى هذه المؤسسات مقابل تقديم تسهيلات غير مباشرة (مرجحة بنسبة ٠٪) على شكل "خطوط إمداد بالسيولة"، بهذه الطريقة تكون المصارف قد استبدلت أصولاً داخل الميزانية مرجحة بنسبة مخاطر ١٠٠٪ على سبيل المثال بأصول (خارج الميزانية) مرجحة بنسب مخاطر صفر في المائة مثلاً، وذلك بهدف تخفيف الرساميل المطلوبة وتحسين نسب ملاءتها كي يجعلها قادرة على تطبيق اتفاقية بازل١.

- صناديق الاستثمار أو الهياكل المشابهة المستعملة لتمويل أصول غير سائلة: يهدف إنشاء صناديق استثمارية وطرح حصصها للتداول العام في البورصات (ETFs) أو التداول الخاص مباشرة للمستثمرين من قبل المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية، إلى الحصول على التمويل اللازم من أسواق المال مقابل محفظة من القروض أو الأصول غير السائلة، ولن يكون هذا التمويل متوافراً من خلال عمليات وعقود إعادة الشراء التقليدية، وبالمقابل

فإن هذه الصـــناديق وغيرها من الهياكل قد توفر للمصـــارف أوراقاً مالية قابلة للاســـتعمال في عمليات إعادة تمويل أخرى.

ومما سبق يمكننا ان نجد صيرفة الظل في الأنشطة الاقتصادية التالية، وهي:

١. إدارة المدخرات النقدية للعملاء مع احتمال تعرضها للإفلاس
٢. تقديم القروض المعتمدة على التمويل القصير الأجل
٣. أنشطة الوساطة التي تعتمد التمويل قصير الأجل أو التمويل المضمون بالأصول
٤. تسهيل خلق ومضاعفة الائتمان
٥. التوريق وتمويل المؤسسات المالية
٦. صناديق إدارة الأموال أو الصناديق التي لديها أهداف استثمارية متدنية المخاطر
٧. المؤسسات المخولة قبول الودائع وغير الخاضعة للأنظمة الاحترازية الخاصة بالمصارف
٨. الوسطاء الماليون الذين يعتمدون كثيرا على التمويل من خلال الأسواق المالية
٩. شركات التأمين على الأدوات والمنتجات المالية المصدرة في الأسواق
١٠. مؤسسات التوريق المستخدمة لتمويل أصول طويلة الأجل وغير السائلة
١١. صناديق الاستثمار التي تعتمد على التمويل قصير الأجل
١٢. الشركات المالية التي تعتمد على التمويل من الشركات الأم
١٣. الوسطاء الماليون الذين يعتمدون على التمويل المضمون بالأصول
١٤. شركات التأمين التي تقدم الكفالات وتعتمد على التمويل قصير الأجل
١٥. صناديق الاستثمار أو الهياكل المشابهة المستعملة لتمويل أصول غير سائلة
١٦. صناديق الاستثمار التي لديها تركز في قطاعات محددة في أسواق الائتمان
١٧. الشركات المالية التي يعتمد تمويلها إلى حد كبير على الأسواق المالية
١٨. شركات التأمين العقاري للراغبين في الحصول على القروض العقارية
١٩. الشركات المالية التي قد تستعمل من المصارف للالتفاف على متطلبات رقابية معينة

٢-٢-٢ مخاطر نظام صيرفة الظل والتحديات الرقابية:

كشــفت الأزمة المالية العالمية أن نظام الظل المصــرفي يفتقر إلى آليات ونظم الإفصـــاح عن قيم الأصـول، كما تشـوبه هيكليات حوكمة وملكية غير شـفافة، وتنظيمات وآليات رقابة ضـئيلة، إضـافة إلى عدم وجود رأسمال كافٍ لاستيعاب الخسائر أو الإيفاء بالاستحقاقات النقدية، فضـلًا عن غياب الدعم النظامي الذي يؤمّن الوصـــول إلى الســيولة للوقاية من حالات البيع بأســعار محروقة نتيجة الإفلاس (Stephen, 2002) .

وتُعد هذه الســوق المالية المتنامية التي تخلقها مؤســســات صــيرفة الظل مكاناً آمناً لإجراء عمليات تبييض الأموال والتهرب الضـريبي وغيرها من العمليات المالية غير المشروعة، خاصـة وأن العمليات المالية التي تقوم بها مؤســســات الظل تمول من أموال ذاتية غير داخلة في الحســابات المصــرفية، وغير مراقبة من المصـارف المركزية، وخطورة تلك المؤسسات لا يُنظر إليها بحسب حجم المؤسسة، لأن أصغر مؤسسة يمكن أن تؤثر في الاقتصاد وعلى القطاع المصرفي، ويعزز هذا التأثير غموض بياناتها المالية وعدم عرض موازناتها، وقد تهدد المؤسـسـات المالية غير المصـرفية الاسـتقرار المالي بأكمله حيث لا تقتصـر المخاطر على المؤسـسـات المعنية، فقد تتزايد معدلات الرافعة المالية وتزداد الفجوة بين الاستحقاقات بطريقة قد تؤدي إلى تداعيات متعددة على النظام المصرفي.

وكما هو الحال في المصـــارف فإن ارتفاع معدلات الاســـتدانة أو الاعتماد على الرافعة المالية لهذه المؤسـسـات، وازدياد الفجوة بين استحقاقات الخصـوم واسـتحقاقات الأصـول لديها، من شـأنه أن يقود إلى تعثر أو إفلاس هذه المؤسـسـات المالية غير المصـرفية وأن يحرك مخاطر العدوى في الأسـواق المالية ويضـــخّم المخاطر النظامية العامة، لذلك من الضـــروري أن تخضـــع صـــيرفة الظل للرقابة

والإشراف والتشريعات والأنظمة التي تساعد على ضبط المخاطر التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة، والجدول أدناه يوضح أهم المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن قطاع الظل المصرفي:

جدول (٢): المخاطر الجوهرية لصيرفة الظل

تحويل آجال الاستحقاق	تحويل السيولة	استخدام أثر الرفع المالي	نقل مخاطر الائتمان
١. تمويل أصول طويلة الأجل عن طريق قروض قصيرة الأجل (سندات الشركات). ٢. مخاطر إعادة التمويل: حيث تكون هناك فجوة بين تاريخ استحقاق الأصول والخصوم	١. تمويل أصول غير سائلة بخصوم سائلة (أوراق مالية صادرة من مؤسسات) ٢. مخاطر السيولة: وهي عدم القدرة على تسييل الأصول الثابتة من أجل مواجهة طلبات الشراء.	١. استخدام الفرق بين عوائد الاستثمارات والقروض من أجل رفع عائد الأموال الخاصة. ٢. خطر الانتشار: اتساع عواقب ظاهرة الاسترداد الكبيرة	١. ارتفاع ديون عملية التوريق من خلال تقديم الدعم المالي من المصرف المحول لناقل التوريق ٢. مخاطر القروض: الضمان الممنوح للمصرف المحول يحمل مخاطر القرض للمصرف المانح للضمان.

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع والكتب

خلاصة الفصل:

يعد موضـــوع صـــيرفة الظل واحداً من أهم الدروس المســـتقاة من الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠) حيث ساهمت المخاطر الناشئة عن أنشطة صيرفة الظل في تعميق حدة الأزمة، وأظهرت قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية على توسيع أنشطتها، بشكل قد يهدد الاستقرار المالي كاملا.

وانطلاقاً من ذلك، وبتوجيه من مجموعة العشـرين، قام مجلس الاسـتقرار المالي بالعمل على وضـع منهج رقابي متكامل يساعد في الحد من مخاطر الأنشطة المتعلقة بصيرفة الظل، ويوفر هذا المنهج المقترح آلية لمراقبة صيرفة الظل ليتم التعرف باكراً على أي نمو متسارع ومضطرد للأنشطة الجديدة التي قد تؤدي إلى مخاطر شـبيهة بالعمل المصـرفي التقليدي، والعمل على التصـدي لهذه المخاطر عندما تدعو الحاجة في الوقت المناسـب، وقد تضـمن البحث عرضـاً لهذا المنهج، تعريف الأدوات التي يمكن استخدامها، وفاقا للمخاطر المرتبطة بكل نشاط.

ومن خلال الاطلاع على أنشطة الظل المصرفي فان هذه الأنشطة في الدول العربية لا تزال محدودة ومقتصرة على بعض الأنشطة والخدمات، ونظراً للتداخل والترابط بين الأسواق المالية والمصرفية في المنطقة العربية، وللقدرات الممكنة لنظام صـــيرفة الظل في التكيف مع الظروف والمتغيرات، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية تدعو السلطات الإشرافية إلى إعطاء موضوع "صيرفة الظل" الأهمية اللازمة وتوسيع دائرة استطلاعها لكافة الأنشطة والخدمات المالية والائتمانية غير المصرفية، والعمل

على وضع إطار رقابي يتناسب مع وضعية القطاعات المالية ودرجة تطورها ومميزاتها وخصائصها ومخاطرها العامة، وينسجم مع القوانين المالية والأنظمة والتشريعات الرقابية المحلية.

كما تؤكد اللجنة أهمية تبادل المعلومات بين السلطات الإشرافية محلياً وعبر الحدود، ل تصبح قادرة على تقييم المخاطر التي قد تنشأ عن قطاع صيرفة الظل وأنشطته التي قد تتداخل بين الدول. كذلك تؤكد اللجنة، أن الاقتراحات والمعالجات يجب أن تكون شاملة ومتكاملة ومتناسبة مع حجم التعرض لمخاطر الاستقرار المالي لكل دولة، وذلك عبر التركيز على تلك الأنشطة التي تعد مؤثرة في المخاطر النظامية.

الفصل الثالث

توجيهات اتفاقيات بازل نحو المخاطر المصرفية

تمهيد

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية تجعل نشاطات المصارف أكثر تنوعاً وتعقيداً وتعرضاً لكم هائل من المخاطر، يميزها عن غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، ولمقابلة هذا التطور وجب مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للحد من الآثار السلبية لها وإدارتها بشكل سليم وفعال، لذا جاءت اتفاقية بازل إدراكاً لهذه الحقيقة بوضع قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، حيث وضعت أنظمة رقابية متعلقة بمدى كفاية رأس المال، كما عملت على صياغة إطار جديد يقود إلى تقوية النظام المصرفي الدولي، ويؤدى إلى دعم استقراره وتحقيق العدالة والإنصاف من خلال مواجهة هذه المخاطر، ويهدف هذا الإطار المقترح بموجب اتفاقية بازل ٢ إلى زيادة متطلبات رأس المال و تعزيز جودته في القطاع المصرفي حتى يتاح له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية والأزمات المالية، ومن هذا المنطلق يأتي هذا الفصل في محاولة لتوضيح هذا الإطار الجديد من مقررات بازل.

المبحث الأول

توصيف مقررات اتفاقية بازل ١

تمهيد

تأسست لجنة بازل عام ١٩٧٤ من محافظي المصارف المركزية في الدول الصناعية العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، أمريكا، وسويسرا ولوكسمبورغ) تحت إشراف مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وأطلق عليها تسمية" لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية" أو" لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"، بعد تفاقم المشاكل المصرفية وسيطرت المصارف اليابانية على أسواق التمويل الدولية وبنسبة قاربت ٣٨٪، وهي الظاهرة التي استمرت لسنوات عدة حتى إن سبعة من أكبر عشرة مصارف في العالم عام ١٩٨٨ كانت يابانية بسبب نقص رؤوس أموال المصارف الأخرى.

٣-١-١ مقررات لجنة بازل الأولى:

منذ بداية السبعينيات عاشت الأنظمة المصرفية فترة مخاض حقيقية، أدت بها إلى التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فلقد نجم عن انهيار بعض المصارف الكبرى ظهور مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية، مخاطر الإحلال، وأيضاً عمق المخاطر الائتمانية نجد أن نشأة لجنة بازل المصرفية جاءت لإيجاد الصيغة التي تعمل على ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي، فتزيد من كفاءته من جهة وتؤيد استقرار وحداته من جهة أخرى.

٣-١-١-١ أهداف اتفاقية بازل١:

إن أبرز الأهداف التي جاءت من أجلها لجنة بازل هي (Basel Committee on Banking Supervision, 2010):

- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وخصوصا بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرارها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها.

- إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال المصرفي، والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة، مع الأخذ بالحسبان المخاطر الائتمانية أساساً، إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات عن تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وذلك لضمان سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة وتهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج.

- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط المصرفي.

٣-١-١-٢ الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل١:

يمكن اعتبار الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل تتمثل في (عبد السلام، ١٩٩٦):

أولاً: معدل كفاية رأس المال: لقد أرست لجنة بازل معدلاً موحداً لكفاية رأس المال بأن وضعت حداً أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولاً من ناحية، و الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان من ناحية أخرى قدرها ٨٪، مع إتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشددا، وأصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها لحدود هذا المعيار الذي انصب على المخاطر الائتمانية وعلى ضرورة الاهتمام بنوعية الأصول

وكفاية المخصصات الواجب تكوينها، بالإضافة إلى مراعاة كافة البنود داخل ميزانية المصرف وخارجها.

ثانياً: معيار كفاية رأس المال: اعتمدت لجنة بازل الأولى على مؤشر قابلية السداد معيارا يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، معتمداً في ذلك على أهمية الأموال الخاصة بالمصرف لكونها تؤدي ثلاث وظائف أساسية على مستوى المؤسسات المصرفية وهي:

- امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال.
- طمأنة المودعين والممولين الآخرين.
- القيام بالاستثمارات اللازمة لانطلاق وتطويرها نشاطات مربحة.

أما على المستوى الكلي فإن رأس المال الخاص يوقف انتشار الأزمات المصرفية، بالإضافة إلى إحداث علاقة تناسبية بين المتدخلين على أساس عادل.

ثالثاً: قياس كفاية رأس المال: الذي يقوم على أسس ومعايير ويتكون مما يلي (المالكي و سعيد، ٢٠١٣):

☒ المعايير التقليدية: وتقسم إلى:

١. معيار نسبة رأس مال الودائع: فهو يعد أول معيار استعمل لقياس كفاية رأس المال والذي يقوم على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال، ولقد حدد هذه النسبة بـ ١٠٪ فإذا زادت عن تلك النسبة فإن مخاطر المصرف سوف تنخفض.

٢. معيار نسبة رأس مال إلى الأصول: بدأ استعمال هذا المعيار بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية إذا يأخذ هذا المعيار بالحسبان استخدامات الأموال حيث يعتبر مؤشر على قدرة المصرف لمواجهة الخسائر.

٣. معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة: ينص على ربط الأصول التي لها درجة من المخاطر برأس المال، ويستثنى من ذلك الأصول غير الخطرة مثل: النقديات في الصندوق وأذونات الخزانة والسندات الحكومية.

☒ مكونات رأس المال المصرفي: ويتكون رأس المال المصرفي من:

١. رأس المال الأساسي (النواة الصلبة): ويمثل الشريحة الأولى ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح.

٢. رأس المال المساند (الأموال التكميلية): ويمثل الشريحة الثانية ويتكون من (خصاونة، ٢٠٠٨):

- الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف، وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر، بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

- احتياطات إعادة تقييم الأصول: وتعرف عندما يتم تقييم المباني والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية بدلاً من قيمتها الدفترية، على أن تتم عملية إعادة التقييم وفاقا لأسس معقولة.

- مخصصات مكونة لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة: تعتبر في حكم الاحتياطات لإنهاء هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

- القروض المساندة: هي قروض تطرح في شكل سندات محددة الأجل حيث لا تزيد آجالها عن خمس سنوات ويخصم ٢٠٪من قيمتها سنوياً.

- أدوات رأسمالية أخرى: تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل الخسائر إذا حدثت، كما أنها قابلة للاستهلاك.

☒ العناصر المستبعدة من رأس المال الأساسي: لحساب معدل كفاية رأس المال تستبعد هذه البنود منعاً من تضخيم رأس المال وهي (السامرائي و الدوري، ٢٠٠٢):

– الشهرة والسمعة (القيم المعنوية).

– الاستثمارات في المصارف والمؤسسات التابعة.

– الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف الأخرى.

☒ القيود المفروضة على رأس المال المساند: نظراً لأن عناصر رأس المال المساند لها قوة من رأس المال الأساسي قامت لجنة بازل بوضع قيود على استخدام رأس المال المساند بما يكفل استخدامها بحرص وعدم إسراف المصارف على حساب عناصر رأس المال الأساسي، وتتمثل هذه القيود في (حماد، ٢٠٠١):

- ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند ١٠٠٪ من عناصر رأس المال الأساسي بغرض العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بصفة مستمرة، باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أية خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين.

- خضوع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم بنسبة ٥٥٪ لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين.

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أية مخاطر غير محددة (المخاطر العامة) ١.٢٥٪ من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة، أي من مقام النسبة للحد من الاعتماد عليها كرأس مال وذلك نظراً لكونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين.

- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة ٥٠٪ من رأس المال الأساسي بغية عدم الاعتماد عليها.

- يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن تكون متفقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وألا يكون لها صفة المخصص وبعض الدول لا تسمح بها.

☒ حساب معدل كفاية رأس المال: إن طريقة قياس معدل كفاية رأس المال تقوم على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة، ويتم تطبيقه على جميع الفقرات داخل الميزانية العمومية للمصـــرف وخارجها، وقد استندت طريقة القياس أساساً على المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقرض.

ويعرف معيار كفاية رأس المال بمؤشر كوك RATIO DE COOKE وهذا نسبة لرئيس لجنة بازل الأولى PETRE COOKE، حيث وأن هذا المعيار يحدد العلاقة بين رأس المال الخاص بالمصرف والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ويتم حسابه كآلاتي (رزق، ٢٠٠٥):

$$\text{مؤشر كوك} = \frac{\text{رأس المال الخاص بالبنك}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \geq 8\%$$

ويوضع كشرط عدم زيادة رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي (أقل أو يساوي ١٠٠٪ منه)، أما ما يخص الأصـول المرجحة بأوزان المخاطر فإنها تساوي تبويب الأصـول في مجموعات أوزان المخاطر المخصصة لها.

يختلف الوزن الترجيحي المتعلق بمختلف مخاطر الأصـول تبعاً لنوع الأصـل وكذلك اختلاف الملتزم به، فعند حساب مؤشر كوك يتم الترجيح بخمسة أوزان وهي (٠-١٠-٢٠-٥٠-١٠٠) %

جعلت اللجنة حرية السـلطات النقدية المحلية في تحديد أوزان مخاطر بعض الأصـول المصـرفية، والمهم أن إعطاء وزن بمخاطر أصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بالدرجة ذاتها بل هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر في درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

وتظهر أوزان المخاطرة بحسـب أنواع الأصـول أو الموجودات داخل الميزانية للمصـرف على النحو التالي حيث المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها:

جدول (٣): أوزان المخاطر بحسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية العمومية

درجة المخاطرة	نوعية الموجودات
- صفر %	النقدية والمطلوبات من الحكومة والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية والمطلوبات* من حكومات دول OECD وبنوكها المركزية، والمطلوبات بضمانات نقدية أو أوراق مالية صادرة من حكومات دول OECD أو مضمونة من قبلها.
- 10 %	المطلوبات من قبل مؤسسات القطاع العام المحلية بإستثناء الحكومة، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
- 20 %	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD والقروض المضمونة من قبلها، والمطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة من قبلها.
- 50%	القروض المضمونة برهانات عقارية ويشغلها ملاكها (المقترض أو تلك التي تؤجر).
- 100 %	المطلوبات من قطاع خاص + والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول منظمة OECD، والمطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OECD جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: (خصاونة، ٢٠٠٨)

وتحسب أوزان المخاطرة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

جدول (٤): أوزان المخاطر بحسب الالتزامات الموجودة خارج الميزانية العمومية

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، الكفاءات)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل، كالاعتمادات المستندية بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية).

المصدر: (حماد، ٢٠٠١)

ويحتسب رأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية بوضع جميع الأصول وفق فئة المخاطر الخاصة بكل منها، ومن ثم تحتسب الأصول المرجحة حسب درجة المخاطر في كل مجموعة، وهذه هي الخطوة الأولى لإيجاد رأس المال المطلوب، وفي الخطوة الثانية يتم تجميع رأس

المال المطلوب لكل الأصول بحسب تقسيمها على فئات المخاطر للوصول إلى أدنى متطلبات رأس المال لحماية الأصول داخل الميزانية (المخلافي، ٢٠٠٤).

وعما تتعرض له المصارف من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها، من غير المشتقات المالية فقد تم وضع نظام لتحويل مخاطرة تلك الأصول إلى المخاطرة الائتمانية، أما معاملات التحويل فهي أربعة (٠٪-٢٠٪- ٥٠٪- ١٠٠٪) بعد ذلك يتم تصنيف هذه القيمة المعادلة وفقً أنواع المخاطرة التي يتم تصنيف البنود داخل الميزانية وفاقا.

وباستخدام هذه التوجهات فإن التعرض للمخاطر من أصول خارج الميزانية يتحول إلى ما يقابله من مخاطر للأصول داخل الميزانية، لذا يمكن تحديد رأس المال المطلوب وتماشياً مع اتفاقية بازل ١٩٨٨ فإن إجمالي رأس المال المطلوب للحماية من مخاطر الائتمان يساوي مجموع متطلبات رأس المال للأصول المشمولة بالميزانيات والأصول خارجها (شاكر، ٢٠٠٣).

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{(الموجودات والبنود داخل وخارج الميزانية المرجحة بالمخاطر + مخاطر السوق)}}$$

٣-١-١-٣ تعديل اتفاقية بازل الأولى:

ساعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته اتفاقية بازل الأولى عام ١٩٨٨ على تقوية واستمرار النظام المصرفي الدولي، لكن مع التطور الذي شهده النظام المالي أصبح مؤشر كوك غير كاف لقياس الصحة المالية للمؤسسة المصرفية، لأن المصارف الحديثة تحتاج إلى مصادر متعددة إضافة إلى القروض التي تتميز بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة وخصوصا ما يتعلق بالتعامل بالمشتقات المالية، وهذا يعني ارتباط المخاطرة بعدة متغيرات غير متوقعة مثل: أسعار الفائدة وأسعار حقوق الملكية، ومن أهم الجوانب الجديدة لاتفاقية بازل الأولى (عبد الحميد، ٢٠٠٧): مايلي:

- قامت اللجنة بوضع خطة للسماح للمصارف بإمكانية وضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق.

- تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصـــل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية أي المصارف كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

- اقترحت اللجنة من أجل ضـمان حد أدنى من الحيطة والحذر وللتماشـي مع اشـتراكات رأس المال على مســتوى جميع المصـــارف بعض المعايير الكمية والنوعية لتســتخدم من طرف المصـارف التي ترغب في اسـتخدام نماذج داخلية فيما يتعلق بمخاطر السـوق، ومن أهمها: ضـرورة حسـاب المخاطرة يومياً، واسـتخدام حزمة سـعرية دنيا تعادل عشـرة أيام من التداول، على أن يشمل النموذج فترة مراقبة مدتها عام على الأقل.

- أصـــبح معيار كفاية رأس المال يعبر عنه بمعدل موحد لكفاية رأس المال يحدد الحد الأدنى للعلاقة بين كل من رأس المال الإجمالي من جهة والأصـــول المرجحة بأوزان المخاطرة مضافا إليها مقياس المخاطرة السوقية مضروبا في ١٢.٥٠.

فعند حســاب نســبة رأس المال الإجمالية للمصـــرف يتم إيجاد صـــلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في ١٢.٥ ثم إضافة الناتج إلى مجموع

الأصـول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السـوقية قد تختلف من مصـرف إلى أخر فقد تضـمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصـائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة وتصـبح إذن العلاقة المعدلة لحسـاب كفاية رأس المال بقسـمة البسـط على المقام كمايلي (Basel committee on banking supervision, 2006):

إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2+ شريحة3*) = 8 % (الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيّة × 12 .5)

وللتوضـــيح ترى اللجنة أنه يتعين على المصـــارف المســـتخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن مخاطرها الســـوقية كلها، فيجب قياس المخاطرة باســـتخدام منهج واحد أي باستخدام النماذج الداخلية، أو النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

$$\text{معدل كفاية رأس المال الجديد} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

حيث نجد أن رأس المال أصبح يتكون من رأس المال الأساسي (شريحة ١) والمساند (شريحة ٢)، بالإضافة إلى قسم ثالث (شريحة ٣) يتكون من قروض (دين متأخر الرتبة قصير الأجل) تخضع للشروط التالية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، في حدود ٢٥٠٪ من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط، وفيها مخاطر الصرف الأجنبي.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال لكي نضمن الحد وهو ٢٥٠٪.
- الخضوع لنص (التجميد) الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال المصرف إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ (الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة).

وقد احتوت مقررات لجنة بازل طرقا إحصائية نمطية لحساب رأس المال أهمها نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر (حماد، ٢٠٠١).

المبحث الثاني

توصيف مقررات لجنة بازل الثانية

تمهيد

لقد وضـــعت مقترحات بشـــأن متطلبات كفاية رأس المال أكثر دقة مقارنة بلجنة بازل الأولى وأكثر حساسية للمخاطر المصرفية، إذ لم تعد اتفاقية بازل ١ مناسبة على الأقل للمصارف الكبيرة بعد أن تغير مفهوم رأس المال وذلك استجابة للتطورات والابتكارات المالية الجديدة..

بالإضافة إلى تغير مفهوم الأصول، تقدمت في ٢٠٠١ لجنة بازل بمقترحاتها الجديدة وطلبت إرسال التعليقات والآراء عن هذه المقترحات من قبل المعنيين والمختصـــين والهيئات (ومنها صـــندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي ٢٠٠١ ولقد تأخر صدور النسخة النهائية إلى ٢٠٠٤، وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة ٢٠٠٦ كحد أقصى، وهذا ما عرف باتفاقية بازل الثانية (ناصر، ٢٠٠٦).

٣-٢-١ ركائز مقررات اتفاقية بازل٢:

تتمثل هذه الركائز فيما يلي: الحد الأدنى لرأس المال- عملية المراجعة الإشـــرافية- الاســـتخدام الفعال لانضباط السوق

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لرأس المال: وهي طريقة مســـتحدثة لحســـاب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة والواجبة لمواجهة مختلف المخاطر حيث جاءت بتغيرات جوهرية لمعالجة مخاطر الائتمان والســـوق، وقدمت تغطية كاملة شـــاملة لمخاطر التشـــغيل والتي أهملت في بازل١، ويمكن تعريفها بأنها الخســـائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصـــر البشـــرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية، ويحدد ذلك مع تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال أي (٨٪) وهي نفســـها القيمة الموجودة في بازل١، لكن الاختلاف القائم هو أن بازل ٢ تختلف عن بازل ١ في منهجها وأساليب حساب أوزان مخاطر الائتمان (عبد العزيز، ٢٠٠٨).

في إطار ذلك تمت مراجعة مؤشر كوك واستبداله بمؤشر MC Donough ويحسب المؤشر الجديد كالتالي:

$$\text{مؤشر MC Donough} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أخطار القروض +الأخطار العملية + أخطار السوق}} \geq 8\%$$

وعادة تحتسب نسبة كفاية رأس المال بحسب المعادلة التالية:

$$\text{متطلبات رأس المال} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} \times 8\%$$
$$\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} = \text{المركز} \times \text{وزن المخاطر}$$

حيث تعتمد أوزان المخاطر الحالية على تصنيف المقترض (حكومة، مصارف، شركات)، أما الأوزان الجيدة فسيعاد النظر فيها في ضوء السماح لجهات خارجية مثل وكالات تقييم الائتمان بالقيام بعمليات التصنيف، أما طرق حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية فهي:

١. **المنهج المعياري:** من خلاله يتم تقييم المصرف من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة مثل (Moody's، Fitch، Standard et poor's،IBCA) وفي هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف والمؤسسات لتتراوح بين (٠٪,٢٠٪,٥٠٪,١٠٠٪,١٥٠٪) حيث تخضع المصارف لخيارين ويقوم المصرف المركزي بتطبيق خيار واحد على كافة المصارف في البلد نفسه (علي، ٢٠٠٦):

- الخيار الأول: إجراء تقييم سيادي للدولة التي يتواجد فيها المصرف حيث يعتبر تصنيف كل دولة بمثابة إظهار ونشر لمصداقيتها ككل بالأخص قدرتها على خدمة ديونها، فتحديد تصنيف لها أو تعديله يؤثر سلباً أو إيجاباً حسب درجته على المؤسسات العاملة بها، فإذا لم تصنف دولة ما تصنيفا منخفضا فإنها في الغالب لن تتاح لها الفرصة لتسويق إصداراتها مستقبلا في الأسواق الدولية، وهذا يؤدي إلى منع مصارفها للوصول إلى مصادر التمويل الأخرى إلا بشروط وضمانات وتكاليف إضافية، تعتمد الوكالات في تصنيفها للدول في

العديد من الحالات على معطيات الاقتصـــاد الكلي كالناتج المحلي، التضـــخم، الديون الخارجية، عدم القدرة على السداد.

- الخيار الثاني: فيه يتم اعتماد وزن المخاطر على أســـاس التصـــنيف الائتماني الخارجي للمصـرف ذاته، مع إعطاء وزن تفصـيلي للمخاطر على المطلوبات التي تقل فترة اسـتحقاقها عن ٣ أشـهر شـريطة عدم تجديدها، أي إجراء تقييم للمصـرف ذاته وهذا من خلال الوكالات الخارجية، حيث تحدد أوزان المخاطر من قبل إحدى مؤسـسـات التصـنيف الدولية، وإضـافة إلى ذلك نجد أن بازل الثانية اقترحت جدولا يوضـــح أوزان المخاطر بغض النظر إن كان المقترض مصـارف أو حكومات أو شركات، مع الأخذ بالحسبان أن الجدول هو المعمول به للتقييم في وكالة Standard et poor's

الجدول (٥): أوزان المخاطر بحسب وكالة Standard et poor's

	الأصـــول					
	+AAAإلى – AA	+Aإلى – A	+BBBإلى–BBB	+BBإلى–B	أقل من –B	غير مصنفة
ديون الحكومة	0 %	20 %	50 %	100 %	150 %	100 %
المصارف خيار 01	20 %	50 %	100 %	100 %	150 %	100 %
المصارف خيار 02	20 %	50 %	50 %	100 %	150 %	50 %
الشركات	20 %	50 %	100 %	100 %	100 %	150 %

المصدر: (حبار، ٢٠٠٥)

ويطرح تقييم المؤســـســـات العالمية (وكالات التقييم) إمكانية عدم القبول من طرف الدول المعنية بالتقييم، إذ لابد من تأكد الجهات الرقابية المحلية كالمصـارف المركزية من اسـتيفاء المصـارف للحد الأدنى للمعايير اللازم توافرها كالشـفافية والموضـوعية واسـتقلالية قرارها وتمتعها بدرجة عالية من الثقة، بالإضافة إلى امتلاكها سجلا وخبرة طويلة في مجال التقييم الائتماني(حبار، ٢٠٠٥)، والجدول التالي يوضح كيفية تقييم هذه المؤسسات المتخصصة للمصارف.

جدول (٦) التصنيفات الخاصة بمؤسسات التصنيف الائتمانية العالمية.

مؤسسة التقييم الإئتمانية	تقييم مرتفع جدا	تقييم منخفض جدا
Fitch IBCA	AAA– فأعلى	أقل من B–
Moody's	A3 فأعلى	أقل من B3
Standard et poor's	AA– فأعلى	أقل من B–

المصدر: (حبار، ٢٠٠٥)

ومنه تكون عملية احتساب متطلبات رأس المال كما في الشكل الموالي:

شكل(ا): كيفية احتساب متطلبات رأس المال.

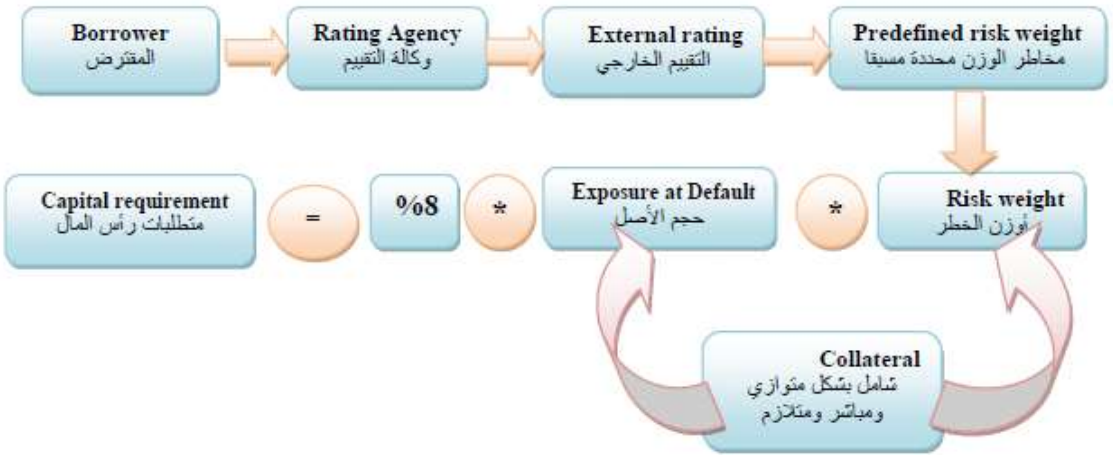

المصدر: (Pribil, 2006)

٢. مدخل التصنيف الداخلي: لقد تبنى هذا المدخل تطبيق نظام التصنيف الداخلي الذي تعتمد عليه المصارف الدولية، وذلك لاعتماده على مداخل كمية ونوعية تعكس الوضع الحقيقي للمخاطر في هذه المصارف، ويصنف هذا النظام المخاطر على أساس المعلومات المتوافرة عن كل عميل، فبإمكان المصرف الوصول إلى بعض المعلومات الداخلية التي يتعذر على المصنفين الخارجيين الوصول إليها، ويتيح للمصارف استخدام نظام التصنيف الداخلي لتقييم مقدرة المقترض (شركات، حكومات أو مصارف) شرط استخدام أسلوب صارم ومعايير إفصاح جدية، كما يعد هذا الأسلوب من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة المصرف المركزي قبل التطبيق والالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات والتي تتمثل في: دقة البيانات، أنظمة القياس للرقابة

الداخلية، دقة نتائج الإفصاح، إلا أنه في حالة تطبيق هذا الأسلوب لا يمكن التراجع عنها والرجوع إلى الأسلوب المعياري، ويتضمن التصنيف الداخلي لحساب متطلبات رأس المال أسلوبان هما (عبد العزيز، ٢٠٠٨):

- الأسلوب الأساسي: وهو أن تفترض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن فشل العملاء، ويراعى في تحديد هذه النسبة قيمة الضمانات التي يمكن للمصرف تسييلها في حالة الفشل وتحدد لها نسبة ثابتة ٤٥٪ للقروض بدون ضمانات و٧٥٪ للقروض المشتركة.

- الأسلوب المتقدم: يحدد المصرف الخسائر الناشئة عن فشل العملاء منسوبة لكل قرض على حدة، آخذاً في الحسبان أنه في حال قيام أي مصرف بحساب حجم الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد باستخدام تقديراته الخاصة أن يكون مستعدا للوفاء بمتطلبات رأس المال وفق ما تراه السلطة الرقابية.

وتعتمد هذه الأساليب على قيام المصارف بالاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات الخطر في حال استخدام الأسلوب المتقدم بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حال استخدام الأسلوب الأساسي، والاختلاف الحاصل بينهما هو أن الأول يقوم بتقييم احتمالية تخلف العميل عن الدفع والسلطات الرقابية تحدد بقية المتغيرات، وعادة يحدد موعد استحقاق العملية بـ ٢.٥ سنة، أما الثاني فيحدد المصرف فيه جميع المتغيرات، أما ما يتعلق بتغطية المخاطر العملية:

فهي التي تنجم عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية مثل التزوير، الغش، الاختلاس، مخالفة أنظمة الرقابة، الكوارث الطبيعية التي تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة وتوجد ثلاث طرائق لتقييم هذه المخاطر وهي (التوني، ٢٠٠٧):

١. **مدخل المؤشر الأساسي:** يجب على المصارف تبعا لهذه الطريقة أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل، والذي يحتسب بضرب الدخل الإجمالي في نسبة ثابتة تسمى α ألفا كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$R.\alpha = K$$

حيث: K متطلبات رأس المال اللازم لخطر التشغيل

α وهي نسبة تحدد من طرف السلطات الرقابية.

R مؤشر قاعدي قد يكون متوسط الناتج الصافي المصرفي للثلاث سنوات الأخيرة.

٢. **المدخل المعياري:** وتحتسب متطلبات رأس المال وفق هذا المنهج بناء على عدة مؤشرات الدخل الإجمالي لقطاعات الأعمال حيث يضـرب دخل كل نوع من دوائر المصـرف في نسـبة معينة (بيتا) خاصـة به، أي تقوم على تصـنيف مصـادر المخاطر بحسـب وحدات العمل وخدمات المصرف المقدمة وللتسهيل تحسب بهذه المعادلة.

$$k = \sum_{i=1}^{n} (Bi \,.Ei)$$

حيث: k متطلبات رأس المال اللازمة لخطر التشغيل.

Ei معيار انحدار متعلق بنوع خطر التشغيل.

Bi نسبة تحدد من قبل السلطات الرقابية.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٧): نسبة بيتا المقابلة لكل نوع من الأعمال المصرفية:

قطاعات العمل	خط العمل	المؤشر 1	بيتا	متطلبات رأس المال اللازم
الإستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	%18	الدخل الإجمالي.18%
	تمويل التجارة	الدخل الإجمالي	%18	الدخل الإجمالي.18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية للأفراد	الدخل الإجمالي	%12	الدخل الإجمالي.12%
	الصيرفة التجارية	الدخل الإجمالي	%15	الدخل الإجمالي.15%
	المدفوعات والتسوية	الدخل الإجمالي	%18	الدخل الإجمالي.18%
أعمال أخرى	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	%15	الدخل الإجمالي.15%
	إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	%12	الدخل الإجمالي .12%

ولابد من وجود شرطين لكي يتمكن المصرف من استخدام هذه الطريقة وهما:

– وجود إدارة مخاطر فعالة ورقابة صارمة.

– وجود إجراءات وكذلك التحقق من أن رأس المال المحتسب يغطي المخاطر التشغيلية بالفعل.

٣. **مدخل القياس المتقدم:** حرية المصـــارف في احتســـاب متطلبات رأس المال لهذا النوع من المخاطر وفق برامج إحصـائية توافق عليها السـلطات الرقابية (اسـتخدام طريقة خاصـة به)، أي بموجب هذا المنهج تقوم المصارف الكبيرة التي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أنظمة القياس الداخلية الخاصـة بها، لتحديد وتقييم حجم تعرض المصـرف للمخاطر التشـغيلية واحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهتها، وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدماً من الطرق الســـابقة كما تعد أكثر ملائمة لتحديد المخاطر التشغيلية وتعريفها في المصارف (عيد، ٢٠١٠).

الركيزة الثانية: الخاصـــة بعمليات المراجعة الرقابية: الهدف منها التأكد من كفاية رأس المال بحســب نوعية المخاطر التي يواجهها المصرف وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال، وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ وهي (عبدالله، ٢٠١٤):

المبدأ الأول: يتعلق بمدى توافر الوســيلة المناســبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لشــكل مخاطرها وإستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس الأموال.

المبدأ الثاني: يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوافرة لدى المصــارف داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من إستراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها.

المبدأ الثالث: يجب أن تتوقع الســلطة الرقابية أن المصــرف ســوف يحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تكون لها القدرة على أن تطلب منه الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع: يجب التدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المســـتويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خســـائر المصـــرف، ويتعين عليهم طلب اتخاذ إجراء ســـريع لعلاج ذلك إذ تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

الركيزة الثالثة: والخاصـة بانضـباط السـوق: فهذه الركيزة ينظر إليها باعتبارها دعامة مكملة للدعامتين الأولى والثانية، وجدت للتركيز وتشـجيع انضـباط السـوق، من خلال تطوير متطلبات الإفصـاح التي تسـمح للمشـاركين في السـوق المصـرفية بتقييم المعلومات الرئيسـية الخاصـة بالمخاطر الكلية التي

تواجه المصـــارف ومســـتوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، فمن المهم أن يتفق أسـلوب الإدارة ومجلس الإدارة في التعامل مع المخاطر التي يواجهها المصـرف مع الإفصـاح الذي يقوم به، فالهدف من هذه الركيزة هو جعل مساهمة المصارف في انضباط السوق من خلال جعل المعلومات الحيوية متاحة للداخلين الجدد في الأسواق، ونصـت الدعامة الثالثة على سـبعة اعتبارات عامة هي (Johansson, 2011):

الاعتبار الأول: متطلبات الإفصـــاح: على الجهة الرقابية أن تجبر المصـــارف التي تطبق الاتفاق الجديد على الإفصاح عن المعايير التي تطبقها لاستخدام أسلوب من أساليب تقدير رأس المال، وعن المعايير التي تطبقها عند استخدام أية أداة أو أي أسلوب في معالجة المخاطر.

الاعتبار الثاني: مبادئ إرشـــادية: لابد من إخطار الســـوق بمســـتوى الانكشـــاف الذي يتعرض له المصرف، وكذلك توفير معلومات متناسقة ومفهومة عن أوضاع المصارف لسهولة المقارنة.

الا**عتبار الثالث: تحقيق مستوى الإفصاح المناسب:** على الجهة الإشرافية أن تطلب من المصـارف الإفصـاح من خلال تقارير دورية، كما يمكن لها أن تسمح بنشر بعض هذه التقارير أو كلها ويمكنها أن تلجأ لأي من الأساليب التالية (الإقناع الأدبي، العقاب المادي، القرارات الرادعة) في ذلك.

الاعتبار الرابع: التفاعل مع الإفصاح المحاسبي: لا يجب أن يكون هناك تعارض ما بين الإفصـاح الذي تطلبه الدعامة الثالثة وما تتطلبه معايير المحاسـبة الدولية، فعلى المصـارف أن تفصـح عن أية اختلافات بين بيانات الدعامة الثالثة وبيانات معايير المحاسبة الدولية، ومكان نشر البيانات يجب أن يكون موحد إما على موقع المصـــرف على شـــبكة الإنترنت أو إبلاغ الجهة الرقابية، وتقع مســـؤولية صحة البيانات المنشورة عن الدعامة الثالثة بصفة عامة على إدارة المصرف حيث لن يتم تدقيق هذه البيانات.

الاعتبار الخامس: المادية: تقع على المصارف مسؤولية الإفصاح عن البيانات عند تحققها فعليا.

الاعتبار السادس: دورية الإفصاح: إن جميع البيانات التي يتم الإفصـاح عنها تحت الدعامة الثالثة يجب أن تنشـر مرتين في العام مع بعض الاسـتثناءات، وفي جميع الحالات لا بد من نشـر البيانات المؤثرة بأقصى سرعة ممكنة.

الاعتبار الســـابع: بيانات حقوق الملكية والبيانات الســـرية: إن حماية حقوق الملكية الفكرية والمعلومات عن العملاء أمر مطلوب عامة، لكن البيانات التي تهم العامة مطلوبة أيضـاً بما لا يهدد مبدأ الإفصاح تحت الدعامة الثالثة.

٣-٢-٢ أهداف اتفاقية بازل ٢ ونطاق تطبيقاتها:

لا شــك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشــيه مع التطورات الحاصــلة للسوق المصرفية، لذا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال حيث يركز على الأهداف التالية (كمال، ٢٠٠٧):

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامته النظام المالي
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر
- التركيز على المصــارف النشــطة عالميًا، كما أن مبادئه الأســاســية يجب أن تكون مناســبة للتطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجات تطورها.
- تعزيز أمان النظام المالي الدولي وســـلامته، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة، وتعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي.

ويركز الإطار الجديد على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، لذا تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضـة التي تضم المجموعات المصـرفية والتي بدورها تنخرط في النشـاطات المصـرفية، وبالإضـافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رسملة كاف، ولقد تطورت أنشطة المصارف باتجاه معاملات جديدة، خاصة التعامل في الأوراق المالية والتأمين لذا فإن لجنة بازل تســعى إلى توضــيح كيفية معاملة اســتثمارات المصــارف في هذه الميادين، وكذلك الاســتثمارات ذات حقوق الأقلية في الهيئات التجارية وذلك نســبة لمتطلبات رأس المال وفيما يتعلق

بالمجموعات المالية المتنوعة، فإن اللجنة تعترف بأن هناك حاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال.

ويتميز عالم المال والاقتصاد بتطور مذهل يتطلب إطاراً واسع النطاق ومرنا لتحديد كفاية رأس المال، لذلك تعتقد لجنة بازل بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل من خلال ارتكاز الإطار الجديد على ثلاث دعائم: متطلبات دنيا لرأس المال، ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال، والانضباطية السوقية، وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي عامة صحة المؤسسات المصرفية منفردة، أيضا إشارة إلى الاعتراف بأن أياً منها لا يمكن استبداله بالإدارة المصرفية الفعالة.

ولقد وجد أن اتفاقية بازل ٢ أقل تعقيدا من بازل ١ فأهداف هذه الأخيرة أكثر تعقيدا من بازل ٢ وتتمثل في (العيساوي، ٢٠٠٧):

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف، وتسهيل عملية المعلومات عن تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- الربط (بالقدر الممكن) بين كمية رأس المال وحجم مخاطر النشاط.
- التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والمصارف في حساب المخاطر وإدارتها وفي الارتباط بين رأس المال والمخاطرة.
- زيادة الشفافية بين المصارف التي تميل إلى المخاطرة وبين عملائها ونظرائها الذين يتحملون عبء التمويل ثم يتعرضون للمخاطرة معها.

٣-٢-٣ تقييم اتفاقية بازل ٢:

ولتقييم اتفاقية بازل ٢ لابد من دراســـة تأثيراتها في عدة نقاط ونلخص هذا فيمايلي (بوزيان و حدو فؤاد، ٢٠١١):

أولاً: التأثيرات في المصارف: تؤثر لجنة بازل ٢ في المصارف من خلال ما يلي:

١. الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية.
٢. الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية مرتبطة بالدعامة الأولى.
٣. الحاجة إلى جمع وتخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة.
٤. الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة.

ثانياً: التأثيرات في الزبائن: وتظهر فيما يلي:

١. الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان.
٢. مواجهة شفافية متزايدة لربحية حسابهم.
٣. الحاجة إلى الجمع والإفصاح عن معلومات جديدة.
٤. مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى.

ثالثاً: التأثيرات على المراقبين: وتتجلى في العناصر التالية:

١. الحصــول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصــاح التي ألزمت بها المصــارف ومختلف المؤسسات المالية.
٢. اكتســاب القوة لوضــع الحوافز والقيام بإجراءات تأديبية اســتباقية ثم المســاهمة في تعزيز الاستقرار والشفافية في الأسواق المالية.

رابعاً: التأثيرات في وكالات التصنيف: وتظهر في:

١. نمو قطاع وكالات التصــنيف لحاجة المصــارف والمشــاركين في الأســواق المالية إلى التصنيف.

٢. المنافسة مع مؤسسات صغيرة وجديدة متحدة في جمعيات معينة، تؤدي إلى تحسين المنافسة، وسمعة هذه الوكالات.
٣. الاستجابة لمتطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف.

خامساً: التأثيرات في أسواق رأس المال:

١. التعامل مع التوجيهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية.
٢. المخاطر كسندات الشركات المعروضة ضمن مجموعات أصغر.
٣. النمو الجديد في سوق الدين.

سادساً: التأثيرات في المؤسسات المالية خارج إطار بازل ٢(شركات بطاقات الائتمان – شركات تمويل المستهلكين – شركات التأمين والتأجير...الخ):

تعمل في أسواق مشتركة مع المؤسسات التي شملها اتفاق بازل، ولكن في بيئات رقابية مختلفة، فلا تحتاج إلى الجمع والكشف عن معلومات كالمؤسسات التي شملها اتفاق بازل ٢، وتحتاج إلى تحديد أهمية التقيد بمعايير بازل الجديدة للمحافظة على تنافسيتها في السوق، ويمكن تقديم خدمات مالية شبيهة وبأسعار أقل من المنافسين، ومما سبق يمكن أن نقارن بين اتفاقيات بازل في الجدول التالي:

الجدول (٧) مقارنة بين اتفاقيات بازل ١ و٢

	إتفاقية بازل1	إتفاقية بازل2
رأس المال	ثلاث شرائح من رأس المال	لم تتغير
المخاطر الإئتمانية	تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول وضعته لجنة بازل، وتتراوح هذه الاوزان من صفر إلى 100%	تغير جذري لمعاملات ترجيح المخاطر فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض، بل حسب نوعية القرض في حد ذاته ولها 3أساليب لقياسها
المخاطر السوقية	تحسب وفق نموذجين (المعياري أو الداخلي)	لم تتغير لكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديدها
المخاطر التشغيلية	لم تكن موجودة	إضافة المخاطر التشغيلية وحددت ثلاث أساليب لقياسها
نسبة كفاية رأس المال	قدرت بـ8%	لم تتغير
السيولة	لم تحدد بنسبة موحدة	لم تحدد لها نسبة موحدة
بنود هيئات الرقابة ومتطلبات الشفافية	تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج، و تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف	إضافة بنود ومتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، أي ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة ونظام فاعل لإنضباط السوق والسعي لإستقراره
الرافعة المالية	لم تكن موجودة	لم تكن موجودة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

المبحث الثالث

المخاطر المصرفية

تمهيد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه المصارف جزءًا مهماً من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائدا، لكن ما يمكن قبوله يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائماً إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن لمستوى معين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لمستوى المردود نفسه.

إن المصارف لا تقبل المخاطر آياً كان نوعها، ولكنها تدير المخاطر وإدارة المخاطر تعني بدايةً التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها المصرف وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

ونظراً لتصاعد المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في العديد من الدول، تقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة من الدول الصناعية تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

٣-٣-١ مفهوم المخاطر المصرفية:

تتعرض كافة البنوك إلى المخاطر وذلك بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف نشاطاتها الرئيسية، ومن خلال هذا المبحث نتعرف أهم المفاهيم التي تحيط بالمخاطر المصرفية من تعاريف ومصادر، بالإضافة إلى أهم أنواع المخاطر المصرفية.

ويحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة التأكد من أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية وما إلى ذلك من معلومات تاريخية (مصطفى و الحناوي، ٢٠٠٥).

وتوجد عدة تعاريف للمخاطر المصرفية سنتطرق إلى البعض منها:

المخاطر المصرفية: هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (خضراوي، ٢٠٠٩).

المخاطر: هي درجة الاختلافات في التدقيق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع (عبد العال، ٢٠٠٨).

كما تعرف بأنها "هي الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر"(gauvin, 2000) .

هي احتمالية التعرض لخسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (عبدلي، ٢٠١١)

أو هي الخسائر المالية أو المعنوية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة قيامها بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده بسب حالة عدم التأكد من نتائجه (عزمي و شقيري، ٢٠٠٧).

أو هي إمكانية حدوث انحراف في المستقبل حيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع" (اسماعيل، ٢٠١٩).

٣-٣-٢ مصادر المخاطر المصرفية:

هنالك عدة مصادر للمخاطر المصرفية، وأهم هذه المصادر هي (فوزي، ٢٠١٠):

١. المخاطر النظامية: وهي المخاطر العامة، التي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل، لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حجم التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية إضافة إلى اشتداد المنافسة بين المصاريف.
٢. المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للمصرف، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للمصرف وتنقسم المخاطر غير النظامية إلى:
   - التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيوداً تنظيمية على المصارف للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل: الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال، ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
   - عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية Breton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية، وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى إلى

ابتكار المصـــارف للعديد من أدوات التغطية المســتقبلية لكن في المقابل خلف مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر المصرفية.

- المنافسة: مع تزايد أثر العولمة المالية، توصل المجتمع الدولي إلى قرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة ١٩٩٧ في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول: المنافســـة بين المصـــارف التجارية فيما بينها ســـواء فيما يتعلق بالســـوق المصرفية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى

الاتجاه الثالث: المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى المصـــرف بغية تحســـين العائد على موجوداتها من خلال الحصـــول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.
- التطورات التقانية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاســـتيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة المصـــرف للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

٣-٣-٣ أنواع المخاطر المصرفية:

هنالك عدة أنواع من المخاطر المصرفية أهمها:

أولا: المخاطر الائتمانية:

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف ورأسماله بالوقت المناسب، أو هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد، كما أنه يأخذ أسماء وأشكال مختلفة مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية في المصارف)، ومخاطر الإفلاس (موسى، ٢٠١٦).

وبالتالي فان هناك عدة صـــور للمخاطر الائتمانية يمكن تحديدها فيما يلي (رمضـــان و جودة، ٢٠٠٨):

١. المخاطر المتعلقة بالزبون: إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وحاجته للائتمان.

٢. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشـــاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصـــادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
٣. المخاطر المرتبطة بالنشـاط الذي تم تمويله: تختلف هذه المخاطر بحسـب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها.
٤. المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضـاع السـياسـية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكسـاد، مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضـطرابات السـياسـية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.
٥. المخاطر المرتبطة بأخطاء المصـــرف: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة المصـــرف الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.
٦. المخاطر المتصـــلة بغيرها: وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والمصرف مانح الائتمان في أية أحداث أو أمور خارجية.

ثانياً: مخاطر السيولة:

تنشا عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعد هذا الأمر أساسيا للحفاظ على سمعة المصرف ولضمان استمراريته، وهناك ثلاث وسائل رئيسية يقوم بها البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة (الدويك، ٢٠٠٩):

– الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة التحويل إلى نقد دون خسارة.

– سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات المصرف.

وتعرف أيضـاً على أنها قدرة البنك على سـداد الالتزامات المالية عند اسـتحقاقها وعدم الاسـتفادة من الفرص المتاحة للحصول على العائد (آل شبيب، ٢٠١٢).

ثالثا: مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة المحتملة الناتجة عن التحركات غير المواتية في أسعار السوق التي قد تؤثر سـلباً في مراكز اسـتثمارات المصـرف المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، إضـافة إلى مخاطر أسـعار الصـرف (المرتبطة بميزانية البنك كله)، مما يؤثر بالتالي على ربحية البنك والقاعدة الرأسمالية له، وتشمل مخاطر السوق كل من (طهري و بن لحبيب، ٢٠١٠):

- مخاطر أســـعار الفائدة: تعرف مخاطر أســـعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أســعار الفائدة، وتعرض المركز المالي للمصــرف للتحركات العكســية في أســعار الفائدة وتؤثر في عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصـــادية لأصـــوله والتزاماته، وبما أن هذه المخاطر تشكل جزءا عاديا من العمل المصرفي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عوائد المصرف وقاعدته الرأسمالية، لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة، وكذلك البلدان التي حررت أســعار الفائدة في الأســواق، ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر في كل من أرباح المصرف وكذلك القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته.
- مخاطر أســعار الصــرف: وهي المخاطر التي تنشــا نتيجة التقلبات أو التغيرات العكســية المحتملة في أسعار صرف العملات، فإذا كان المصرف يحتفظ بموجودات من عملية معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن المصــرف يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فان الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف على المصرف. (رهيف، ٢٠١٢)
- مخاطر أسـعار الأوراق المالية: هي احتمال انخفاض القيمة السـوقية لاسـتثمارات المصـرف بأقل من قيمتها الدفترية، أو هي احتمال تعرض المصـــرف لخســـائر بســـبب التقلبات في الأســعار الســوقية للأوراق المالية، والتي قد تنشــا عن المتاجرة والاســتثمار، ويعتبر قياس مخاطر أسعار الأوراق المالية في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر كثيرا في رأس المال.

رابعاً المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناتجة عن عدم ســـلامة أو فشـــل العمليات الداخلية، العنصـــر البشـــري والأنظمة والأحداث الخارجية.

وتشمل المخاطر التشغيلية عددا غير محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل وفيما يلي مجموعة من المخاطر التشغيلية التي يترتب عليها خسائر كبيرة للمصرف (الهاشمي، ٢٠٠١):

- الاحتيال الداخلي: هو الأفعال التي تهدف إلى الغش وإساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة المصرف من قبل العاملين فيه.

- ممارســـة العمل والأمان الوظيفي: هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصـــل الجائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها إصابة شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.
- الممارسات المرتبطة بالعملاء والمنتجات والأعمال: هي الخسائر الناتجة عن الإخفاق غير المعتمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية اتجاه العملاء.
- الأضرار في الموجودات المادية: الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى.
- توقف العمل أو الخلل في الأنظمة: الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الحاسوب والاتصالات.
- التنفيذ وإدارة المعاملات: الخســـائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

خامسا: مخاطر التضخم:

يترتب على مخاطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها، لذا يشير بعضهم إلى مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي: "تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية إلى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم (الربيعي، ٢٠١١).

سادساً: مخاطر السمعة:

تنشا هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للمصرف، حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.

سابعاً: المخاطر السياسية:

تحدث المخاطر السياسية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسن القوانين والتشريعات، بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية كفرض ضرائب جديدة، رسوم إضافية أو استحداث سياسة نقدية كسياسة نشوب الحروب والنزاعات بين الدول، أو حدوث تغيرات سياسية في الدولة.

ثامنا: المخاطر الإستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير في إيرادات المصرف، وعلى رأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات التي تحدث في القطاع المصرفي، ويتحمل مجلس الإدارة العليا للمصرف، والتي تتمثل مسؤولياتها في ضمان وجود استراتيجية إدارة مخاطر مناسبة للمصرف.

الخلاصة: إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطوراً كبيراً خلال ربع القرن المنصرم، أدت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت اتفاقية بازل ١ هي البداية لذلك، حيث كان ينظر إلى هذا الإصلاح باعتباره معياراً للسلامة المالية للمصارف وأصبح التوافق مع شروطه عنصراً مهماً في تحديد الجدارة الائتمانية للدول ومصارفها، فجاء الإعداد لتعديلها بإصدار اتفاقية جديدة مناسبة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر وبما يحقق سلامة المصارف واستقرار القطاع المصرفي في مجموعه، فكانت بازل ٢ حيث أعادت النظر في مستلزمات رأس المال بإعادة مفهوم المخاطرة إلى السوق، بل تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي عامة، ولكن نتيجة للأزمات التي تعرضت لها المصارف في الآونة الأخيرة خلال الأعوام الماضية دعت الحاجة إلى تطوير مكونات لجنة بازل ٢ فتم التوصل إلى توصيات لجنة بازل ٣ ورفع حالة التحوط لدى المصارف.

الفصل الرابع

دراسة أثر مؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية في ظل مؤشرات الأداء المصرفي لمصارف الإمارات

تمهيد:

يقسم الباحثون الأنشطة الائتمانية لنظام الظل المصرفي إلى نوعين. النوع الأول: يشير إلى المؤسسات المالية غير المصرفية الموجودة خارج النظام المصرفي، وهذا النظام واضح في البلدان الأوروبية والأمريكية، أما النوع الثاني فيحدث أساسا داخل النظام المصرفي من أجل تجنب أية قيود قانونية حيث يعتقد أن ثلثي التدفقات التجارية في الظل المصرفي مرتبطة بداخل البنوك حيث شهدت حالات الظل المصرفي توسعا منذ عام ٢٠١٠. علاوة على ذلك ، ونظرًا لنسب كفاية رأس المال الملزمة في اتفاقيات بازل والحد من الديون، لم تكن المصارف قادرة على التوسع بالسياسة الائتمانية كما يرغب المصرف، ولكن المصارف لا زالت تستخدم الائتمانات للجهات غير المصنفة أو التعامل بالأوراق المالية وعناصر أخرى لإخفاء القروض التي تقرضها للشركات, فهم معتمدون على وجود رأس المال المناسب والكافي وهو أحد الشروط الإلزامية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي ، ويجب على كل مصرف ومؤسسة ائتمانية من أجل ضمان استقرار عملياتها واستدامتها أن تحافظ دائمًا على علاقة جيدة بين رأس المال والمخاطر في أصولها وهو الأسلوب الذي يضمن نسبة كفاية جيدة ومرتفعة, وتتمثل الوظيفة الرئيسية لهذه النسبة في حماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة وحماية المودعين والدائنين. ونظراً للحماية التي توفرها هذه النسبة من الخسائر المتكبدة، فإن الحفاظ على رأس مال كاف والمحافظة عليه مع المخاطر القائمة هو المصدر الرئيسي لثقة الجمهور في المصارف خاصة والنظام المصرفي عامة. وانطلاقا من ذلك تم دراسة مؤشر الظل المصرفي المعبر عنه بالفجوة ما بين نسبة كفاية راس المال الكاملة ونسبة كفاية راس المال الخالية من المخاطر وأثره في المخاطر المصرفية.

المبحث الأول

الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة (المتوسط، القيم الكبرى والصغرى، الانحراف المعياري)، وذلك عن طريق دراسة متوسط كل شركة للتوصل إلى نتائج الدراسة، وقد قام الباحث باستخراج البيانات الثانوية المتاحة المذكورة سابقا، أخذ المصارف التقليدية في سوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية ولم يتطرق للمصارف الإسلامية بسبب اختلاف أسلوب المنح وأسلوب التعامل مع المصارف الأخرى ومع المتعاملين وعددها ٩ بنوك، وسيتم الاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج نتائج البحث.

٤-١-١ تأثير الظل المصرفي في مقاييس رأس المال

تحافظ المصارف على رأس المال، ولكنها تغير المحتوى المرتبط بوزن الأصول الخطرة وتبالغ في نسب رأس المال التنظيمي، وقد يتم تجاهل الظروف التي يحتمل أن تكون أسوأ للمصارف، ما يعرض استقرار النظام المالي بأكمله للخطر. إن مثل هذا التلاعب في القروض يحرف محتوى مقاييس رأس المال، ويجعل الصحة المالية للمصرف مبهمة تماما. إن إخفاء الإقراض للشركات من خلال الأنشطة الداخلية بين المصارف يفسر التزايد في القروض الداخلية بين البنوك على مر السنين.

٤-١-١-١ تأثير حقوق مانحي الثقة في الأصول المرجحة بالمخاطر:

إن قروض الشركات الخطرة تصبح أقل خطرا بتحويلها إلى قروض داخلية بين المصارف، إذ يتم تقليل تقدير الأوزان في الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAS) عبر استخدام المصارف مصطلحات محاسبية جديدة (حقوق مانحي الثقة). وعندما ترفع المصارف ثقتها بمتعامليها تبالغ في تقدير نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومقاييس رأس المال ذات الصلة لأنها تقلل من تقدير المقام في نسبة كفاية رأس المال (الأصول المرجحة بالمخاطر).

* مثال توضيحي لتأثير حقوق مستفيدي الثقة في الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAS).

سنفترض أن مصرفا ما أقرض 100درهم لشركة ليس لديها تصنيف ائتماني، والأصول المرجحة بالمخاطر في هذا القرض هي 100درهم لأن وزن الخطر في قروض الشركات غير المصنفة ائتمانيا تبعا لقرارات مؤتمر بازل هي % 100. إذا قرر المصرف استخدام حقوق مستفيدي الثقة لينشئ قرضا غير مباشر لهذه الشركة فإن الأصول المرجحة بالمخاطر عند استخدام حقوق مستفيدي الثقة سوف تكون أقل من 100درهم، لأن وزن الخطر سوف يكون نحو 20%. والأصول المرجحة في المخاطر تم تقليل تقديرها ما يزيد في نسبة رأس المال ذات الصلة على نحو مبالغ فيه.

وفيما يلي أهم مؤشرات الظل المصرفي(Wu & Shen , 2018) :

١- نسبة كفاية رأسمال (CAR_{ACC})= رأسمال المؤهل (Qualified capital) / الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA_{ACC})

٢- نسبة كفاية رأسمال (CAR_{SB}) = رأسمال المؤهل (Qualified capital) / الأصول المرجحة بالمخاطر(RWA_{SB})

٣- الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA_{SB}) = $RWA_{SB} \sum^{3}_{1+} K_i \times$ حقوق مستفيدي الثقة

٤- $CAR_{GAP} = CAR_{ACC} - CAR_{SB}$

حيث يرمز الرمز المصغر (ACC) إلى المصارف التي تستخدم متغيرات محاسبية مدققة دون الأخذ بعين الاعتبار وجود الظل المصرفي أما الرمز المصغر ($_{SB}$) فيرمز إلى المصارف التي تستخدم نسبة كفاية رأس المال المعدلة بأخذ وجود الظل المصرفي بالحسبان.

المعادلة (١) و (٢) تعطيان التعريف نفسه لنسبة كفاية رأسمال (CAR_{ACC}) و (CAR_{SB}) مع اختلاف فقط في قيمة المقام التي هي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA_{ACC}) و (RWA_{SB}).

الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA_{ACC}) تشير إلى الأصول المرجحة بالمخاطر المدققة محاسبيا والأصول المرجحة بالمخاطر (RWA_{SB}) تشير إلى الأصول المرجحة بالمخاطر المعدلة باعتبار وجود الظل المصرفي، رأسمال المؤهل (Qualified capital) هو رأس المال الذي يستوفي شروط اتفاقية بازل. و (K_i) هو معامل متغير.

والمعادلة (٣) توضح كيفية الحصول على الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA_{SB}) الحقيقية. نسبة إلى حقوق مستفيدي الثقة (FA_{REPO} ,FA_{AFS}) ويسجلها المصرف محاسبيا قروضا داخلية بين المصارف ولكن في الحقيقة يمكن أن تكون قروضا للشركات. نفترض أن حجم الفجوة بين الإقراض الداخلي بين المصارف والقروض الخاصة المرتبطة بالأصول الثلاثة الخطرة هي (K_i)، التي هي غير معروفة لأن التقييم الائتماني المحدد أو شروط الملتزم غير متوافرة. سنستخدم (K_i) قيمة تقديرية لتقريب الحقيقة ولكنها قيمة لا يمكن تحديدها في الواقع. سنفترض أن (k) تقع بين (0.3) و (0.8) لسببين:

أولا: تبعا لشروط بازل ١ وزن الأصول الخطرة مثل القرض الداخلي بين المصارف هو(٠,٢) ، على حين أن وزن الأصول الخطرة للشركات الخاصة وقروض الرهن العقاري هي (١,٠) و(٠,٥)على التوالي. وبالتالي مجال (k) يمتد بين) ٠,٣)إلى(٠,٨) حسب بازل ١ (Wu و Shen ، ٢٠١٨).

ثانيا: تبعا لبازل ٢ إن حجم الفجوة يستخدم قيمة المجال نفسه. لذلك حجم الفجوة يقع بين أوزان الأصول الخطرة للإقراض الداخلي بين المصارف وقروض الشركات تقع في المجال الممتد بين (٠,٣) و(٠,٨) بغض النظر إن كانت بحسب بازل ١ أو بازل ٢. نستخدم الفجوة الأدنى التي هي (٠,٣) والفجوة الأعلى هي (٠,٨) لنختبر صحة افتراضنا والمعدل الوسطي للمجال (٠,٥٥)سنستخدمه نقطة علام. لتقليل الخطأ المحتمل الناتج عن المتوسط الذي افترضناه (k) ٠,٥٥ سوف نقوم بعملية بحث شبكي لحجم الفجوة (k) من (٠,٣)إلى (٠,٨)مع زيادة بقيمة) ٠,١) (Wu و Shen ، ٢٠١٨).

معادلة) ٤)هي الفجوة بين نسبة رأسمال المدقق محاسبيا ونسبة رأسمال المعدلة بالأخذ بالحسبان وجود الظل المصرفي. فجوة نسبة كفاية رأسمال (CAR_{GAP}) تمثل المبالغة في التقييم لنسبة رأس المال بسبب انخراط المصرف في عمليات الظل المصرفي. سنستخدم الفرق بين نسبة كفاية رأسمال الأصلية (CAR_{ACC}) ونسبة كفاية رأسمال المعدلة (CAR_{SB})، حيث (CAR_{GAP}) موجبة لأن (CAR_{ACC}) أكبر من (CAR_{SB}) (Wu و Shen ، ٢٠١٨). درجة المبالغة في تقدير نسبة كفاية رأسمال تعتمد على الأصول الثلاثة المكونة لحقوق مستفيدي الثقة، إذا كان المصرف منغمسا في حجم كبير في الظل المصرفي فان الفجوة في نسبة كفاية رأسمال (CAR_{GAP}) تكون كبيرة.

٤-١-١-٢ مؤشـر فجوة كفاية رأس المال (مؤشـر الظل المصـرفي): اعتمد الأسـلوب السـابق في حساب الفجوة وذلك عن طريق استبعاد التسهيلات غير المصنفة ونسبة هامش الثقة في استثمارات في الأوراق المالية، وبناء عليه حسـب المُعدّل المتوسـط العام للمصـارف عينة الدراسـة والانحراف المعياري لكل منها، ويوضح الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمصارف:

الجدول (٩) قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر الظل المصرفي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
بنك أبوظبي التجاري	7	.081343	.0270078	.0102080	.056365	.106321	.0346	.1071
بنك أبوظبي الأول	7	.015914	.0053807	.0020337	.010938	.020891	.0088	.0230
بنك الاستثمار	7	.100443	.0792405	.0299501	.027158	.173728	.0359	.2633
البنك التجاري الدولي	7	.057100	.1419740	.0536611	-.074204-	.188404	.0014	.3790
بنك الشارقة	7	.051243	.0308014	.0116418	.022756	.079729	.0231	.1031
الفجيرة	7	.018857	.0112077	.0042361	.008492	.029223	.0116	.0429
بنك الإمارات	7	.066157	.0445783	.0168490	.024929	.107385	.0149	.1485
المشرق	7	.018314	.0071404	.0026988	.011711	.024918	.0112	.0309
بنك دبي	7	.031914	.0071834	.0027151	.025271	.038558	.0228	.0439
Total	63	.049032	.0613305	.0077269	.033586	.064478	.0014	.3790

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغ متوسـط حجم فجوة رأس المال في مصـارف الإمارات خلال فترة الدراسـة 0.049 أي بمقدار ٤.٩٪، بـانحراف معيـاري قـدره ٠.٠٦١ وتـدل هـذه القيمـة على تفـاوت في القيم بين السـنوات والمصـارف، وقد بلغت أعلى قيمة لحجم الفجوة ٠.٣٧ وهي تخص البنك التجاري الدولي في عام ٢٠١٨ وهذا يثبت ان المصـرف بحالة خطرة وقد منح ائتمانات واسـتثمر في مجالات قد تحمل مخاصـر بسـبب انخفاض تصـنيف الشـركات الممنوحة, بينما بلغت أدنى قيمة ٠.٠١٤ وهي تخص البنك التجاري الدولي في عام ٢٠١٤ وذلك بسـبب انخفاض المنح خلال هذه الفترة بسـبب الأزمات التي تعرضـت لها البلدان العربية وهذا يثبت أن المصـرف بحالة تقلب بسـبب الفروقات الكبيرة بين السنوات بالإضافة إلى أن هذا المصرف كان الأكثر تقلبا من بين المصارف الأخرى .

ويظهر الشـكل التالي القيم المتوسـطة لكل مصـرف من مصـارف عينة الدراسـة، وهو على الشـكل التالي:

الشكل (٢) قيمة المتوسط لفجوة كفاية رأس المال لكل بنك خلال فترة الدراسة

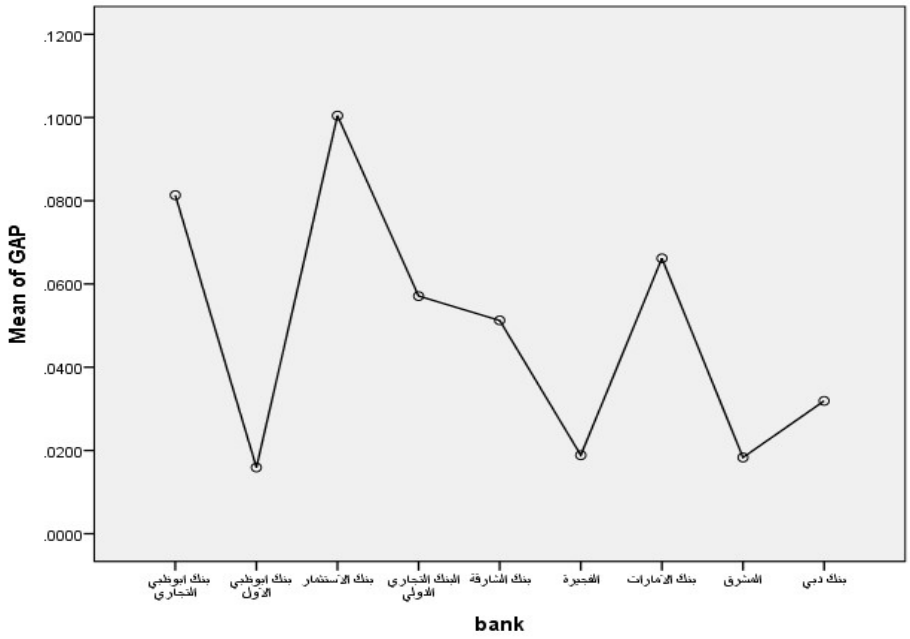

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ ـن هناك اختلاف في قيم المصارف فهناك مصارف ارتفعت قيمة الفجوة وبينما انخفضت في أخرى, ومن خلال قيمة المتوسط يتبين لنا أن بنك أبو ظبي الأول كان يحمل أدنى قيمة متوسط وهذا دليل على أن المصـرف لا يسـهم في رفع معدلات الظل المصـرفي وأنه يقوم بالأعمال المصـرفية الآمنة, بينما حصل مصرف الاستثمار على أعلى قيمة متوسط وهذا يشير إلى أن المصرف يواجه مخاطر ويســهم في رفع معدلات الظل المصــرفي, ولوجود هذه الاختلافات يجب دراســة كون هذه الفروق بين المصـارف جوهرية أم لا, وقد اخترنا اختبار One Way Anova الذي يستخدم لمقارنة متوسطات بين عدة فئات مثل (البنوك).

جدول (١٠) اختبار Anova One Way لمؤشر الظل المصرفي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.051	8	.006	1.892	.080
Within Groups	.182	54	.003		
Total	.233	62			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول نجد أن احتمال الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ أي لا يوجد فروق جوهرية معنوية بين المصارف عينة البحث في مؤشر فجوة كفاية رأس المال، وجميع المصارف كان لها الأثر ذاته في وجود ظل مصرفي من عدمه لأن قيمة المتوسط كانت صغيرة نسبيا يمكن القول إن السوق لا يعاني وجود اقتصاد الظل مصرفي بشكل كبير.

٤-١-٢ معدل التوظيف (القروض إلى الودائع): سنقوم بحساب المُعدّل المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة والانحراف المعياري لكل منها، ويوضح الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمصارف:

الجدول (١١) قيم الإحصاء الوصفي لمعدل التوظيف

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
بنك أبوظبي التجاري	7	1.006448	.0673019	.0254377	.944205	1.068692	.9421	1.1155
بنك أبوظبي الأول	7	.794311	.0901793	.0340846	.710909	.877713	.6193	.8820
بنك الاستثمار	7	.925364	.0794400	.0300255	.851894	.998833	.7974	1.0135
البنك التجاري الدولي	7	.963466	.0620308	.0234454	.906098	1.020835	.8684	1.0240
بنك الشارقة	7	.811555	.0311257	.0117644	.782768	.840341	.7714	.8651
الفجيرة	7	.881152	.0257176	.0097204	.857367	.904937	.8481	.9202
بنك الإمارات	7	.299911	.1561316	.0590122	.155514	.444309	.0971	.5405
المشرق	7	.817280	.0758670	.0286750	.747115	.887446	.7501	.9765
بنك دبي	7	.961879	.0173571	.0065604	.945826	.977932	.9360	.9894
Total	63	.829041	.2145885	.0270356	.774997	.883084	.0971	1.1155

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغ متوسط معدل التوظيف في مصارف الإمارات خلال فترة الدراسة 0.829، بانحراف معياري قدره ٠.٢١٤ وتدل هذه القيمة على وجود تفاوت في القيم بين السنوات والمصارف، وقد بلغت أعلى قيمة لمعدل التوظيف ١.١١٥٥ وهي تخص بنك أبو ظبي التجاري في عام ٢٠١٤ وهذا يثبت أن المصرف اعتمد سياسة ائتمانية انفتاحيه في هذا العام ولكنها ما لبثت أن انخفضت، بينما بلغت أدنى قيمة ٠.٠٩٧١ وهي تخص بنك الإمارات في عام ٢٠١٥ وذلك بسبب انخفاض المنح خلال هذه الفترة واتباعه سياسة انكماشية مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة.

ويظهر الشكل التالي القيم المتوسطة لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة وهو على الشكل التالي:

الشكل (٣) معدل التوظيف لكل مصرف خلال فترة الدراسة

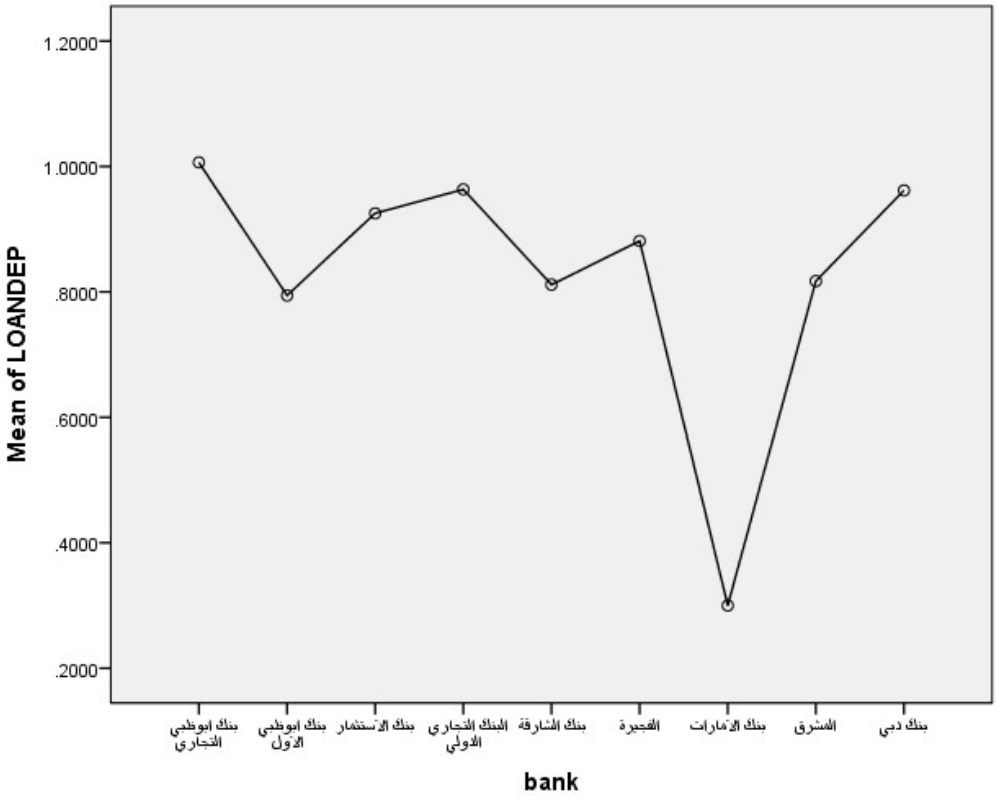

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك اختلافا بسيطا في قيم المصارف ما عدا بنك الإمارات كان أقلها قيمة وهذا دليل على أن المصرف متحفظ تجاه المصارف الأخرى، وبنك أبو ظبي التجاري الذي سجل قيمة عليا، وهذا الاختلاف يوجب دراسة كون هذا الفرق جوهريا أم لا، وقد اخترنا اختبار One Way Anova.

جدول (١٢) اختبار Anova One Way لمعدل التوظيف

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.526	8	.316	51.770	.000
Within Groups	.329	54	.006		
Total	2.855	62			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ يوجد فروق جوهرية معنوية بين المصارف عينة البحث وفق معدل التوظيف، ويمكن القول أن بنك الإمارات قد

أحدث فرقا بقيمته الدنيا وأن بنك أبو ظبي التجاري قد أحدث فرقا بقيمته العليا، وهذا دليل على اختلاف السياسة المصرفية بين المصارف و اختلاف درجة الخطر بينها.

٤-١-٣ نسبة التكاليف (التكاليف إلى إجمالي الدخل): سنقوم بحساب المُعدّل المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة والانحراف المعياري لكل منها، ويوضح الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمصارف:

الجدول (١٣) قيم الإحصاء الوصفي لنسبة التكاليف

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
بنك أبوظبي التجاري	7	.346754	.0203460	.0076901	.327937	.365571	.3291	.3854
بنك أبوظبي الأول	7	.268694	.1148885	.0434238	.162440	.374948	.0294	.3868
بنك الاستثمار	7	.561012	.2755857	.1041616	.306138	.815887	.2371	.9639
البنك التجاري الدولي	7	1.115430	1.6771421	.6339001	-.435668-	2.666527	.4159	4.9167
بنك الشارقة	7	.504466	.0699534	.0264399	.439770	.569163	.3973	.6049
الفجيرة	7	.335435	.0124318	.0046988	.323938	.346933	.3145	.3544
بنك الإمارات	7	.843409	.3068474	.1159774	.559622	1.127195	.5823	1.4978
المشرق	7	.432113	.0661793	.0250134	.370907	.493319	.3780	.5720
بنك دبي	7	.279358	.1121044	.0423715	.175678	.383037	.0354	.3651
Total	63	.520741	.6049327	.0762144	.368391	.673092	.0294	4.9167

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغ متوسط نسبة التكاليف في بنوك الإمارات خلال فترة الدراسة 0.520، بانحراف معياري قدره ٠.٦٠٤٩ وتدل هذه القيمة على وجود تفاوت في القيم بين السنوات والمصارف، وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة التكاليف ٤.٩١٦٧ وهي تخص البنك التجاري الدولي في عام ٢٠١٤ وهذا يثبت أن المصرف قد واجه تكاليف مرتفعة ما لبثت أن انخفضت، بينما بلغت أدنى قيمة ٠.٠٢٩٤ تخص بنك أبو ظبي الأول في عام ٢٠١٧ وذلك يدل على تحقيقه أرباحا جيدة مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة.

ويظهر الشكل التالي القيم المتوسطة لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة، وهو على الشكل التالي:

الشكل (٤) نسبة التكاليف لكل مصرف خلال فترة الدراسة

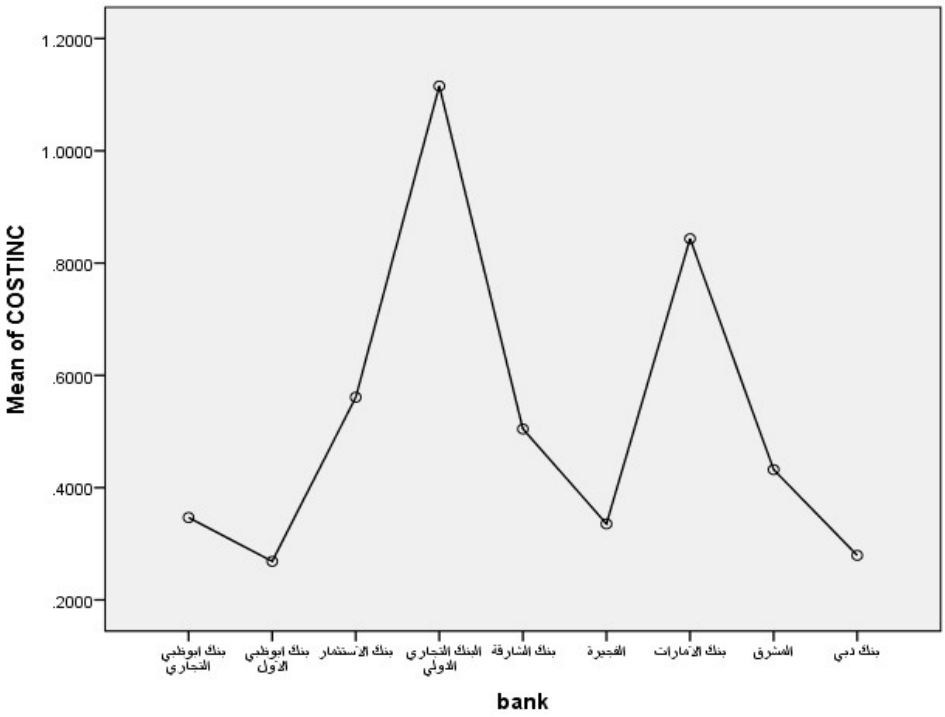

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك اختلافا في قيم المصـارف فهناك مصـارف قد ارتفعت قيمة تكاليفها مقارنة بدخلها و انخفضـــت في أخرى، ومن خلال قيمة المتوســـط يتبين لنا أن بنك أبو ظبي الأول كان يحمل أدنى قيمة وهذا دليل على أن المصـرف لا يواجه تكاليف كبيرة، بينما البنك التجاري الدولي وبنك الإمارات حصلا على أعلى قيمة وهذا يشير إلى أن المصارف تواجه تكاليف كبيرة، وهذه الاختلافات تدفع إلى دراسة كون هذه الفروق بين المصارف جوهرية أم لا, وقد اخترنا اختبار One Way Anova

جدول (١٤) اختبار Anova One Way لمؤشر نسبة التكاليف

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.577	8	.572	1.706	.118
Within Groups	18.111	54	.335		
Total	22.689	62			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ أي لا توجد فروق جوهرية معنوية بين المصارف عينة البحث في نسبة التكاليف، وبذلك يمكن القول بأن جميع المصارف كانت متساوية في أسلوب إدارة تكاليفها خلال فترة الدراسة على الرغم من اختلافات القيم فيما بينها.

٤-١-٤ نسبة هامش الفوائد الصافية: سنقوم بحساب المُعدّل المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة والانحراف المعياري لكل منها، ويوضح الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للبنوك:

الجدول (١٥) قيم الإحصاء الوصفي لنسبة هامش الفائدة الصافية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
بنك أبوظبي التجاري	7	.655719	.0185109	.0069965	.638599	.672839	.6339	.6826
بنك أبوظبي الأول	7	.570681	.2231041	.0843254	.364344	.777018	.0657	.6699
بنك الاستثمار	7	.686136	.0496242	.0187562	.640241	.732030	.6122	.7753
البنك التجاري الدولي	7	1.882036	2.3510800	.8886247	-.292350-	4.056422	.8136	7.2062
بنك الشارقة	7	.824812	.1175810	.0444414	.716068	.933557	.6659	1.0224
الفجيرة	7	.642554	.0430130	.0162574	.602774	.682335	.5775	.6904
بنك الإمارات	7	1.423238	2.0064371	.7583619	-.432407-	3.278883	.5315	5.9701
المشرق	7	.563454	.0414182	.0156546	.525149	.601760	.5198	.6185
بنك دبي	7	.682346	.0292172	.0110431	.655324	.709367	.6335	.7065
Total	63	.881220	1.0588731	.1334055	.614546	1.147893	.0657	7.2062

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغ متوسط نسبة الفوائد في مصارف الإمارات خلال فترة الدراسة 0.881، بانحراف معياري قدره ١.٠٥٨ وتدل هذه القيمة على وجود تفاوت في القيم بين السنوات والمصارف، وقد بلغت أعلى قيمة لنسبة هامش الفائدة الصافية ٧.٢٠٦٢ وهي تخص البنك التجاري الدولي في عام ٢٠١٤ وهذا يثبت أن المصرف قد حقق فوائد مرتفعة، بينما بلغت أدنى قيمة ٠.٠٦٥٧ وهي تخص بنك أبو ظبي الأول في عام ٢٠١٧ وذلك يدل على تحقيقه أرباحا منخفضة من الفوائد مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة.

ويظهر الشكل التالي القيم المتوسطة لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة.

الشكل (٥) نسبة هامش الفائدة الصافية لكل مصرف خلال فترة الدراسة

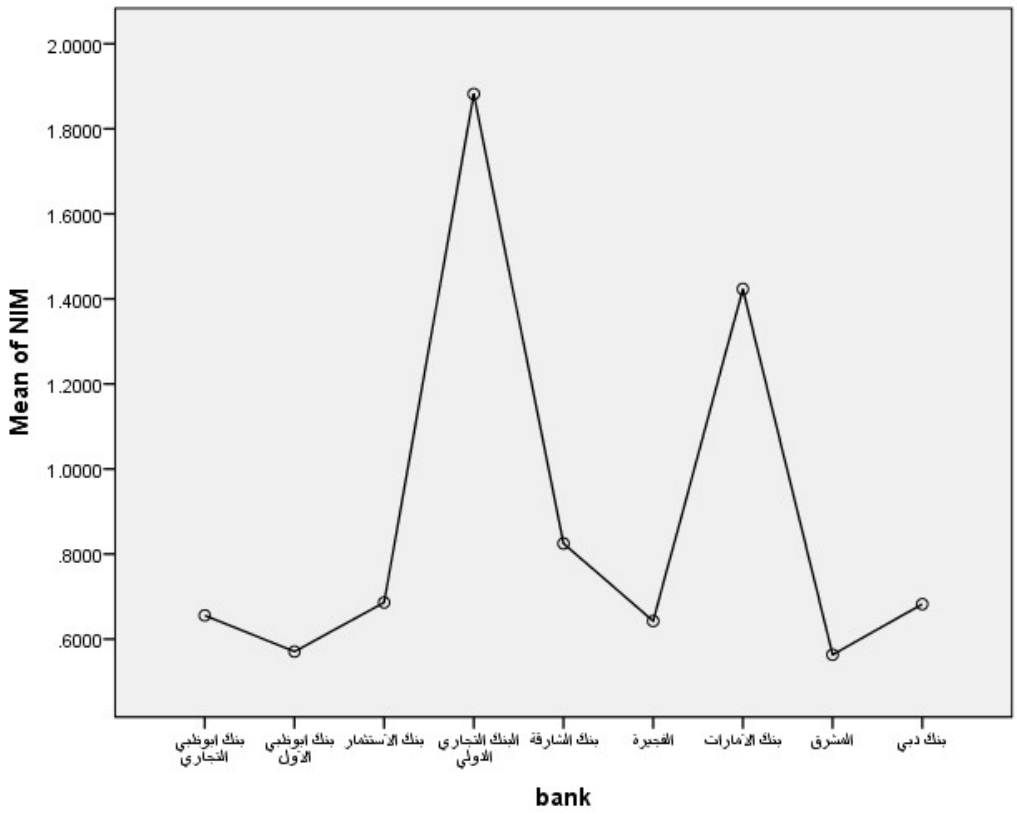

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك اختلافا ما في قيم البنوك فهناك بنوك ارتفعت قيمة تكاليفها مقارنة بدخلها انخفضت في أخرى, ومن خلال قيمة المتوسط يتبين لنا أن بنك أبو ظبي الأول كان يحمل أدنى قيمة وهذا دليل على أن المصرف لا يحقق فوائد جيدة, بينما بنك التجاري الدولي وبنك الإمارات حصلا على أعلى قيمة وهذا يشير إلى أن المصارف تحقق فوائد مرتفعة, ولوجود هذه الاختلافات يجب دراسة كون هذه الفروق بين البنوك جوهرية أم لا, وقد اخترنا اختبار One Way Anova

جدول (١٦) اختبار Anova One Way لمؤشر نسبة هامش الفائدة الصافية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	11.770	8	1.471	1.376	.228
Within Groups	57.745	54	1.069		
Total	69.515	62			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ أي لا توجد فروق جوهرية معنوية بين البنوك عينة البحث في نسبة هامش الفائدة الصافية، يمكن القول إن جميع المصارف كانت متساوية في أسلوب إدارة تكاليفها خلال فترة الدراسة على الرغم من اختلافات القيم فيما بينها.

٤-١-٥ إجمالي الأصول (لوغاريتم إجمالي الأصول): سنقوم بحساب المُعدّل المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة والانحراف المعياري لكل منها، ويوضح الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمصارف:

الجدول (١٧) قيم الإحصاء الوصفي لإجمالي الأصول

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
بنك أبوظبي التجاري	7	8.453133	.1168257	.0441560	8.345087	8.561179	8.3097	8.6140
بنك أبوظبي الأول	7	8.796001	.1486678	.0561911	8.658506	8.933496	8.5753	8.9633
بنك الاستثمار	7	7.129624	.0979532	.0370228	7.039033	7.220216	6.9412	7.2291
البنك التجاري الدولي	7	7.287752	.0459843	.0173804	7.245223	7.330280	7.2169	7.3568
بنك الشارقة	7	7.470292	.0520276	.0196646	7.422174	7.518409	7.3989	7.5580
الفجيرة	7	7.582771	.0506151	.0191307	7.535960	7.629582	7.5275	7.6631
بنك الإمارات	7	6.564355	.1022346	.0386410	6.469803	6.658906	6.3950	6.6906
المشرق	7	8.082788	.1240627	.0468913	7.968049	8.197527	7.8477	8.2026
بنك دبي	7	7.841543	.1077312	.0407186	7.741908	7.941178	7.6710	7.9884
Total	63	7.689806	.6603978	.0832023	7.523487	7.856126	6.3950	8.9633

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغ متوسط إجمالي الأصول في مصارف الإمارات خلال فترة الدراسة 7.6898، بانحراف معياري قدره ٠.٦٦ وتدل هذه القيمة على استقرار في القيم بين السنوات والمصارف، وقد بلغت أعلى قيمة لإجمالي الأصول ٨.٩٦٣٣ وهي تخص بنك أبو ظبي الأول في عام ٢٠٢٠ وهذا يثبت أن البنك قد تطور تطورا إيجابيا في هذا العام وخلال السلسلة الزمنية، بينما بلغت أدنى قيمة ٦.٣٩٥٠ وهي تخص بنك الإمارات في عام ٢٠٢٠ وهذا دليل على تراجع حجم أعمال البنك خلال السلسلة الزمنية. ويظهر الشكل التالي القيم المتوسطة لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة

الشكل (٦) لإجمالي الأصول لكل بنك خلال فترة الدراسة

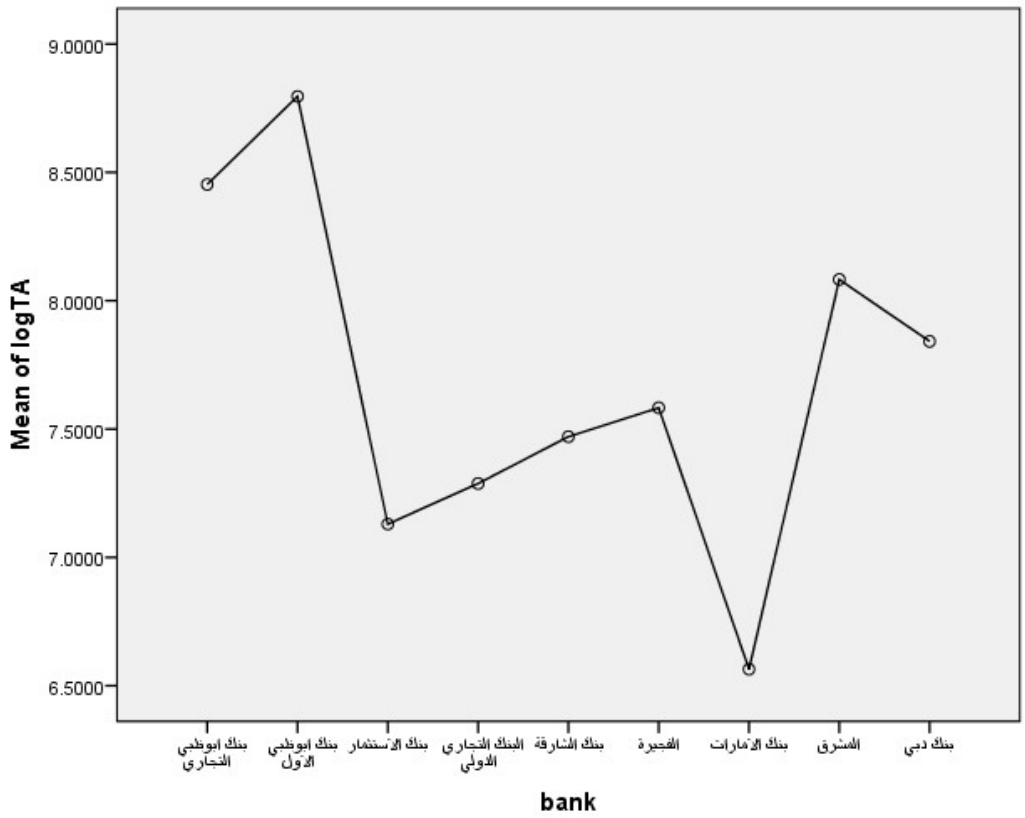

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك اختلافا في قيم المصـــارف فكان أقلها قيمة بنك الإمارات، بينما بنك أبو ظبي الأول ســـجل قيمة عليا وتلاه بنك أبو ظبي التجاري، ولوجود هذا الاختلاف يجب دراســـة كون هذا الفرق جوهريا أم لا, وقد اخترنا اختبار One Way Anova.

جدول (١٨) اختبار Anova One Way لإجمالي الأصول

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	26.499	8	3.312	330.580	.000
Within Groups	.541	54	.010		
Total	27.040	62			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ أي توجد فروق جوهرية معنوية بين المصارف عينة البحث وفق حجم الأصول، وأحدث بنك الإمارات فرقا بقيمته الدنيا و بنك أبو ظبي التجاري وأبو ظبي الأول قد أحدثا فرقا بقيمتهما العليا، وهذا دليل على اختلاف الأداء بين المصارف و اختلاف حجم تطور كل منها.

٤-١-٦ السيولة السريعة: سنقوم بحساب المُعدّل المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة والانحراف المعياري لكل منها، ويوضح الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي للمصارف:

الجدول (١٩) قيم الإحصاء الوصفي للسيولة السريعة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
بنك أبوظبي التجاري	7	.084382	.0089642	.0033882	.076091	.092672	.0713	.1011
بنك أبوظبي الأول	7	.235072	.0418211	.0158069	.196394	.273750	.1640	.2848
بنك الاستثمار	7	.124464	.0400978	.0151555	.087379	.161548	.0660	.1569
البنك التجاري الدولي	7	.120086	.0444618	.0168050	.078966	.161207	.0446	.1840
بنك الشارقة	7	.175942	.0799501	.0302183	.102000	.249883	.0154	.2803
الفجيرة	7	.208882	.0445931	.0168546	.167641	.250124	.1295	.2660
بنك الإمارات	7	.125126	.0645168	.0243850	.065458	.184794	.0748	.2646
المشرق	7	.162513	.0246030	.0092991	.139759	.185267	.1297	.2009
بنك دبي	7	.136789	.0178927	.0067628	.120241	.153337	.1110	.1618
Total	63	.152584	.0622344	.0078408	.136911	.168258	.0154	.2848

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغ متوسط السيولة السريعة في مصارف الإمارات خلال فترة الدراسة 0.1525، بانحراف معياري قدره ٠.٠٦٢ وتدل هذه القيمة على تفاوت في القيم بين السنوات والبنوك، وقد بلغت أعلى قيمة للسيولة السريعة ٠.٢٨٤٨ تخص بنك أبو ظبي الأول في عام ٢٠١٨ وقد تقاربت قيم هذا المصرف خلال السلسلة الزمنية، بينما بلغت أدنى قيمة ٠.٠١٥٤ تخص بنك الشارقة في عام ٢٠١٤ ولكن ما لبثت أن ارتفعت خلال السلسلة الزمنية.

ويظهر الشكل التالي القيم المتوسطة لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة

الشكل (٧) للسيولة السريعة لكل بنك خلال فترة الدراسة

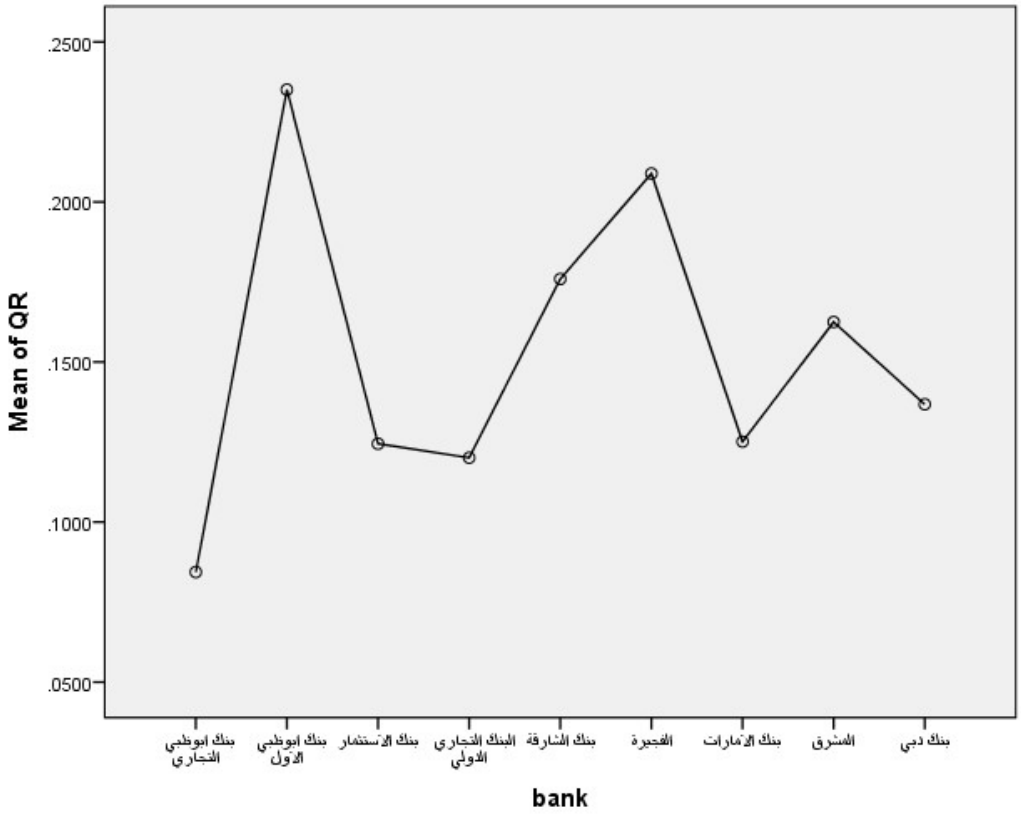

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك اختلافا في قيم البنوك أقلها قيمة بنك أبو ظبي التجاري، بينما بنك أبو ظبي الأول سجل قيمة عليا وتلاه بنك الفجيرة، ولوجود هذا الاختلاف يجب دراسة كون هذا الفرق جوهريا أم لا، وقد اخترنا اختبار One Way Anova.

جدول (٢٠) اختبار Anova One Way للسيولة السريعة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.127	8	.016	7.557	.000
Within Groups	.113	54	.002		
Total	.240	62			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ أي توجد فروق جوهرية معنوية بين المصارف عينة البحث وفق السيولة السريعة، يمكن القول: إن بنك أبو ظبي التجاري قد أحدث فرقا بقيمته الدنيا وأن بنك أبو ظبي الأول وبنك الفجيرة قد أحدثا فرقا بقيمتهما العليا، وهذا دليل على اختلاف الأداء بين المصارف واختلاف حجم السيولة لها ولكن بقيت هذه النسب جيدة ومتوافقة مع معايير بازل ولا تشكل خطرا كبيرا على المركز المالي للبنوك.

المبحث الثاني

نمذجة أثر مؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية

تمهيد:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل) بأنها بيانات تجمع بين بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والبعد الثاني هو البعد الزمني، أي إنها مجموعة المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في فترات من الزمن، و شرط الحصول على بيانات بانل أن يكون البعد الزمني قابلا لدراسة الاستقرارية أي يجب أن يكون أكثر من ثلاث وحدات زمنية، وعندئذ يكون لدينا عدد المشاهدات مساويا عدد الأفراد بعدد السنوات وفي دراستنا البعد الفردي هو المصارف وعددها تسعة مصارف تقليدية بينما البعد الزمني هو من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ اي سبع سنوات وبذلك يكون لدينا ٦٣ مشاهدة كلية، ونموذج السلاسل المقطعية يعد نقلة نوعية في النمذجة الاقتصادية وذلك بالانتقال من دراسة كل فرد على حدة إلى دراسة نماذج تحتوي على معادلة واحدة، ومن هنا اكتسبت نماذج بانل في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً في الدراسات الاقتصادية، لأنها تأخذ بالحسبان أثر الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء؛ وتتميز السلاسل الزمنية المقطعية بإضافة البعد المضاعف الذي يسمح بالجمع في آن واحد بين ديناميكية الأفراد وعدم تجانسها المتوقع فبيانات بانل لا تحتاج إلى افتراض أن ثبات التباين بين الوحدات المقطعية، غني بالمعلومات ويوفر عددا أكبر من المشاهدات ، يمكننا من تجاوز مشكلة عدد درجات الحرية عند إجراء الاختبارات المختلفة وبذلك نحصل على تقديرات أكثر دقة وغير متحيزة.

ولتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها استخدمت نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data، ولكن قبل الشروع في بناء النماذج لابد من التطرق إلى شروط هذه النماذج وثم تحليل نتائج النموذج.

ويمكننا وضع الفرضية التالية واختبارها عن طريق اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسبا معها من خلال اختبارات المقارنة بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة

الداخلة في النموذج وفي المرحلة الأخيرة التحقق من ســـلامة النموذج المســـتخرج بنائه, و نص الفرضية:

- **لا يوجد أثر جوهري لمؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية في ظل مؤشرات الأداء المصرفي.**

لاختبار الفرضية باعتبار **(مؤشر الظل المصرفي: فجوة نسبة كفاية راس المال CAR)** متغيرا مستقلا، و**(Z-score)** المعبر عن المخاطر متغيراً تابعاً، إضافة إلى مؤشرات الأداء المصرفي متغيرات ضابطة، سيتم أولاً اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ثم بناء نموذج انحدار التأثيرات المجمعة و الثابتة (FEM) وأخيرا نموذج انحدار التأثيرات العشوائية (REM) ثم إجراء اختبار F و Hausman للمفاضلة بين النماذج المذكورة.

٤-٢-١ شروط تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية:

إن من أهم شروط تطبيق السلاسل الزمنية التأكد من أن متغيرات الدراسة ليس لديها جذر للوحدة أو أنها مســتقرة، بالإضــافة إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المســتقلة وأن يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات والتحقق من هذه الشروط.

يتم إجراء ســلســلة من الاختبارات التمهيدية للتأكد من مدى ملاءمة البيانات لشــروط أدوات التحليل القياسي المختلفة والمستخدمة في دراسة وتقدير الأثر، كاختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات، مصفوفة الارتباط، اختبار معامل تضـخم التباين، واختبار استقراريه السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالاختبارات التالية :Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Levin Lin and Chu (LLC), Phillips-Perron (PP)

وفيما يلي عرض بعض المفاهيم النظرية المتصـــلة باختبارات جذر الوحدة ونماذج تحليل البيانات Panel Data وشروط تطبيقها، التي ستطبق في الدراسة:

يعد اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة لما لها من أهمية قصـــوى للوصـــول إلى نتائج ســـليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار غير الحقيقي, حيث يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص الســـلســـلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراســـة خلال المدة الزمنية للمشاهدات, والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة, فإذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السـلسـة الأصـلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى, أما اذا كانت السـلسـلة مستقرة بعد الحصـول على الفروق الثانية فإن السـلسـلة الأصـلية متكاملة من الرتبة صـفر لا تحمل جذر الوحدة (حسن و شومان، ٢٠١٣).

ويعد شرط استقرار السلاسل الزمنية أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصـول على نتائج سـليمة ومنطقية، ففي غياب صـفة الاسـتقرار يكون الانحدار الذي نحصـل عليه بين متغيرات السـلسـة الزمنية غالبا ما يكون زائفا أي بمعنى أن متوسـط وتباين المتغير غير مستقرين عبر الزمن (عطية، ٢٠٠٠).

وتعد السلسلة الزمنية مستقرة إذا تحققت فيها الخصائص التالية (عطية، ٢٠٠٠):

١. ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
٢. ثبات التباين عبر الزمن.
٣. أن يكون التبـاين المشـــــترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمـدا على الفجوة الزمنيـة بين القيمتين لا على القيمة الفعلية التي يحسب عندها التغاير.

كما تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للســـلاســـل الزمنية الفردية لتضمنها محتوى معلوماتياً وزمنياً معاً، يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية (عطية، ٢٠٠٠).

ومن اختبارات جذر الوحدة المستخدمة في الدراسة الحالية:

١- اختبار **Augmented Dickey-Fuller (ADF):**

من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها, يتم اختيار عدد الفترات التأخيرية على نحو يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي, وحساب القيمة الحرجة للاختبار ومقارنتها مع القيمة الجدولية, وعندما تكون القيمة الحرجة للاختبار أكبر من القيمة الجدولية, أو بمقارنة (القيمة الاحتمالية sig) أصغر (مستوى دلالة الاختبار ∝) نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل لا وجود لجذر الوحدة وتكون السلسلة مستقرة, وعندما تكون القيمة الحرجة للاختبار أصغر من القيمة الجدولية, أو بمقارنة (القيمة الاحتمالية sig) أكبر (مستوى دلالة الاختبار ∝) نقبل الفرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة وتكون السلسلة غير مستقرة.

- اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الظل المصرفي:

اختبر استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root للتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدة عن طريق تطبيق اختبار (ADF - Fisher Chi-square), يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقراريه متغيرات النموذج:

الجدول (٢١): دراسة استقراريه متغيرات نموذج الظل المصرفي

متغيرات النموذج	نوع المتغير	Statistic	Prob.**	مستوى الاستقرارية
CAR_{GAP}	مستقل	48.6736	0.0001	الفروق الأولى
costinc	ضابط	50.8081	0.0001	الفروق الأولى
loandep	ضابط	31.8140	0.0231	الفروق الأولى
LogTA	ضابط	29.6996	0.0405	الفروق الأولى
NIM	ضابط	35.8916	0.0073	الصفري
QR	ضابط	30.3476	0.0342	الصفري
z- score	تابع	42.6472	0.0009	الصفري

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

الملاحظ من النتائج السابقة عدم وجود جذر الوحدة لكل من متغيرات الدراسة عند المستوى الأول من الفروق فهي مستقرة يمكن اعتمادها بالنموذج.

- **مصفوفة الارتباط:**

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من جهة، و المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها, يشير إلى ما يعرف بالارتباط المزدوج بين متغيرين والمتعدد بين أكثر من متغيرين ما يؤثر سلبا في صدق نتائج الانحدار, ويمكن الحكم على وجود ارتباط قوي جدا بين المتغيرات إذا بلغ معامل الارتباط أكثر من ٩٠٪ (Schober, Boer, & Schwarte, 2018).

وتستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من جهة للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها, ولاختبار المتغيرات المدروسة التي أظهرنا سابقا أنها من النوع الكمي أي يناسبها معامل الارتباط بيرسون الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرين كميين, ووفق شروط البيانات المقطعية يجب ألا يكون هناك ارتباط تام أو شبه تام بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أو بين المتغيرات المستقلة فيما بينها أي يتم استبعاد أحد المتغيرات الذي يرتبط ارتباطا بأحد المتغيرات الأخرى بقيمة تتجاوز ٩٠٪, وفيما يلي مصفوفات الارتباط وفق كل نموذج.

.

الجدول (٢٢): مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج الظل المصرفي

Correlation							
COSTINC	GAP	LOANDEP	LOGTA	NIM	QR	Z_SCORE	
						1.000000	Z_SCORE

					1.000000	-0.035188	QR
					-----	0.7842	
				1.000000	-0.256090	0.295618	NIM
				-----	0.0428	0.0187	
			1.000000	-0.242951	0.252299	-0.227974	LOGTA
			-----	0.0550	0.0461	0.0723	
		1.000000	0.215054	-0.049900	0.095698	-0.050757	LOANDEP
		-----	0.0905	0.6977	0.4556	0.6928	
	1.000000	-0.058856	-0.213615	-0.028742	-0.170484	-0.092200	GAP
	-----	0.6468	0.0928	0.8231	0.1816	0.4723	
1.000000	0.038619	-0.066355	-0.230827	0.663091	-0.113751	-0.028153	COSTINC
-----	0.7638	0.6054	0.0687	0.0000	0.3747	0.8266	

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول الســـابق أنه لا يوجد أي من المتغيرات ذات ارتباط تام أو فوق قيمة ٩٠٪ وهذا دليل على اســـتقلالية المتغيرات وعدم ارتباطها ببعضـــها ارتباطا قويا جدا، ويمكن إدخال جميع هذه المتغيرات في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وبذلك يكون قد تحقق الشرط الثاني من شروط بانل.

مما سبق نستنتج أنه يمكننا إدخال المتغيرات في الدراسة واستكمال الشروط بعد معرفة النموذج المناسب.

٤-٢-٢ نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها:

لقياس العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة اتبعت أساليب التقدير الخاصة بنماذج panel، حيث يتم تمييز ثلاثة نماذج رئيسية هي نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفيما يلي شرح لهذه النماذج الثلاثة:

١- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model:

يعد هذا النموذج من أبســـط نماذج بيانات ال panel، وتكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين المصارف عينة الدراسة، بالإضافة إلى أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، و يفترض أيضاً عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي أي إن التغاير يجب أن يساوي الصفر، كما يفترض في هذا النموذج أيضاً أنه يفي بكل الافتراضـــات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد و يتم تقديره باســـتخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(البطران ٢٠١٣).

وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل الآتي:

$$y = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta \mathcal{X}_{j\,i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن:

- Y: تمثل المتغير التابع.
- t: تمثل الزمن.
- X: تمثل المتغير المستقل.
- i: تمثل البنك.
- β_0: تمثل متجه الحد الثابت.
- $\varepsilon_{i,t}$: تمثل الخطأ العشوائي.
- β_j: تمثل متجه معاملات الانحدار.

نورد النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات المجمعة، كما يلي:

الجدول (٢٣): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج الظل المصرفي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1300	1.547799	0.199522	0.308819	QR
0.9910	0.011354	0.014705	0.000167	NIM
0.2986	-1.053764	0.020820	-0.021939	LOGTA
0.7868	0.272400	0.063841	0.017390	LOANDEP
0.0000	4.628855	0.184007	0.851742	GAP
0.2460	1.178251	0.001091	0.001285	COSTINC
0.4545	0.755636	0.145831	0.110195	C
0.046822	Mean dependent var		0.435372	R-squared
0.086534	S.D. dependent var		0.346220	Adjusted R-squared
-2.339519	Akaike info criterion		0.069968	S.E. of regression
-2.058483	Schwarz criterion		0.186030	Sum squared resid
-2.234752	Hannan-Quinn criter.		59.63919	Log likelihood
2.185795	Durbin-Watson stat		4.883486	F-statistic
			0.000870	Prob(F-statistic)

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Prob(F-statistic) أصغر من قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥, فالنموذج ذو دلالة إحصائية, ونستنتج أن مؤشر الظل المصرفي هو المؤشر الوحيد الذي يحمل تأثيرا جوهريا في حجم المخاطر, أما باقي المتغيرات الضابطة فليست ذات دلالة إحصائية, يمكن القول يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية بقوة تفسيرية ٤٣.٥٣٪ وعادة ما يؤخذ معامل التحديد المعدل وهو بنسبة ٣٤.٦٢٪.

٢- نموذج انحدار التأثيرات الثابتة:

الهدف منه معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع $\beta_{0(i)}$ ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، فالنموذج يتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i = 1,2, \dots . N \quad , t = 1,2, \dots \dots \dots . T$$

حيث أن: $\mathrm{E}(\varepsilon_{\mathrm{it}}) = 0$, $var\,(\varepsilon_{\mathrm{it}}) = \sigma_{\varepsilon}^{2}$.

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة أن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لتقدير معلمات النموذج في المعادلة (٣). وللسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة تُستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تُستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares (Dummy Variable Model، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (٣) يصبح النموذج على النحو الآتي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2,N \quad , t = 1,2, \dots T$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2,N \quad , t = 1,2, \dots T$$

وعندما توجد فروق واضحة وعدم تجانس بين الوحدات مثل أسلوب الإدارة أو الموقع ...، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج الانحدار المجمع (PRM) الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ستكون متحيزة، ولعلاج هذه المشكلة ثمة أبدال عدة في الاقتصاد القياسي، منها الأخذ بالاعتبار الاختلافات وعدم التجانس بين الوحدات من خلال استخدام المتغيرات الوهمية لكل وحدة من هذه الوحدات عبر الزمن بعدد (I−1) لتمثيل المجموعات المقطعية وعدد (T−1) لتمثيل السنوات، لكي يعكس الآثار الثابتة للوحدات الكلية في هذه الفترة الزمنية في نموذج الآثار الثابتة (FEM) لذلك يدعى باسم نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات وهمية Least Squares Dummy Variables (LSDV)، ويفترض هذا النموذج أن لكل وحدة من وحدات البيانات المقطعية ثابت خاص به، وبهذه الطريقة يمكننا مراعاة عدم التجانس بين الوحدات، كما يفترض أن الأخطاء العشوائية لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.

ويهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل بنك) على حدة، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج β_0 تختلف من مصرف إلى آخر مع بقاء معاملات الانحدار βi للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل مصرف وعبر الزمن، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للبنوك في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن.

ويفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدارسة، وقد تؤثر هذه المتغيرات بطريقة مباشرة في المتغير التابع أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها في المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (الشوربجي، ٢٠١١), (البطران، ٢٠١٣).

وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة التي تختلف من مصرف إلى آخر في مصارف العينة محل الدراسة، مثل حجم المصرف ورأسماله، النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين البنوك المكونة لعينة الدراسة (الشوربجي، ٢٠١١), (البطران، ٢٠١٣).

نورد النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات الثابتة, كما يلي:

الجدول (٢٤): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج الظل المصرفي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1385	1.521913	0.377070	0.573869	QR
0.6507	0.457334	0.014137	0.006465	NIM
0.3191	-1.013173	0.131137	-0.132864	LOGTA
0.0388	-2.161598	0.188370	-0.407180	LOANDEP
0.0000	5.033311	0.184144	0.926852	GAP
0.0300	2.278929	0.001077	0.002454	COSTINC
0.0263	1.235276	1.023775	1.264645	C
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
0.046822	Mean dependent var		0.632477	R-squared
0.086534	S.D. dependent var		0.460966	Adjusted R-squared
-2.413346	Akaike info criterion		0.063532	S.E. of regression
-1.811125	Schwarz criterion		0.121089	Sum squared resid
-2.188844	Hannan-Quinn criter.		69.30028	Log likelihood
67635١2.	Durbin-Watson stat		3.687682	F-statistic
			0.001320	Prob(F-statistic)

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Prob(F-statistic) اصغر من قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥, فالنموذج ذو دلالة إحصائية, ونستنتج أن مؤشر الظل المصرفي ونسبة القروض إلى الودائع ونسبة التكاليف إلى الدخل تحمل تأثيرا جوهريا في حجم المخاطر, أما باقي المتغيرات الضابطة فليست ذات دلالة إحصائية, يمكن القول يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية بقوة تفسيرية ٦٣.٢٤٪ وعادة يؤخذ معامل التحديد المعدل وهو بنسبة ٤٦.٠٩٪ وهي نسبة مقبولة.

٣- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوٍ لـ σ_ε^2، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة يفرض أن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

ويعد تبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً إذا وجد خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه، في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع كمتغير عشوائي له معدل مقداره: μ أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i \quad , \qquad i = 1,2 \dots \dots N$$

ويكون نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \; i = 1,2, \dots . N \quad , t = 1,2, \dots . T$$

حيث إن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i.

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات لأن التباين المشترك بين W_{is} , W_{it} لا يساوي الصفر، أي أن:

$$cov\,(W_{it} \;,\; W_{is}) = \sigma_V^2 \neq 0 \quad , \qquad t \neq s$$

لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

نورد النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات العشوائية، وهي كما يلي:

الجدول (٢٥): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج الظل المصرفي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0964	1.704600	0.181168	0.308819	QR
0.9901	0.012504	0.013352	0.000167	NIM
0.2531	-1.160516	0.018904	-0.021939	LOGTA
0.7658	0.299995	0.057968	0.017390	LOANDEP
0.0000	5.097785	0.167081	0.851742	GAP
0.2022	1.297615	0.000990	0.001285	COSTINC
0.4105	0.832187	0.132416	0.110195	C
Effects Specification				
Rho	S.D.			
0.0000	0.000000	Cross-section random		
1.0000	0.063532	Idiosyncratic random		
Weighted Statistics				
0.046822	Mean dependent var		0.435372	R-squared
0.086534	S.D. dependent var		0.346220	Adjusted R-squared
0.186030	Sum squared resid		0.069968	S.E. of regression
2.185795	Durbin-Watson stat		4.883486	F-statistic
			0.000870	Prob(F-statistic)
Unweighted Statistics				
0.046822	Mean dependent var		0.435372	R-squared
2.185795	Durbin-Watson stat		0.186030	Sum squared resid

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Prob(F-statistic) أصغر من قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥, فالنموذج ذو دلالة إحصائية، ونستنتج أن مؤشر الظل المصرفي هو المؤشر الوحيد الذي يحمل تأثيرا جوهريا في حجم المخاطر، أما باقي المتغيرات الضابطة فليست ذات دلالة إحصائية، يمكن القول يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الظل المصرفي في المخاطر المصرفية بقوة تفسيرية ٤٣.٥٣٪ وعادة ما يؤخذ معامل التحديد المعدل وهو بنسبة ٣٤.٦٢٪.

٤- مرحلة المفاضلة بين النماذج:

ستتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة السابقة بواسطة اختبار F واختبار Hausman, على النحو الاتي

- **اختبار F:** تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات المجمعة من خلال اختبار F حيث تكون:

❖ **الفرضية العدم:** إن نموذج انحدار التأثيرات المجمعة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

❖ **الفرضية البديلة:** إن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

يظهر الجدول التالي اختبار فيشير، كما يلي:

الجدول (٢٦): اختبار F لنموذج الظل المصرفي

Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.00794	(8,30)	2.011153	Cross-section F
0.00132	8	19.322182	Cross-section Chi-square

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥, يتضح ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

٢- اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:

تتم المقارنة بين نموذج **التأثيرات الثابتة** ونموذج **التأثيرات العشوائية**، ويعتمد في ذلك على اختبار Hausman.

يستخدم عند وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم إلى عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، ويتبع توزيع كاي تربيع ذا درجة حرية K .

وتكون الفرضيات كما يلي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للبيانات المدروسة.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للبيانات المدروسة.

ويتم الحكم على الاختبار على النحو الأتي: إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (k) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق (P−value) فإذا كانت (P−value) للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد ترفض الفرضية الصفرية.

الجدول (٢٧): اختبار Hausman لنموذج الظل المصرفي

Correlated Random Effects - Hausman Test Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.01473	6	15.824324	Cross-section random

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E−Views

بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥, نجد أن قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، لذا تقبل الفرضية البديلة القائلة إن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

نستنتج مما سبق أن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة **للبيانات.**

٥- الارتباط الذاتي:

ان وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات يعتبر من الإشـــكاليات التي قد تؤدي إلى عدم صـــحة نتائج الانحدار, اذا لابد من التأكد من عدم وجود مشـــكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي (ارتباط ذاتي) في البيانات (Multicollinearity), بناءً على ذلك تم اختبار عدم وجود مشـــكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي (ارتباط ذاتي) في البيانات باسـتخدام الاختبارات وهناك عدة اختبارات للارتباط الذاتي ومنها:

اختبار Durbin−Watson stat : يظهر هذا الاختبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج, ويتيح هذا الاختبار ثلاث مناطق وهي : منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي, منطقة وجود

ارتباط ذاتي, ومنطقة عدم التأكد, ويمكننا اتخاذ القرار من خلال مقارنة القيمة المحســـوبة مع القيم العليا والدنيا الجدولية وفق المجالات الموضوعة من قبل العالمين Watson&Durbin .

يظهر الجدول التالي قيمة اختبار Durbin-Watson stat وهو كما يلي:

الجدول (٢٨): اختبار Durbin-Watson stat لنموذج الظل المصرفي

Durbin-Watson stat	2.16763
الحد الأدنى	1.40
الحد الأعلى	1.81

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

إن عدد المتغيرات هي ٦ وعدد المشاهدات ٦٣ ومن خلال جدول القيم نستخرج الحد الأدنى والأعلى كما هو موجود في الجدول السابق، يجب أن تحقق القيمة المحسوبة المعادلة التالية

DU < DW < (4-DU)

1.81 < 2.16763 < 2.19

فنستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

اختبار Q-STAT: يظهر اختبار Q-STAT إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج, ويتيح هذا الاختبار معرفة درجة التأخير الزمني للباقي التي تعطي أفضــل نتيجة أقل مســتوى ارتباط ذاتي, وتأخذ فرضية هذا الاختبار الشكل التالي :

- **فرضية العدم:** لا يوجد ارتباط ذاتي لباقي النموذج.
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط ذاتي لباقي النموذج.

الجدول (٢٩): اختبار Q-Stat لنموذج الظل المصرفي

Date: 07/02/21 Time: 16:33
Sample: 2014 2020
Included observations: 63

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.031	-0.031	0.0623	0.803
		2	-0.116	-0.117	0.9703	0.616
		3	0.086	0.080	1.4797	0.687
		4	0.024	0.016	1.5209	0.823
		5	-0.026	-0.006	1.5689	0.905
		6	0.005	0.002	1.5706	0.955

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نســـتنتج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي وذلك عند المســـتويات المعتمدة للمتغيرات وهذا دليل على تجاوز مشكلة الارتباط الذاتي.

٤-٢-٣ بناء النماذج:

يظهر الجدول التالي قيمة معاملات النموذج للتأثيرات الثابتة والقدرة التفسيرية له

الجدول (٣٠): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج الظل المصرفي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1385	1.521913	0.377070	0.573869	QR
0.6507	0.457334	0.014137	0.006465	NIM
0.3191	-1.013173	0.131137	-0.132864	LOGTA
0.0388	-2.161598	0.188370	-0.407180	LOANDEP
0.0000	5.033311	0.184144	0.926852	GAP
0.0300	2.278929	0.001077	0.002454	COSTINC
0.0263	1.235276	1.023775	1.264645	C
0.046822	Mean dependent var		0.632477	R-squared
0.086534	S.D. dependent var		0.460966	Adjusted R-squared
-2.413346	Akaike info criterion		0.063532	S.E. of regression
-1.811125	Schwarz criterion		0.121089	Sum squared resid
-2.188844	Hannan-Quinn criter.		69.30028	Log likelihood
676351٢.	Durbin-Watson stat		3.687682	F-statistic
			0.001320	Prob(F-statistic)

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

يظهر من الجدول الســـابق أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ ٠.٦٣٢٤٧ أي نحو ٦٣.٢٤٪ من تغير المخاطر بســـبب التغير في مؤشـــر الظل المصـــرفي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة ٤٦.٠٩٪ تعد هذه القيمة أدق من السابقة وبالتالي فان النموذج بفسر ما يقارب ٤٦.٠٩٪ من التغير في المخاطر أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى قد تكون الحالة الاقتصـــادية أو الأزمات مثل كورونا أو تغير أسلوب الإدارة ويقدر تأثير هذه العوامل بما يقارب ٥٣.٩١٪.

وفيما يلي دراسة أثر كل من المتغيرات في حجم المخاطر:

- الثابت: نجد أن قيمة prob تساوي ٠.٠٢٦٣ وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥, لذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.
- فجوة نسبة كفاية راس المال:
  - لا يوجد تأثير جوهري لفجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) في المخاطر المصرفية.
  - يوجد تأثير جوهري لفجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) في المخاطر المصرفية.

نجد أن قيمة prob تساوي ٠.٠٠٠٠ وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥, لذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لفجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) في المخاطر المصرفية, هذا الأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لفجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) في المخاطر المصرفية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار **0.926852** وهذا يُشير إلى وجود تأثير كبير نسبيا لفجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) في المخاطر المصرفية، أي إن كل زيادة في فجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع المخاطر المصرفية بمقدار (**0.926852**). تفسير هذه العلاقة الإيجابية قد يعود إلى أن ارتفاع قيمة الفجوة دليل على أن المصارف تتحمل مخاطر كبيرة من حيث الاستثمار بالأوراق المالية أو منح الائتمان منخفض الثقة وهذا يسهم في ارتفاع حقيقي في المخاطر المصرفية فوجود الظل المصرفي خطر على المصارف ولايسهم في رفع أدائها.

- نسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC):
  - لا يوجد تأثير جوهري لنسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) في المخاطر المصرفية.
  - يوجد تأثير جوهري لنسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) في المخاطر المصرفية.

نجد أن قيمة prob تساوي ٠.٠٣٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥, لذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لنسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) في المخاطر المصرفية, هذا الأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) في المخاطر المصرفية، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار **0.0024** وهذا يُشير إلى

وجود تأثير ضـعيف نسـبيا لنسـبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) في المخاطر المصـرفية ، أي كل زيادة في نســبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) تؤدي ذلك إلى ارتفاع المخاطر المصرفية بمقدار **(0.0024)**. تفسير هذه العلاقة الإيجابية قد يعود إلى أن ارتفاع قيمة التكاليف غير المقترنة بارتفاع الدخل دليل على أن المصـارف تتكبد أعباء مالية كبيرة وهذا يسـهم في ارتفاع المخاطر المصـرفية وبالتالي فان التكاليف المرتفعة تسـهم في رفع درجة الخطر المصـرفي ولو بنسبة بسيطة.

- معدل التوظيف (LOANDEP):
  - لا يوجد تأثير جوهري لمعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصرفية.
  - يوجد تأثير جوهري لمعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصرفية.

نجد أن قيمة prob تساوي ٠.٠٣٨٨ وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥, لذا ترفض الفرضية الصــفرية وتقبل الفرضــية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري لمعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصـرفية، وإن هذا الأثر هو سـلبي ذو دلالة إحصـائية لمعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصـرفية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار **0.407** وهذا يُشـير إلى وجود تأثير ضـعيف نسبيا لمعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصرفية، أي أن كل زيادة في معدل التوظيف (LOANDEP) بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) تؤدي إلى انخفاض المخاطر بمقدار **(0.407)**. تفسير هذه العلاقة السلبية قد يعود إلى أن هذه التسهيلات قد ذهبت في مجال التسهيلات المنتجة ولم تؤد إلى رفع نسبة التسـهيلات غير المنتجة وهذا ما يعد اسـتغلالا أمثل لأموال المصـارف لأنها حققت الغاية المرجوة منها يجب العمل على الاسـتمرار في تطوير صـياغة هذا النوع من التسـهيلات متابعة العملاء الحاصلين على هذا النوع من التسـهيلات والتأكد من أنها تسـهم فعليا في رفع حجم راس المال الأســاســي أو العامل لديه مراعاة حاجة بعض العملاء إلى طلب تســهيلات أو قروض ذات طبيعة استهلاكية فهذا يؤدي إلى انخفاض حجم المخاطر المصرفية.

- نسبة السيولة السريعة (QR):
  - لا يوجد تأثير جوهري لنسبة السيولة السريعة (QR) في المخاطر المصرفية.

- يوجد تأثير جوهري لنسبة السيولة السريعة (QR) في المخاطر المصرفية.

نجد أن قيمة prob تساوي ٠.١٣٨٥ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥, لذا تقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر جوهري لنسبة السيولة السريعة (QR) في المخاطر المصرفية, فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة السيولة السريعة (QR) في المخاطر المصرفية، واستبعدت من المعادلة، والسبب في ذلك قد يعود إلى ان المصارف عموما قد التزمت بالحدود الدنيا المحددة من قبل معايير بازل وهذا أسهم في حمايتها من المخاطر الطارئة أو اللاحقة, هذا الالتزام قد أسهم في منع ظهور أثر كبير للسيولة السريعة في المخاطر المصرفية.

- هامش الفائدة الصافية (NIM):
  - لا يوجد تأثير جوهري لهامش الفائدة الصافية (NIM) في المخاطر المصرفية.
  - يوجد تأثير جوهري لهامش الفائدة الصافية (NIM) في المخاطر المصرفية.

نجد أن قيمة prob تساوي ٠.٦٥٠٧ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥, لذا تقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود اثر جوهري لهامش الفائدة الصافية (NIM) في المخاطر المصرفية, فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهامش الفائدة الصافية (NIM) في المخاطر المصرفية، إذ استبعدت من المعادلة، والسبب في ذلك قد يعود إلى المنافسة بين المصارف التي أسهمت في استخدام أسعار الفائدة أداة لجذب العملاء وقد استقرت هذه الفوائد بسبب عدم القدرة على رفعها كثيرا وعدم القدرة على تخفيضها بسبب التكاليف الكبيرة التي تدفعها المصارف وكان ذلك في ظل تغير حدة المخاطر خلال الفترة المدروسة أصبح لدينا جانب مستقر هو الفوائد وجانب غير مستقر هو المخاطر بسبب الأزمات المتلاحقة وهذا أسهم في منع ظهور اثر كبير لهامش الفائدة الصافية في المخاطر المصرفية.

- إجمالي الأصول (Log TA):
  - لا يوجد تأثير جوهري لإجمالي الأصول (Log TA) في المخاطر المصرفية.
  - يوجد تأثير جوهري لإجمالي الأصول (Log TA) في المخاطر المصرفية.

نجد أن قيمة prob تساوي ٠.٣١٩١ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥, لذا تقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر جوهري لإجمالي الأصول (Log TA) في المخاطر المصرفية, فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإجمالي الأصول (Log TA) في المخاطر المصرفية، إذ استبعدت من المعادلة، والسبب في ذلك قد يعود إلى اختلاف أسباب ارتفاع أو انخفاض حجم المصرف بين المصارف فبعض المصارف ارتفع حجم أصولها بسبب ارتفاع حجم الأصول الثابتة وهذا يعطي مؤشرا ايجابيا ويخفض المخاطر , أما بعض المصارف فكان ارتفاع حجم أصولها ناتجا عن ارتفاع حجم التسهيلات وهذا قد يسهم على نحو سلبي في المخاطر وهذا التضاد في الأثر أسهم في منع ظهور أثر كبير لحجم أصول المصرف في المخاطر المصرفية.

- صيغة نموذج الانحدار:

بعد أن تبين أن جميع شـــروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وأن بعض المتغيرات ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$Z = \beta_0 + \beta_1(CAR_{GAP}) + \beta_2(LONEDEP) + \beta_2(COSTINC)$$

Y: المتغير التابع. β_0 : الثابت.

$\beta_1, \beta_2, , \beta_2$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

من الجدول (٢٢) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد استبعدت المتغيرات التي لا تحمل أثرا في المخاطر، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$\mathbf{Y = 1.\ 2646 + 0.9268\ (CAR_{GAP}) - 0.4072\ (LONEDEP) + 0.002\ (COSTINC)}$$

ويمكننا استنتاج المتغير الأكثر تأثيرا في المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة له فكلما كبرت قيمة الثابت ازداد التأثير في المتغير التابع، ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشـــارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن نسبة التوظيف لها

تأثير سلبي في المتغير التابع، وأن الفجوة ونسبة التكاليف كانت ذات تأثير إيجابي وكانت فجوة نسبة كفاية رأس المال أو مؤشر الظل المصرفي هو الأعلى تأثيرا،

ونستنتج مما سبق أن هناك اثرا كبيرا للظل المصرفي وأنشطته في النشاط المصرفي وخاصة في مجال المخاطر ويجب على المصارف صياغة ومتابعة حثيثة لقنوات صرف التسهيلات وتصنيف العملاء وأوجه الاستثمار حيث تكون ذات طابع مستقر معروفة أشكال الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المستثمر بها أو التي تم شراء أوراقها المالية وذلك لضمان مستوى منخفض من المخاطر المصرفية.

❖ النتائج:

١. الظل المصرفي من أشد المؤشرات خطرا على المصارف والاقتصاد.

٢. تعد قيمة مؤشر الظل المصرفية منخفضة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. يوجد تأثير جوهري لفجوة نسبة كفاية راس المال (CAR_{GAP}) في المخاطر المصرفية.

٤. يوجد تأثير جوهري لنسبة التكاليف إلى الدخل (COSTINC) في المخاطر المصرفية.

٥. يوجد تأثير جوهري لمعدل التوظيف (LOANDEP) في المخاطر المصرفية.

٦. لا يوجد تأثير جوهري لنسبة السيولة السريعة (QR) في المخاطر المصرفية.

٧. لا يوجد تأثير جوهري لهامش الفائدة الصافية (NIM) في المخاطر المصرفية.

٨. لا يوجد تأثير جوهري لإجمالي الأصول (Log TA) في المخاطر المصرفية.

٩. قيمة معامل التفسير المعدل تبلغ ٠.٦٣٢٤٧ أي نحو ٦٣.٢٤٪ من تغير المخاطر بسبب التغير في مؤشر الظل المصرفي

١٠. تم التوصل إلى النموذج على الشكل التالي:

$$\mathbf{Y = 1.\ 2646 + 0.9268\ (CAR_{GAP}) - 0.4072\ (LONEDEP) + 0.002\ (COSTINC)}$$

❖ التوصيات:

١. العمل على حساب فجوة كفاية راس المال للقطاع المصرفي في دولة الإمارات تشمل المصارف الخاصة والعامة الإسلامية منها والتقليدية للتوصل إلى حجم الظل المصرفي الحقيقي في دولة الإمارات.

٢. العمل على ضبط الأنشطة ذات الصلة بالظل المصرفي ومراقبتها ومراقبة مصادر الأموال ووضع ضوابط لعمليات الإقراض والإيداع بين المصارف.

٣. الحذر من مؤشرات الأداء المالي التي تؤدي إلى اتساع فجوة كفاية راس المال، والعمل على وضع نسب معيارية دقيقة وصارمة لمنع تفاقم حالة الظل المصرفي.

٤. العمل على تغيير النسب المالية التي لم تحمل تأثيرا في الظل المصرفي وتعديلها بطريقة تؤدي إلى تخفيض حالة الظل المصرفي قدر الإمكان.

❖ المراجع:

- المراجع العربية

١. أحمد الألفي. (٢٠١٦). *النظام المصرفي الموازي وبنوك الظل*. مصر.

٢. أحمد البطران. (٢٠١٣). *العلاقة بين اللامساواة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)*. فلسطين- غزة: جامعة الأزهر- رسالة ماجستير.

٣. أحمد خصاونة. (٢٠٠٨). *المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها*. الأردن: مطبعة عالم الكتب.

٤. أحمد علي. (٢٠٠٦). *انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي*. مصر: دار الجامعة.

٥. أحمد عيد. (٢٠١٠). *دراسات وبحوث في التأمين*. الأردن: دار الصفاء للنشر.

٦. أسماء طهري، و عبد الرزاق بن لحبيب. (٢٠١٠). *إدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل*. مجلة دراسات اقتصادية اسلامية.

٧. الشرنة سعيد. (٢٠١٧). *دور بنوك الظل في الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨* . الجزائر: مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية.

٨. باسم رهيف. (٢٠١٢). *إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل ٢* . العراق: مجلة كلية بغداد للعموم الاقتصادية.

٩. حاكم الربيعي. (٢٠١١). *حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر*. عمان: دار اليازوري.

١٠. حماده عبد العال. (٢٠٠٨). *إدارة المخاطر أفراد –إدارات – شركات – بنوك – مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف*. الاسكندرية: دار وائل للنشر.

١١. حمادو بن نعمون، و مبارك بوعشة. (٢٠١٦). *صناإشكالية التحرر المالي في القطاع البنكي: من بنوك تقليدية إلى بنوك الظل*. الجزائر : جامعة قسنطينة.

١٢. دريد آل شبيب. (٢٠١٢). *إدارة البنوك المعاصرة*. الأردن: دار الميسرة.

١٣. زهراء المالكي، و أحمد فهمي سعيد. (٢٠١٣). *دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (١و٢)في المخاطرة الائتمانية*. مجلة دراسات محاسبية و مالية.

١٤. زياد رمضان، و محفوظ جودة. (٢٠٠٨). *إدارة مخاطر الائتمان*. مصر: الشركة العربية المتحدة.

١٥. سلام أسامة عزمي، و موسى نوري شقيري. (٢٠٠٧). *إدارة الخطر والتأمين*. الأردن: دار الحامد.

١٦. سليمان ناصر. (٢٠٠٦). *النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل*. الجزائر: جامعة فرحات عباس –مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،.

١٧. شقيري موسى. (٢٠١٦). *إدارة المخاطر البنكية*. عمان: دار المسيرة للنشر.

١٨. صالح مفتاح. (٢٠١٩). *الأزمة المالية العالمية*. الجزائر: جامعة بسكرة.

١٩. صندوق النقد العربي. (٢٠١٤). *الرقابة على صيرفة الظل*. أبو ظبي: اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

٢٠. طارق حماد. (٢٠٠١). *التطورات العالمية وإنعكاستها على أعمال البنوك*. مصر: الدار الجامعية.

٢١. عادل رزق. (٢٠٠٥). *الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية*. القاهرة: دار طيبة.

٢٢. عبد الرزاق حبار. (٢٠٠٥). *المنظومة المصـــرفية الجزائرية ومتطلبات إســـتيفاء مقررات لجنة بازل*. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

٢٣. عبد العزيز المخلافي. (٢٠٠٤). *تحليل كفاية راس المال وفق المعايير الدولية*. بغداد: جامعة بغداد.

٢٤. عبد القادر الدويك. (٢٠٠٩). *إدارة السيولة في المصارف الاسلامية*. سورية: المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات الاسلامية.

٢٥. عبد الكريم العيســاوي. (٢٠٠٧). *الاندماج و التملك الاقتصــاديان ، مركز الإمارات ، ط ١، الأردن، ص ص*. الأردن: مركز الامارات.

٢٦. عبد المطلب عبد الحميد. (٢٠٠٧). *العولمة واقتصاديات البنوك*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

٢٧. عثمان شـــريط. (٢٠١٨). *بنوك الظل وتطور مخاطرها في ظل الأزمة العالمية (٢٠٠٧- ٢٠٠٩)*. الجزائر: مجلة دراسات اقتصادية.

٢٨. علي اسـماعيل. (٢٠١٩). *دليل العمل الرقابي وضـوابط إدارة المخاطر في المصـارف التقليدية*. بغداد: البنك المركزي العراقي.

٢٩. علي حسـن، و عبد اللطيف شـومان. (٢٠١٣). *تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باسـتعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء ARDL*. العراق : جامعة بغداد – مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد ٩, العدد ٣٤.

٣٠. علي شـــاكر. (٢٠٠٣). *التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل*. الكويت: مجلة إتحاد المصـــارف العربية.

٣١. عمر عبد السلام. (١٩٩٦). *التطورات الأخيرة في أنشطة لجنة بازل*. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.

٣٢. غالب عبدالله. (٢٠١٤). *العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية*. الأردن: دار أسامة للنشر.

٣٣. لطيفة عبدلي. (٢٠١١). *دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية*. الجزائر: جامعة تلمسان.

٣٤. لورا كودريس. (٢٠١٣). *ما هو نظام الظل المصرفي*. واشنطن: مجلة التمويل والتنمية.

٣٥.مجدي الشوربجي. (٢٠١١). *أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير.

٣٦.محمد بوزيان، و عبد الحق حدو فؤاد. (٢٠١١). *النظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل*. قطر: المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي.

٣٧.محمد عطية. (٢٠٠٠). *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. مصر: الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

٣٨.محمد فوزي. (٢٠١٠). *التطورات العلمية لإدارة السيولة ومخاطرها في الجهاز المصرفي*. عمان: مكتبة مجتمع العرب.

٣٩.محمد وليد عبد العزيز. (٢٠٠٨). *الرقابة الداخلية والخارجية على غدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل*. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

٤٠.محمود التوني. (٢٠٠٧). *الاندماج المصرفي*. مصر: دار الفجر.

٤١.مختار الهاشمي. (٢٠٠١). *مبادئ الخطر والتأمين*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

٤٢.منير هندي. (٢٠٠٠). *إدارة البنوك التجارية*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

٤٣.ميرفت أبو كمال. (٢٠٠٧). *الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل ٢*. فلسطين: الجامعة الاسلامية.

٤٤.نبيل حشاد. (٢٠٠٣). *إدارة المخاطر المصرفية أنواعها وارتباطها بالحوكمة وإدارتها*. بيروت : مجلة اتحاد المصارف.

٤٥.نعيمة خضراوي. (٢٠٠٩). *إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية*. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

٤٦.نهال مصطفى ، و محمد صالح الحناوي. (٢٠٠٥). *الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال*. الاسكندرية: دار وائل للنشر.

٤٧.هشام محمود. (٢٠١٧). *بنوك الظل تهدد النظام المالي*. السعودية: جريدة العرب الاقتصادية.

٤٨.يسرى السامرائي، و زكريا الدوري. (٢٠٠٢). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. الاردن: دار اليازوري.

- المراجع الأجنبية:

1. Alain gauvin .(٢٠٠٠) .*la nouvelle gestion du risque financier* .Paris
2. Allen, F, Gu, X. and Qian, Y (2017). Implicit Guarantee and Shadow Banking: The Case of Trust Products. Working Paper, Imperial College London.
3. Basel committee on banking supervision. (2006). *international convergence of capital measurement and capital standards.* bank of international settlements.
4. Basel Committee on Banking Supervision. (2010). *International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring.* Switzerland: Bank for International Settlements.
5. Financial Stability Board .(٢٠١٥) .*Global Shadow Banking Mnitoring Report*
6. Fadaee، M ،and Naeini ،S (2019)، Investigating the Effect of Shadow Banking on the Banks' Risks in Terms of Capital Adequacy in Tehran Stock Exchange: international Journal of Business Management.
7. Faleye, O. and Krishnan. K.(2017), Risky lending: Does bank corporate governance matter? Journal of Banking and Finance 83, 57-69.
8. International Monetary Fund . (2014). *Global Financial Stability Report.* Washington: IMF Publication Services.
9. Johansson, E. (2011). *The development of the Swedish banking industry during the implementation of basel ll.* Goteborg: Goteborg university handelshogskolan.
10. Mire, K. (2009). *Money, Banking &Financial Market.* USA: the Bryden press.
11. P Schober ،C Boer و ،L Schwarte .(٢٠١٨) .*Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation* .Anesthesia & Analgesia, 126 (5), pp: 1763-1768.
12. Pozsar, Z., & Adrian , T. (2013). *shadow banking.* FRBNY: economic policy review.
13. Pribil, C. (2006). *Guidelines on Bank Wide Risk Management: Internal Capital adequacy Assessment Process.* Oesterreichischen National Bank.
14. Stephen, N. (2002). *The New Basel Accord Risk Management.* Chicago: the Bryden press.

15. Shen, C. & Huang, Y.,(2019), Effect of Interbank Activities on Bank Risk: The Quarterly Review of Economics and Finance.

16. Shen, C, and W, Meng, (2018). Effects of shadow banking on bank risks from the view of capital adequacy. International Review of Economics and Finance.